منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية

التقرير السنوي

٢٠١٨

التقرير السنوي
٢٠١٨

منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية

فيينا، ٢٠١٩

تقرير اليونيدو السنوي ٢٠١٨

© اليونيدو ٢٠١٩. جميع الحقوق محفوظة.

هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي من جانب الأمم المتحدة. ولا تنطوي التسميات المستخدَمة في هذه الوثيقة ولا طريقة عرض المادة التي تتضمَّنها على الإعراب عن أيِّ رأي كان من جانب أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن المركز القانوني لأيِّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها، أو نظامها الاقتصادي أو درجة تطوُّرها. والتسميات من قبيل "متقدِّمة"، أو "صناعية"، أو "نامية" يُقصد منها اليُسر الإحصائي ولا تعبِّر بالضرورة عن حكم على المرحلة التي بلغها بلد أو منطقة ما في مسيرة التنمية. ولا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أنها تحظى بتأييد اليونيدو.

تفي صيغة التقرير السنوي هذه بالمتطلبات الخاصة بتقارير المنظمة التي ينصُّ عليها قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المتعلق بالاستعراض السياساتي الشامل الرباعي السنوات للأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وإطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١، الذي أحاط به المؤتمر العام علماً في قراره م ع-١٧/ق-١.

جميع المبالغ المالية المذكورة في التقرير مقوَّمة بدولار الولايات المتحدة، ما لم يرد خلاف ذلك. والإشارات إلى "أطنان" تعني أطناناً مترية، ما لم يرد خلاف ذلك.

جميع حقوق الصور محفوظة © لصالح أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، والمركز الدولي لتحسين الذرة الصفراء والقمح (CIMMYT)، وبرنامج التواصل في مجال تغير المناخ (Connect4Climate)، والمصرف الأوروبي للاستثمار، و~Flavio، وiStock، وITU Pictures، والوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء/وكالة الفضاء الأوروبية، وتشارلز روفي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيدو، وUN Photo، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ونِفيل ووتون، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

هذا المنشور من إنتاج: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

الورق المستخدم للصفحات الداخلية لهذا المنشور حائز على تصديق مجلس رعاية الغابات (نظام تسلسل العهدة) وبرنامج اعتماد الشهادات الحرجية (نظام تسلسل العهدة).

النصُّ الكامل للتقرير متاح على الإنترنت في الموقع التالي: www.unido.org.

ISSN 1020-7708
Distribution: GENERAL
IDB.47/2-PBC.35/2 2019
ARABIC
Original: ENGLISH

التذييلات (متاحة على الإنترنت في الموقع التالي: www.unido.org)

الإحصاءات التشغيلية • المشاريع الموافَق على تمويلها من التبرعات • التعاون التقني مع أقل البلدان نموًّا • الأموال المتاحة للبرامج • برنامج الشراكات القُطرية • تعيينات أصحاب اتفاقات الخدمة الفردية • الاتفاقات والترتيبات الأخرى التي أبرمتها اليونيدو في عام ٢٠١٨ • العروض الإيضاحية/الحلقات الدراسية الترويجية القُطرية التي نظَّمتها مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في عام ٢٠١٨ • التمثيل الميداني • استعراض عام للقوة العاملة لدى اليونيدو • تنمية قدرات الموظفين • الإحصاءات الصناعية • قائمة أنشطة التعاون التقني

المحتويات

تمهيد من المدير العام v
اليونيدو بإيجاز vii

الأنشطة العالمية لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة ١

تقديم التقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى ٢
إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ٢
المشورة والبحوث بشأن السياسة الصناعية ٢
العمل الإحصائي بشأن الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة ٣
مشاركة اليونيدو في آلية تيسير التكنولوجيا ٤
التواصل مع مجموعة العشرين ومجموعة البريكس ٤

تعزيز المعارف والمؤسسات ٧

النطاق وردود الفعل والمعارف والقدرات ٨
حفز التغير السلوكي لتمكين التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة ٩

تحقيق الرخاء المشترك ١١

الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية ١٢
المرأة والشباب في الأنشطة الإنتاجية ١٣
الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات ١٤

النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية ١٩

الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ٢٠
القدرات التنافسية التجارية ومسؤولية الشركات ٢٢
تنمية مهارات تنظيم المشاريع ٢٣

حماية البيئة ٢٩

الإنتاج الصناعي المتَّسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلَّة انبعاثات الكربون ٣٠
سبل الحصول على الطاقة النظيفة من أجل الاستخدام الإنتاجي ٣٣
تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ٣٦

الآفاق الإقليمية ٤١

أفريقيا ٤٢

المنطقة العربية ٤٤

آسيا والمحيط الهادئ ٤٦

أوروبا وآسيا الوسطى ٤٨

أمريكا اللاتينية والكاريبي ٥٠

الأولويات الشاملة لعدَّة مجالات ٥٣

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٥٤

الشراكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ٥٦

إدارة خدمات اليونيدو ٥٧

التمويل والتبرعات المالية ٥٨

الموظفون ٥٩

مراقبة الجودة واعتماد البرامج ٦٠

التقييم والرقابة الداخلية ٦٠

الخدمات القانونية ٦١

خدمات التكنولوجيا والمعلومات ٦١

المشتريات ٦٢

إدارة المباني ٦٢

المرفق: الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء ٦٣

الشق الأول- النتائج الإنمائية ٦٤

الشق الثاني- أداء المنظمة ٧١

المختصرات ٧٥

هيكل اليونيدو التنظيمي ٧٦

تمهيد
من المدير العام

كان عام ٢٠١٨ عاماً مثيراً بالنسبة إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، حيث استفادت المنظمة من مَواطن قوتها المستمدة من الماضي في الوقت الذي اتجهت فيه نحو التغيير بما يتماشى مع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١ وهدفها الإداري المتمثل في التكامل والتوسع.

وفي عالم يعيش فيه نحو ٧٤٠ مليون نسمة في فقر مدقع، بل ويتأثر فيه عدد أكبر من الناس بالآثار السلبية لتغير المناخ، يجب على المجتمع الدولي مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتعكف اليونيدو، بصفتها منظمة الأمم المتحدة المكلَّفة بالنهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، على تحسين خدماتها من أجل زيادة تحسين أثر تدخلاتها الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة، وفي نفس الوقت حماية البيئة. ومن خلال اعتبار "تعزيز المعارف والمؤسسات" أولوية استراتيجية جديدة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، تولي اليونيدو الأولوية لتحقيق نتيجة تمكينية أساسية لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على نطاق طيف جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ومن المتوقع أن يؤدي الإدماج المنهجي لخدمات المشورة السياساتية ووضع المعايير وتنظيم الاجتماعات في برامج اليونيدو للتعاون التقني إلى مساعدتها في أن تحقق تدخلاتها أثراً أكبر. ويتطلب الهدف الإداري الجديد أيضاً الاستخدام الأمثل للقدرات وترتيب الأولويات لتعزيز الأثر الإنمائي لليونيدو. ولا نزال، بفضل الدعم المالي والسياسي القوي الذي نحظى به من الدول الأعضاء ومن شركائنا، ملتزمين بقيم الكفاءة والفعالية والتوجه نحو تحقيق النتائج والشفافية.

وبصفة عامة، يسرني أن أشير إلى أن اليونيدو سائرة بخطى واثقة نحو التحول، حيث تتجه صوب أن تصبح منظمة تعزز تأثير عملياتها إلى الحد الأقصى.

وإننا إذ ندرك الحاجة إلى توطيد تعددية الأطراف وتعزيز التعاون الإنمائي، فإننا ندعم طموح الأمين العام من أجل الإصلاح، كما ندعم الجهود التي يبذلها لمعالجة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة. ولا يزال الاستعراض المتعمق الأول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الذي قام به المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والذي أسهم فيه مجلس التنمية الصناعية التابع لليونيدو والدورة الاستثنائية لمنتدى فيينا للطاقة إسهاماً كبيراً، مهمًّا بالنسبة لليونيدو.

وتُواصِل اليونيدو، مستفيدةً من مهمتها كمحفل جامع، وخصوصاً باعتبارها الوكالة التي تقود تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، الدعوة إلى التحول الهيكلي والتصنيع المستدام في القارة الأفريقية. وشهدت المناسبة الرفيعة المستوى بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا في نيويورك إطلاق مبادرة جديدة، حيث اضطلع رؤساء جنوب أفريقيا وزامبيا والسنغال وكوت ديفوار وكينيا ومالطة والنيجر بدور أنصار العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

وانضم رئيس مصر إلى صفوف أنصار العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا في نهاية السنة. ونظمت اليونيدو، في إطار مناصرتها الاقتصاد الدائري والصناعة الخضراء باعتبارهما مفهومين يساعدان على تحقيق الإنتاج والاستهلاك الصناعي على نحو يتسم بالاستدامة والكفاءة في استخدام الموارد، المؤتمر الخامس للصناعة الخضراء في بانكوك.

وواصلت اليونيدو أيضاً الاضطلاع بدور مهم في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وكثفت الجهود الرامية إلى تحديد السبل الكفيلة بجعل الإمكانات التحويلية، لكن التعطيلية في نفس الوقت، للثورة الصناعية الجديدة تعود بالنفع على البلدان الأكثر فقراً. وتتحمل اليونيدو، بوصفها المنسِّق المركزي للتنمية الصناعية في منظومة الأمم المتحدة، مسؤولية خاصة عن ضمان عدم تخلف أحد عن ركب التقدم التكنولوجي، وتقاسم فوائد التكنولوجيات المتقدمة، وتقليص المخاطر المزعزِعة للاستقرار إلى أدنى حد ممكن.

ومن حيث حجم الخدمات المقدمة، يسرني إبلاغكم بأن قيمة مجموع أنشطة التعاون التقني التي اضطلعنا بها بلغت ١٩٠ مليون دولار في عام ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، تجاوزت التبرعات من أجل تنفيذ البرامج ٢٠٤ ملايين دولار، وبلغت الأموال المحشودة (بما فيها الأقساط الآجلة) مستوى قياسيًّا قدره ٢٧٢ مليون دولار. وإنني أُعرِب عن تقديري للدعم المستمر المقدم من مجتمع الجهات المانحة، وأشعر بالامتنان للثقة التي تضعها الجهات المانحة والجهات المستفيدة والشركاء على السواء في المنظمة. ومما اعتبرته مشجِّعاً أيضاً روح التعاون القوية التي لمستها بين الدول الأعضاء مما أدى إلى التوصل إلى توافق في الآراء خلال الدورة السابعة عشرة المستأنفة والدورة الاستثنائية الثالثة للمؤتمر العام في تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد وُسِّعَ نطاق برنامج الشراكة القُطرية، بوصفه أداة اليونيدو القائمة على الشراكة والبالغة الأثر لترويج التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، ليشمل المناطق الجغرافية الخمس خلال عام ٢٠١٨، بحيث تكتمل المرحلة التجريبية. ويُنفَّذ البرنامج حاليًّا في ستة بلدان، مع بلوغ التنفيذ مراحل متقدمة في إثيوبيا وبيرو والسنغال، وانتهاء البرمجة في المغرب واستمرارها في قيرغيزستان وكمبوديا. وفي نهاية العام، أَقَرَّ المجلس التنفيذي أيضاً بدء عملية صوغ برامج الشراكة القُطرية الجديدة في رواندا وزامبيا وكوت ديفوار ومصر.

ولدى تأمُّل ما تم تنفيذه خلال عام ٢٠١٨، ندرك أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. فالقضاء على الفقر لا يزال هدفاً بعيد المنال، وتتزايد مظاهر الجوع وعدم المساواة، ويتسبب تغير المناخ في الدمار، ولا تزال التحديات الماثلة اليوم عميقة الأثر في حياة الناس اليومية. وفي الوقت نفسه، هناك الكثير مما يدعو إلى التفاؤل. فقد اتفق المجتمع العالمي على مسار من أجل تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. كما بينت تجربتنا على مدار السنوات الماضية أن بإمكاننا، عندما نعمل معاً ونواصل التركيز على مسؤولياتنا، أن نغير عالمنا إلى الأفضل. وما كان للإنجازات الواردة في هذا التقرير أن تتحقق لولا المساهمات السخية من شركائنا والتعاون الوثيق معهم.

وبإمكاننا معاً أن نحرز تقدماً كبيراً صوب تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وتحويل العالم إلى مكان لا يتخلف فيه أحد عن الركب.

لي يون، المدير العام لليونيدو

اليونيدو بإيجاز

أُنشئت **اليونيدو** في عام **١٩٦٦**، وأصبحت وكالةً متخصِّصةً من وكالات الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥

لدى المنظمة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، **١٦٨ دولةً عضواً**

www.unido.org/member_states

أُعيد تعيين **لي يون** لفترة ثانية مديراً عامًّا لليونيدو في الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)

٥٨٪
٤٢٪

يعمل لدى اليونيدو **٦٦٦ موظفاً** إلى جانب ١ ٤٦٢ استشاريًّا بموجب عقود اتفاقات الخدمة الفردية من ١٣٧ بلداً (في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨)

يتمثَّل الهدف الرئيسي في تعزيز
التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة
في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

- **تحقيق الرخاء المشترك**
- **النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية**
- **حماية البيئة**
- **تعزيز المعارف والمؤسسات**

- التعاون التقني
- توفير الخدمات التحليلية والخدمات الاستشارية المتعلقة بالسياسات
- الوظائف المعيارية والأنشطة المتعلقة بالمعايير وبالجودة
- عقد الاجتماعات بشأن نقل المعارف والشراكات والربط الشبكي

لدى اليونيدو، علاوة على مقرها الكائن في **فيينا**، مكاتب في **بروكسل** و**جنيف** و**نيويورك**.

وتتألَّف شبكتها الميدانية من **٤٨** مركزاً إقليميًّا ومكتباً إقليميًّا وقُطريًّا، تغطي ١٥٦ بلداً.

برنامج الشراكة القُطرية:
إثيوبيا، بيرو، السنغال، قيرغيزستان، كمبوديا، المغرب

لدى **اليونيدو مكاتب لترويج الاستثمار والتكنولوجيا** في **تسعة أماكن** (بون، بيجين، روما، سول، شنغهاي، طوكيو، لاغوس، المنامة، موسكو).
وتقع **المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف** التابعة للشبكة العالمية للإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد في ٦٨ بلداً.

المؤتمر العام
تجتمع الدول الأعضاء كافة مرة كل سنتين
ستعقد الدورة العادية القادمة من ٣ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ في أبو ظبي

مجلس التنمية الصناعية
يجتمع ٥٣ عضواً مرة كل عام
ستعقد الدورة العادية القادمة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٩

لجنة البرنامج والميزانية
يجتمع ٢٧ عضواً مرة كل عام
ستعقد الدورة العادية القادمة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩

بلغت قيمة **أنشطة التعاون التقني المنفَّذة** في عام ٢٠١٨
١٨٩,٧ مليون دولار

٢٠٤,٢ مليون دولار
صافي **التبرُّعات** في عام ٢٠١٨ من أجل تنفيذ المشاريع، حيث تبلغ قيمة حافظة المشاريع قيد الإعداد ٥٧٦,٧ مليون دولار

٧٥,٣ مليون يورو
ميزانيتا اليونيدو العادية والتشغيلية في عام ٢٠١٨

١

الأنشطة العالمية لتعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

تسلِّم خطة عام ٢٠٣٠ بالدور البالغ الأهمية للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وبمساهمة اليونيدو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. وفي عام ٢٠١٨، أكدت نتائج العديد من الأحداث الرفيعة المستوى على أهمية التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والعمالة والاستقرار الاجتماعي. وتواصل اليونيدو المساهمة على الصعيد العالمي عن طريق تقاسم معارفها وخبراتها الفنية في مجموعة من الأحداث المهمة، وجمع أصحاب المصلحة المعنيين والعمل كمنبر للمناقشة، ونشر الإحصاءات وغيرها من المنتجات المعرفية من أجل النهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وتعمل المنظمة على نحو وثيق مع شركائها داخل الأمم المتحدة وخارجها، من أجل المساهمة في الحلول المتعددة الأطراف لتحديات اليوم المعقدة.

تقديم التقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى

أعد مجلس التنمية الصناعية، استجابةً لدعوة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وثيقة مدخلات من أجل دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨، تركز على مساهمة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الطاقة النظيفة بأسعار معقولة. وأبرزت الوثيقة أن التصنيع السريع قد انتشل مئات الملايين من الناس من براثن الفقر في العقود الماضية، بيد أن ذلك التقدم كان متفاوتاً، ولا سيما في المجالات التي ظلت فيها مستويات التصنيع منخفضة أو راكدة. وبيَّنت الوثيقة كيف أن حلول الطاقة النظيفة تخفض حجم البصمة البيئية للصناعة، مما يتيح للبلدان فرصاً لاتّباع مسار إنمائي يتسم بانخفاض الكربون والانبعاثات، وفي الوقت نفسه تحسين القدرة التنافسية للمنشآت التجارية المحلية. وكانت الوثيقة المقدمة من مجلس التنمية الصناعية والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية لمنتدى فيينا للطاقة كلتاهما بمثابة مُدخلَيْن، وجُسدتا في الإعلان الوزاري للمنتدى لعام ٢٠١٨. وساهمت اليونيدو كذلك في أربعة أحداث جانبية للمنتدى، بما فيها نشاط بشأن "تعجيل تطبيق سلاسل قيمة الطاقة النظيفة المبتكرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية"، بالتعاون مع إسبانيا والإمارات العربية المتحدة والنمسا والجماعة الكاريبية، ونشاط بشأن "تعجيل التحول في مجال الطاقة في البلدان النامية غير الساحلية"، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموًّا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وباراغواي والنمسا ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع (SEforAll). كما ساهمت اليونيدو، بصفتها عضواً في الفريق الاستشاري التقني الافتتاحي المعني بالهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، في إعداد خلاصات سياساتية.

› https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/18173IDB_input_to_HLPF_2018.pdf

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

رحبت اليونيدو، بصفتها عضواً نشطاً في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، باعتماد قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩ بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أيار/مايو. وتدعم اليونيدو، استناداً إلى التزامها بالتغيير وبالعمل على تحقيق أهداف القرار، عملية الإصلاح، وتأمل أن تؤدي إلى مزيد من الفعالية في تنفيذ ولايتها ضمن تعاون أوثق مع الشركاء في التنمية، وكذلك إلى تنفيذ متوازن لخطة عام ٢٠٣٠. وقدمت المنظمة أسماء مرشَّحين للانتداب إلى الفريق الانتقالي، وشاركت في مختلف الأفرقة العاملة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمناقشات بشأن الإصلاح، وأذكت الوعي من خلال الاجتماعات الداخلية. وعُقدت أيضاً جلسات إحاطة حول الإصلاح لفائدة الدول الأعضاء والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية. وفي أيلول/سبتمبر، رحبت اليونيدو بروبرت بايبر، رئيس الفريق الانتقالي، في فيينا، حيث نظمت مشاوراته مع المنظمات الكائن مقرها في فيينا، والدول الأعضاء في اليونيدو، والجهات المعنية الأخرى.

› https://reform.un.org

المشورة والبحوث بشأن السياسة الصناعية

في أعقاب التوقيع على إعلان مشترك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كثفت اليونيدو تعاونها مع هذه المنظمة بشأن التحول الإنتاجي. وساعدت اليونيدو، بالتعاون مع

اليونيدو في نيويورك

يعمل مكتب نيويورك كمركز تنسيق للمنظمة فيما يخص المسائل المتعلقة بالأمم المتحدة، ويناصر دور التنمية الصناعية في القضاء على الفقر وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويتحقق ذلك في شراكة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٨، نُظمت أحداث مناصَرة بشأن برامج جديدة وجارية لليونيدو، مثل العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا والثورة الصناعية الرابعة. وبهذه الطريقة، تسلط المنظمة الضوء على الكيفية التي يمكن بها تعزيز الرفاه الاقتصادي من خلال قطاع صناعي تنافسي وإنتاجي يدعمه الابتكار والاستثمار.

وشاركت اليونيدو أيضاً في ندوة رفيعة المستوى بشأن "مبادرة الحزام والطريق" الصينية، عقدت في مقر الأمم المتحدة في حزيران/يونيه. وفي الشهر نفسه، شاركت المنظمة في "الندوة الدولية بشأن دور المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة". ونظمت اليونيدو، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، حدثاً رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر، عُقد على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، بعنوان "تعزيز الشراكة العالمية من أجل العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا كخطوة أساسية من أجل التنفيذ الناجح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية".

كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، على إنجاز واختبار منهجية لاستعراض سياسات تحول الإنتاج فيما يخص شيلي وكولومبيا ومبادرات إقليمية في أفريقيا. وتواصل اليونيدو مشاركتها في المجلس الاستشاري للمبادرة المعنية بسلاسل القيمة وتحويل الإنتاج والتنمية على الصعيد العالمي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وواصلت اليونيدو أيضاً تنفيذ عدد من مشاريع التعاون التقني المنطوية على تقديم المشورة في مجال الاستراتيجية الصناعية. ففي إطار برنامج الشراكة القُطرية الخاص

اجتماع مجلس الرؤساء التنفيذيين، نيسان/أبريل ٢٠١٨

بقيرغيزستان، على سبيل المثال، دعمت اليونيدو اللجنة الحكومية المعنية بالصناعة والطاقة واستخدام باطن الأرض في إعدادها استراتيجية التصنيع للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٤٠. ودَعَمَ مشروعٌ آخر وزارة الصناعة في إثيوبيا في وضع استراتيجية لفائدة قطاع الصناعات الكيميائية.

العمل الإحصائي بشأن الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة

في عام ٢٠١٨، واصلت اليونيدو إنتاج ونشر منتجات الإحصاءات الصناعية العالمية، بما في ذلك الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية ٢٠١٨ والإحصاءات العالمية بشأن التعدين والخدمات ٢٠١٨.

وبالنظر إلى ولاية اليونيدو القائمة منذ زمن طويل لتعهد الإحصاءات الصناعية في جميع أنحاء العالم ودورها الفريد في نظام الإحصاءات الدولي، تضطلع المنظمة بدور الوكالة الوصية على ستة مؤشرات ذات صلة بالصناعة ضمن إطار الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه التحديد، تقدم المنظمة أرقاماً بشأن القيمة المضافة الصناعية، والعمالة في الصناعة، والصناعات الصغيرة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والصناعة المعتمدة على التكنولوجيا المتوسطة والمتقدمة. وتوفر اليونيدو البيانات لقاعدة البيانات العالمية بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وقد ساهمت في إعداد تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٨ للأمين العام. واستضافت اليونيدو الاجتماع السابع للفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بمؤشرات التنمية المستدامة، وهو ما أدى إلى إحراز تقدم كبير بشأن إعادة تصنيف مؤشرات الشق الثالث، بما يتيح الإبلاغ عن

أهداف التنمية المستدامة على نحو أكثر فعالية. وقد ظل التقدم المحرز في جمع البيانات بشأن المؤشريْن من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية الصغيرة يتسم بالركود، إذ إنه يتطلب موارد فنية، سواء لجمع البيانات في عدد كبير من البلدان النامية أو من أجل رصده من جانب الشعبة الإحصائية لليونيدو.

ونشرت اليونيدو، كمنتَج تحليلي، طبعة جديدة من تقرير الأداء الصناعي التنافسي، الذي يقدم معلومات عن مؤشرات الأداء والرتب من حيث الأداء الصناعي التنافسي فيما يخص ١٤٢ بلداً.

ونفَّذت اليونيدو عدداً من مشاريع التعاون التقني المتعلقة بالإحصاءات الصناعية في عام ٢٠١٨، واستكملت مشاريع في الاتحاد الروسي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

› http://stat.unido.org

مشاركة اليونيدو في آلية تيسير التكنولوجيا

تساهم اليونيدو مساهمة نشطة في آلية تيسير التكنولوجيا منذ إنشائها في عام ٢٠١٥. وشاركت اليونيدو، بصفتها عضواً مؤسساً في فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، في أنشطة فريق العمل، بما في ذلك مسارات العمل بشأن تنمية القدرات وخرائط الطريق المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وشاركت في تنظيم حدث بشأن "الثورة الصناعية الرابعة والاستراتيجيات الرقمية"، بالتعاون مع وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال في كولومبيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ودعتها المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب التابعة للأمم المتحدة إلى إلقاء كلمة في حدث جانبي بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن. ونظمت اليونيدو، بالتعاون مع شبكة التنمية العالمية وشركاء آخرين، "مؤتمر التنمية العالمية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية" في دورته الثامنة عشرة في نيودلهي. وكان هذا هو أول مؤتمر لاستكشاف الإسهام المحدد للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تحديات الصحة العالمية، والزراعة المستدامة، والمهارات، والعمالة، والتحول الصناعي.

التواصل مع مجموعة العشرين ومجموعة البريكس

واصلت اليونيدو العمل بشكل وثيق مع الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٨، برئاسة الأرجنتين، حيث ساهمت في المداولات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والصناعية في أفريقيا. وبناءً على طلب من الفريق العامل، تتولى اليونيدو إعداد تقرير مرحلي عن تنفيذ مبادرة أفريقيا لمجموعة العشرين، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسيتناول التقرير المرحلي، إضافةً إلى التقدم المحرز على صعيد "الاتفاق مع أفريقيا"، الذي أطلقته مجموعة العشرين تحت رئاسة ألمانيا في عام ٢٠١٧، تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات الواردة في تقرير اليونيدو المقدم إلى الفريق العامل المعني بالتنمية في عام ٢٠١٦، بعنوان التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نموًّا: دفع النمو، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز الشمول والاستدامة. وسيُدرج التقرير المرحلي في تقرير المساءلة الشامل في إطار الرئاسة اليابانية لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٩.

وواصلت اليونيدو تعزيز تعاونها مع مجموعة البريكس للاقتصادات الصاعدة الرئيسية الخمسة. فقد استحدثت

اليونيدو، بالتعاون مع الجهات المعنية بالتجارة الإلكترونية في مجموعة البريكس ومنظمات دولية أخرى، دورة تدريبية للتجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشأن هذا القطاع الذي يتسم بالدينامية.

وعلاوة على ذلك، وخلال "معرض الصين الدولي للاستيراد" في دورته الأولى، أطلقت اليونيدو وأكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية تقرير تنمية التجارة الإلكترونية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لبلدان مجموعة البريكس ومؤشراً كميًّا لتنمية التجارة الإلكترونية العالمية، لتقديم تحليلات إحصائية بشأن التجارة الإلكترونية فيما يخص أكثر من ٧٠ بلداً. ويوفر تقرير عام ٢٠١٨ معلومات محدَّثة شاملة عن حالة اتجاهات التجارة الإلكترونية لدى مجموعة البريكس وبلدان أخرى. ونظراً لنجاح مشروع التجارة الإلكترونية الخاص بمجموعة البريكس، تسلِّم الدول الأعضاء في اليونيدو بدور المنظمة في تعزيز تنمية التجارة الإلكترونية. وقد أدى ذلك إلى إدراج التجارة الإلكترونية باعتبارها ركيزة أساسية في برنامج اليونيدو للشراكة القُطرية في كلٍّ من كمبوديا والمغرب.

وعقب مؤتمر قمة مجموعة البريكس لعام ٢٠١٨ في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، شاركت اليونيدو في "شراكة مجموعة البريكس بشأن الثورة الصناعية الجديدة".

برنامج الشراكة القُطرية

في عام ٢٠١٨، وُسِّع نطاق برنامج الشراكة القُطرية ليشمل جميع المناطق الجغرافية، بحيث تكتمل بذلك المرحلة التجريبية. وينفَّذ البرنامج حاليًّا في ستة بلدان، حيث بلغ التنفيذ مراحل متقدمة في إثيوبيا وبيرو والسنغال، وانتهت البرمجة في المغرب، وهي مستمرة في قيرغيزستان وكمبوديا.

وتشمل النقاط البارزة إحراز تقدم كبير في تشييد أربعة مجمَّعات صناعية زراعية متكاملة في إطار برنامج الشراكة القُطرية في إثيوبيا، حيث ورد أكثر من ٣٠٠ طلب إشغال من شركات وطنية ودولية. وفي برنامج الشراكة القُطرية في السنغال، حصل المجمّعان الصناعيان في دياماديو وسانديارا على وضع المنطقة الاقتصادية الخاصة حيث باشرت عدة شركات عملياتها بالفعل، في الوقت الذي يُسترشد فيه بالمشورة السياساتية المقدمة من خلال برنامج الشراكة القُطرية في بيرو في صوغ الاستراتيجية الوطنية للمجمّعات الصناعية التي تضعها الحكومة.

وتصاغ استراتيجية وطنية للتنمية الصناعية من خلال برنامج الشراكة القُطرية في قيرغيزستان، حيث يُنتظر تنفيذها بدعم من البرنامج. وفي كمبوديا، بدأ برنامج الشراكة القُطرية في التبلور من خلال إنشاء هيكل إداري واستهلال تدخلات في المجالات ذات الأولوية. وأُعلن عن المغرب كأحدث بلد رائد ضمن إطار برنامج الشراكة القُطرية في أوائل عام ٢٠١٨، وأُخضع لتشخيص قُطري لتحديد مجالات التدخل ذات الأولوية وتوجيه الوثيقة البرنامجية التي أقرها المجلس التنفيذي لليونيدو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، عُمِّمت سياسة للأخذ ببرنامج الشراكة القُطرية كخدمة برنامجية جديدة لفائدة الدول الأعضاء، إلى جانب مبادئ توجيهية تحدد الأدوار والمسؤوليات المؤسسية طوال دورة البرنامج. كما اتُّخذت خطوات أخرى لتيسير توسيع نطاق البرنامج ومعالجة التوصيات التي تمخَّض عنها تقييم منتصف المدة المستقل لعام ٢٠١٧ في إطار البرنامج. واستحدثت اليونيدو نهجاً موحداً لتقديم واستعراض الطلبات الرسمية الخاصة ببرنامج الشراكة القُطرية، واتُّخذت خطوات لتعزيز التنسيق الداخلي والاتصال الخارجي مع الدول الأعضاء والشركاء.

ولدعم المزيد من التوسع، عقدت المنظمة عدة دورات تدريبية لفائدة جميع الإدارات التقنية بشأن السياسات والمبادئ التوجيهية الجديدة، حضرها نحو ٢٥٠ مشاركاً من المقر والميدان. كما راجعت اليونيدو نهجها إزاء إطار البرنامج القُطري للمساهمة في زيادة الاتساق والتكامل البرنامجيْن لخدمات اليونيدو، ولتعزيز الأثر الإنمائي للبرامج القُطرية من خلال دمج السمات الرئيسية لبرنامج الشراكة القُطرية.

٢

تعزيز المعارف والمؤسسات

يحدِّد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١ نظرية التغيير فيما يتعلق بعمل اليونيدو، حيث يبين المسار المؤدي من تدخلات المنظمة إلى النتائج والآثار المنشودة للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على الصعيد القُطري. وتتألف مساهمة اليونيدو في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة من تدخلات مصمَّمة خصيصاً تستهدف الجهات الفاعلة والمؤسسات الرئيسية، تتراوح بين الشركات ومقرِّري السياسات، وذلك لدعم الوعي والمعارف والمهارات لدى تلك الجهات، وإحداث التغيير المطلوب في السلوك، مثل الممارسات التجارية والسياسات والتكنولوجيات والاستثمارات. وقد اختار الإطار البرنامجي المتوسط الأجل "تعزيز المعارف والمؤسسات" تحديداً لتمكين ودعم إحداث أثر أعمق للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ولتحقيق هذه الرؤية، اعتمدت اليونيدو في عام ٢٠١٨ نموذجاً قائماً على التغير السلوكي للجهات الفاعلة، وذلك للمساعدة على تبيان مساهمة المنظمة في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة.

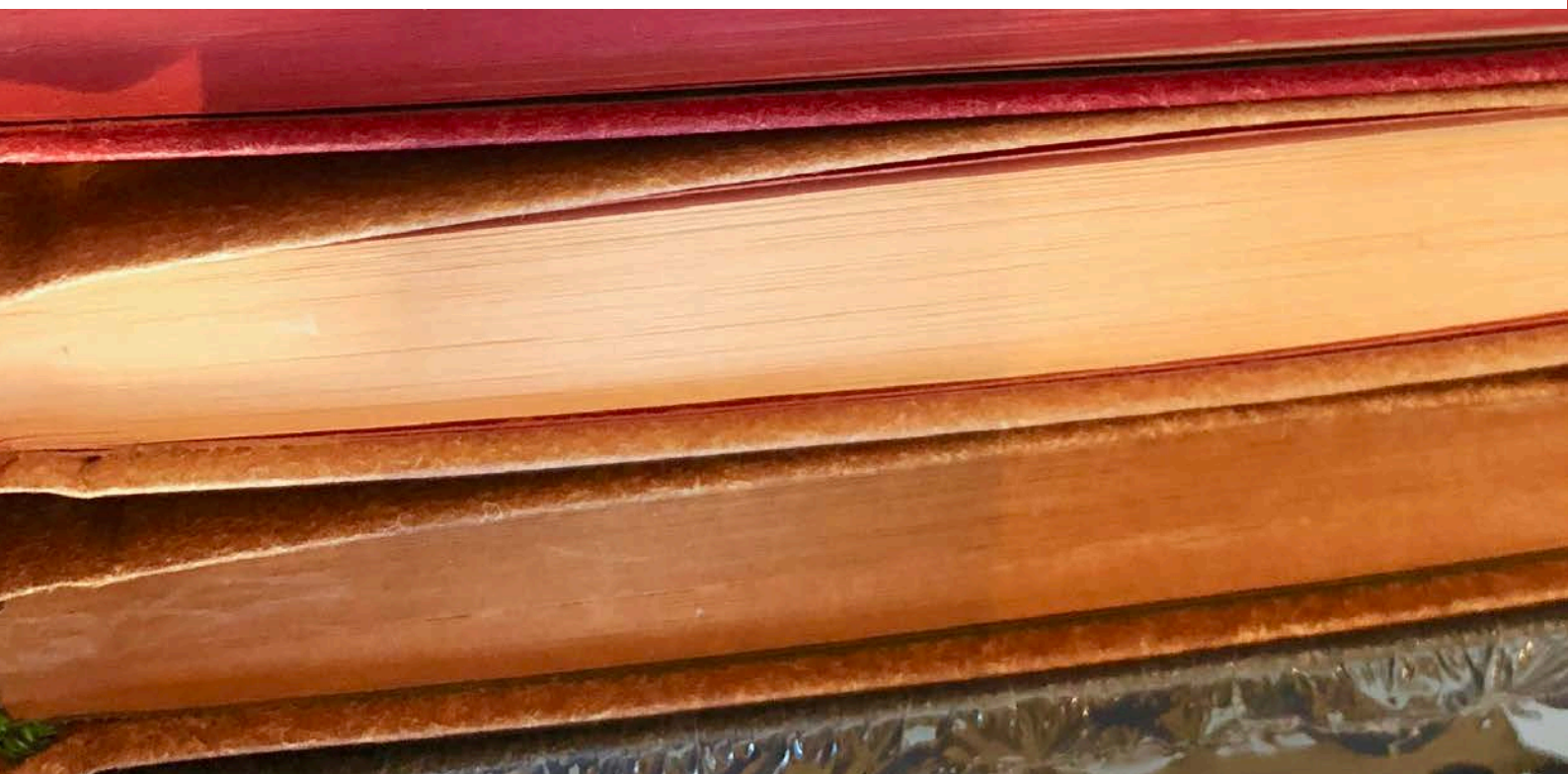

النطاق وردود الفعل والمعارف والقدرات

تتواصل اليونيدو بصورة منهجية، من أجل تعزيز نتائجها الإنمائية، مع الجهات الفاعلة التي تتسم ممارساتها وخياراتها التكنولوجية واستثماراتها وسياساتها بالأهمية الحاسمة من أجل النهوض بالتصنيع. وعادةً ما تتراوح هذه الجهات الفاعلة بين المستوى الكبير والمتوسط والصغير. وتشير الأدلة المستمدة من عمل المنظمة، مثل الاستعراض المواضيعي المسمى تعزيز المعارف والمؤسسات والمشورة في مجال السياسات، إلى أن التدخلات على هذه المستويات أكثر احتمالاً بأن تحقق أثراً كبيراً.

فعلى مستوى الجهات الفاعلة الصغيرة الحجم، يمثل القطاع الخاص أحد الشركاء الأساسيين في تدخلات اليونيدو، لا كمصدر للتمويل فحسب، بل أيضاً كعامل نشط للتغير في التصنيع. وفي هذا السياق، يتمثل أبرز المستفيدين من خدمات اليونيدو وشركائها في الشركات ومنظِّمي المشاريع. وتمثل التدخلات على مستوى الشركات حصة كبيرة من مشاريع اليونيدو في مجال التعاون التقني، بما في ذلك المشاريع البيئية للاستعاضة عن التكنولوجيا المتسمة بعدم الكفاءة والتلويث. وتعزِّز تدخلات عدة القدرة التنافسية الاقتصادية من خلال بناء القدرات من أجل تحسين الممارسات التجارية المرتبطة بالإنتاجية أو بالاتصال بسلاسل القيمة. وتعالج هذه التدخلات احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة التي يُحتمل تكررها، كما هو الحال في برنامج اليونيدو الخاص بنظم إدارة الطاقة. ويكتسي الوصول إلى منظِّمي المشاريع القائمين والمحتملين أهمية بالغة لتحقيق الرخاء المشترك، حيث تعزِّز مشاريع اليونيدو مهارات العمال ومنظِّمي المشاريع من أجل الاضطلاع بمشاريع إنتاجية وزيادة فرص الحصول على الوظائف.

ويكمن توسيع نطاق الفوائد المتحصل عليها من المشاريع التجريبية في صلب الخطة الاستراتيجية لليونيدو. وتحقيقاً لذلك، تُعتبر الحكومات والمؤسسات الوسيطة شركاء ومستفيدين أساسيين. وتشير التقييمات إلى أن دعم الحكومة المضيفة عامل مهم في نجاح تدخلات اليونيدو. ويُكفل هذا الدعم بالنتائج الناجحة للمشاريع الريادية والتجريبية، وكذلك بالنتائج المفيدة للسياسات المعتمدة. وعادةً ما تشكل المشاركة

مثال بياني على إطار نتائج برنامج شراكة قُطرية

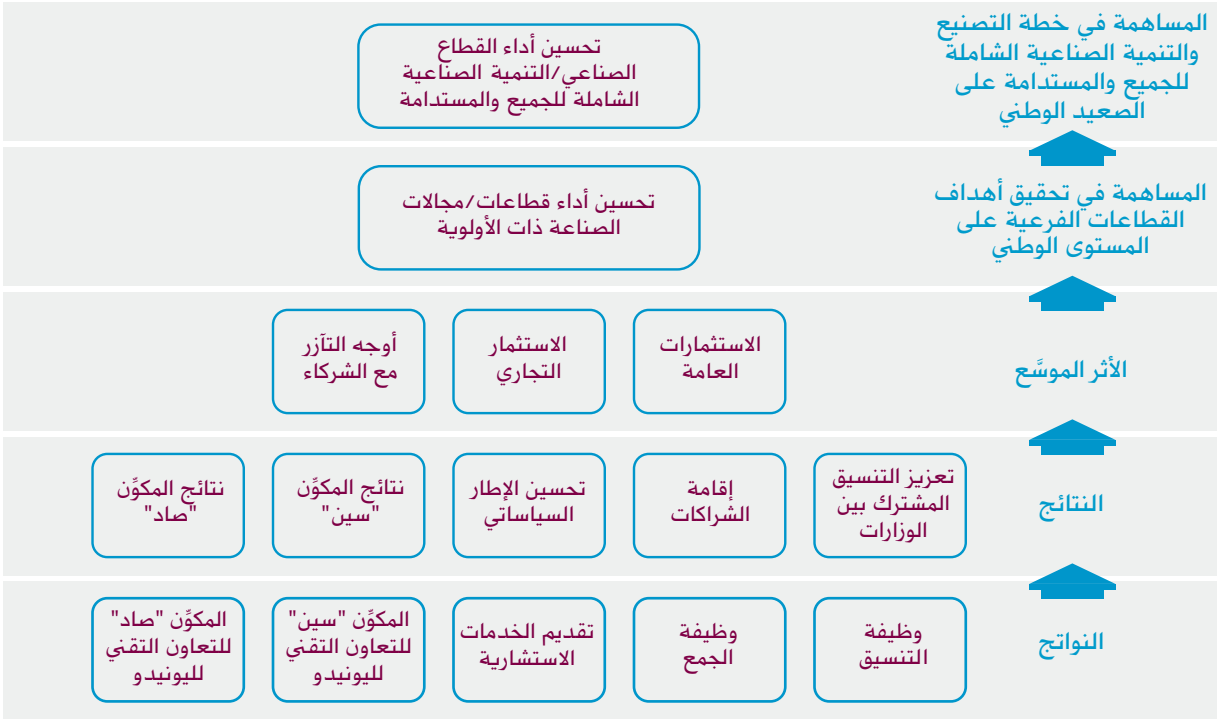

البنّاءة لأصحاب المصلحة على جميع المستويات نتيجة مبكرة بالغة الأهمية تؤدي إلى نجاح مشروع اليونيدو. ويحدِّد تقييم حديث العهد للبرنامج يرد وصفه في نهاية الفصل المعنون "حماية البيئة" والتجربة المبكرة لبرامج الشراكة القُطرية التنسيق بين المؤسسات ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين كشرطيْن أساسيين لإضفاء الطابع النظامي على التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

وتشكل المنشآت التجارية المنظَّمة ومؤسسات الابتكار والأوساط الأكاديمية والمجموعات النسائية والشبابية أمثلة على النطاق الواسع لعمل اليونيدو مع الجهات الفاعلة المتوسطة المستوى الوسيطة. وتشكل الحكومات نظراء طبيعيين، وهي حاسمة الأهمية ليس من أجل التنفيذ الناجح لجميع جوانب الدورة السياساتية فحسب، بل أيضاً من أجل إطلاق منابر حوارية مدعومة من اليونيدو لترويج اعتماد التكنولوجيات والنماذج التجارية والابتكارات المبينة في مشاريع اليونيدو على نطاق أوسع. وفي برنامجيْ الشراكة القُطرية في إثيوبيا والسنغال، أُنشئت آليات مشتركة بين الوزارات لضمان التنسيق اللازم. وتجمع اليونيدو أيضاً الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة لحشد الاستثمارات وإقامة مجمَّعات صناعية جديدة.

ويُعَدُّ رصد مدى قبول هذه المؤسسات لتدخلات اليونيدو سمة مهمة من سمات الإدارة التكيفية للمنظمة، وهو يساعد على ضمان الدعم اللازم لصانعي القرارات وأصحاب المصلحة الرئيسيين طوال فترة تنفيذ المشروع.

وتُعَدُّ التوعية وتوليد المعارف وبناء القدرات نتائج حاسمة الأهمية بالنسبة للعديد من مشاريع اليونيدو. وتتراوح المعارف والقدرات المقدمة بين المعايير والمهارات المهنية، والاقتصاد الدائري والمساواة بين الجنسين، وسلامة الأغذية وتنمية سلاسل القيمة، بما في ذلك الإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية، والإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد، وتنظيم المشاريع (أو ريادة الأعمال)، والإحصاءات الصناعية. وفي عام ٢٠١٨، نُفِّذت الأولوية الاستراتيجية الجديدة من خلال إدارة المعارف الداخلية وتحسين التواصل مع الجهات المعنية، وكذلك استخلاص الدروس المستفادة والممارسات الفضلى بطريقة أكثر منهجية من أجل تصميم التدخلات ونشر المعارف على نحو أفضل. ومن الأمثلة على ذلك اعتماد نظرية محسَّنة للتغيير فيما يتعلق ببرامج الشراكة القُطرية، استناداً إلى تقييم منتصف المدة للبرنامج.

تبادل المعارف في جنيف: عرض تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٨

حفز التغير السلوكي لتمكين التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

تتجلى مساهمة اليونيدو في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير في التغير في ممارسات وسلوكيات الجهات الفاعلة والمؤسسات المستفيدة من تدخلات اليونيدو. وعادةً ما تؤثر المنظمة على السلوك في المجالات التالية:

الممارسات التجارية

يؤدي تطبيق المعارف والمهارات الذي تيسره وتدعمه نواتج المنظمة إلى إحداث تغييرات في طائفة واسعة من الممارسات التجارية، بما في ذلك الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد ونظم إدارة الطاقة. وفي بعض الحالات، هناك أدلة على تكرار هذه الممارسات خارج نطاق المشاريع. ويؤدي عمل اليونيدو بشأن المجمَّعات الصناعية الإيكولوجية إلى اعتماد خطط تجارية جديدة. كما تَبيَّن أن الدعم الذي تقدمه اليونيدو إلى منظِّمي المشاريع يؤدي إلى تأسيس الشركات الناشئة.

التكنولوجيا

يمثل تطوير التكنولوجيا واعتمادها ونشرها مجالات حاسمة الأهمية للتغيير السلوكي الذي تدفع إليه تدخلات اليونيدو. وفي

بعض الحالات، تكتسب الشركاتُ التكنولوجيا الجديدة كنتيجة مباشرة لمشاريع اليونيدو، كما هو الحال بالنسبة للتدخلات في إطار بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وفي حالات أخرى، يعزِّز عمل المنظمة الابتكار داخل البلد، مما يؤدي إلى اعتماد تكنولوجيات أكثر كفاءة. ويُعَدُّ البرنامج العالمي للمبتكرات التكنولوجية النظيفة (GCIP) مثالاً لتدخُّل يهدف إلى تطوير تكنولوجيات جديدة.

السياسات والمعايير

يُعتبر اعتماد السياسات نتيجة نمطية لتدخلات اليونيدو في بناء القدرة على إقرار سياسات مستنيرة في مجال التنمية الصناعية. وفي بعض الحالات، يمكن تتبُّع أثر تدخلات اليونيدو بعد عدة سنوات. فعلى سبيل المثال، يشير تقييم البرنامج القُطري في الهند إلى أدلة على اعتماد الحكومة نهج المجموعات لليونيدو بعد أكثر من عقد من الزمن على إنجاز المشروع في الهند. وتدعم اليونيدو البنية التحتية لتقييم الامتثال في البلدان النامية، مما يؤدي إلى زيادة الامتثال لمعايير الجودة الوطنية والدولية، وذلك للقضاء على الحواجز التجارية التقنية والتنظيمية وتيسير الوصول إلى الأسواق. وفي بعض الحالات، تؤثر اليونيدو تأثيراً مباشراً على وضع المعايير. فعلى سبيل المثال، مهدت مشاريعُ المنظمة في مجال كفاءة استخدام الطاقة في التطبيقات الصناعية السبيلَ للحصول على معيار الأيزو ٥٠٠٠١.

الاستثمارات

لا تكفي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لتلبية الاحتياجات الاستثمارية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويشير أحدث تقارير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بلغ في عام ٢٠١٦ ذروة قدرها ١٤٤,٩ مليار دولار، أي أقل بكثير من الاحتياجات المقدَّرة. ويهدف عمل اليونيدو إلى حفز الاستثمار العام والدولي والخاص في التنمية الصناعية. وتشمل الأمثلة الملموسة برنامج الشراكة القُطرية في السنغال الذي ساعد إلى الآن على حشد استثمارات عامة قدرها ٤٤ مليون دولار من جانب الحكومة، و٦٠ مليون دولار في استثمارات القطاع الخاص، مع بدء سبع شركات في مزاولة نشاطها في مجمع ديامنياديو الصناعي. وفي برنامج الشراكة القُطرية في إثيوبيا، استقطبت مدينة الجلود في مودجو المدعومة من اليونيدو استثمارات بقيمة نحو ١٠٠ مليون دولار عن طريق التمويل المختلط لدعم إنشائها. ومنذ عام ٢٠١٥، استفادت اليونيدو من ٨٥٤,٥ مليون دولار على شكل استثمارات أو تمويل مشترك.

التنسيق والشراكات

ولَّد تنفيذ نهج الشراكات المبيَّن في إعلان ليما مجموعة مهمة من الاتفاقات التنفيذية بين اليونيدو وشركائها. وتشمل هذه الاتفاقات إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقات مع البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والعديد من شركات القطاع الخاص. والهدف من هذه الاتفاقات هو زيادة أثر عمليات اليونيدو، وحفز استثمارات جديدة، وإدماج المشورة في مجال السياسة العامة، وتحقيق نتائج إنمائية مماثلة. كما أن التنسيق بين أصحاب المصلحة أمر حاسم، مثلما يرد أعلاه. وتشمل الأمثلة عن تدخلات اليونيدو وضع آليات تنسيق، وإجراء حوارات مع أصحاب مصلحة متعددين، وإنشاء منصات معرفية (مثل الشراكة للعمل من أجل اقتصاد أخضر)، وشبكات للمشورة التقنية والسياساتية (مثل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ)، ومنصات للربط بين التكنولوجيا والاستثمارات (مثل الشبكة الاستشارية المعنية بالتمويل الخاص).

إطار نتائج معزز

أخذت اليونيدو، في تنفيذها للإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٨-٢٠٢١، تعتمد تدريجيًّا نهجاً قائماً على النتائج يراعي المسارات المعقدة اللازمة من أجل إحداث الأثر والحاجة إلى إشراك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في النظام الصناعي لأي بلد. ويتيح هذا التفكير المعقد تدريجيًّا للمنظمة أن تُظهِر مساهمتها في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة، استناداً إلى نهج برنامجي تجاه تدخلات اليونيدو وإدماج واستغلال أوجه التآزر والتكامل على نطاق المشاريع والمهام التنظيمية.

٣

تحقيق الرخاء المشترك

تعتمد بلدان نامية عديدة اعتماداً كبيراً على الزراعة كدعامة أساسية لاقتصاداتها، حيث تفتقر إلى البنى التحتية والموارد للتصنيع. ويتسم الدخل في هذا القطاع بانخفاضه، حيث يُرجَّح أن تعمل الفئات الضعيفة، مثل النساء والشباب، في الأنشطة المتدنية الأجر، أو أن تعجز عن الحصول على فرص العمل المثمر. ويؤدي الفقر أيضاً إلى تدني قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة على الصمود أمام الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان.

ولطالما ساعدت اليونيدو البلدان على تعزيز الصناعة الزراعية من خلال تطوير سلاسل القيمة، مع التركيز بصفة خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى الفئات الضعيفة، بما يضمن تمكُّنها من تنمية المهارات اللازمة للانخراط في العمل المثمر. وتسهم اليونيدو أيضاً في جهود تعافي المجتمعات المحلية الخارجة من أزمات، من خلال إصلاح القدرات الإنتاجية وإعادة بنائها.

الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية

يُتوقع أن يصل عدد سكان الأرض إلى ٩,٧ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، حيث يُتوقع أن يُسجَّل نصف هذا النمو في أفريقيا. وحتى يتمكن سكان العالم الجدد من العيش، سيلزم تسجيل زيادة مطَّردة في الإمدادات الغذائية، بما يزيد الضغط على موارد الأراضي والمياه والغابات المستنفدة أصلاً. ويطرح هذا عدداً من التحديات والفرص أمام البلدان النامية التي تشكل الزراعة فيها العمود الفقري للاقتصاد في كثير من الأحيان.

وفي الوقت الراهن، يعمل ما نسبته ٨٠ في المائة من فقراء العالم في مناطق ريفية، حيث يتدبرون عيشهم في مزارع صغيرة ذات قدرات محدودة على إرساء أي نوع من أنواع الأعمال التجارية الزراعية. وتُفاقِم المواقع النائية وضعف البنى التحتية المستويات العالية من خسائر ما بعد الحصاد، مما يؤدي بدوره إلى انعدام الأمن من حيث فرص العمل والدخل والغذاء.

وتكتسي مساعدة البلدان النامية على تحسين الإنتاجية والتنوع الزراعيين من خلال تعزيز سلاسل القيمة أهمية بالغة في خفض معدلات الفقر في المناطق الريفية وتحسين سبل العيش وتلبية الطلب المتزايد على الغذاء. ويعني ذلك مساعدة صغار المنتجين على استحداث منشآت صغيرة ومتوسطة يمكنها الوصول إلى الأسواق وإيجاد فرص العمل، بما يزيد من قدرة القطاع الزراعي على الصمود ويُكسِبه المزيد من القدرة على المنافسة.

وتبني اليونيدو القدرات في الميدان من خلال توفير التدريب على التكنولوجيا واكتساب المهارات في مجالات مثل تجهيز الأغذية والأمن الغذائي، بما يساعد على تعزيز العمل خارج المزارع، وتخفيف خسائر ما بعد الحصاد، والحد من الفقر، وبناء القدرة على الصمود. كما تقدم المنظمة التدريب على تطوير المنشآت التجارية الزراعية غير الغذائية التي يُحتمل أن تكون مربحة، وتوفر المعلومات والمشورة التقنية للمساعدة على حشد التمويل من أجل المجمَّعات الصناعية الزراعية المتكاملة مثل تلك المقامة في إثيوبيا والسنغال في إطار برامج الشراكة القُطرية. وتُعزَّز هذه المساعي من خلال الشراكات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ففي آذار/مارس، على سبيل المثال، نظمت اليونيدو وحكومة إثيوبيا "المنتدى الدولي الثاني للاستثمار في الصناعة الزراعية" في أديس أبابا لحشد الاستثمار الخاص في تجهيز المنتجات الزراعية وغيرها من القطاعات ذات الإمكانات الكبيرة.

تعزيز الدراية الفنية في القطاع العام من أجل تحسين سلاسل القيمة في كولومبيا

يعتبر أداء اقتصاد كولومبيا من بين الأفضل في أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، هناك عدد من أوجه الضعف الهيكلي التي لا تزال تعيق التقدم. وللارتقاء من فئة البلدان المتوسطة الدخل، لا بد للبلد من تحسين الإنتاجية، وتحقيق المزيد من النمو المرتفع القيمة والشامل، واعتماد الابتكار. ويضطلع القطاع العام بدور محوري في إحداث هذا التغيير، ولكنه بحاجة إلى تعزيز قدرته على قيادة العملية.

وفي عام ٢٠١٥، شرعت اليونيدو في تنفيذ مشروع مدته ثلاث سنوات يموله مصرف التنمية في كولومبيا لتزويد المؤسسات الحكومية بالأدوات والقدرات التحليلية لتصميم وتنفيذ خطة لتنمية سلاسل القيمة بما يمكِّنها من إنتاج معلومات استراتيجية مُحكمة تُستخدم مباشرة في وضع السياسات.

تنمية سلاسل القيمة في قطاع البن

ومن خلال العمل مع وزارة التجارة والصناعة والسياحة، وخصوصاً برنامج التحول الإنتاجي التابع لها، أُرسيت ثلاث حالات رائدة لتطوير سلاسل القيمة في قطاعات البن والكاكاو والقطن المهمة في البلد.

وقدمت اليونيدو التدريب إلى موظفي الوزارة بشأن كيفية تصميم وتطوير النماذج الإجمالية لسلاسل القيمة على نحو أفضل. وقد تمكَّنوا بعد ذلك من تكرار التجربة على الصعيد الإقليمي، بما أتاح للمؤسسات الحكومية المحلية اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن سياسة التنمية الصناعية، ومن ثمَّ تقديم توجيهات أفضل إلى القطاع الخاص. وخلال فترة المشروع، نُفِّذت دورات تدريبية في ست مدن كولومبية.

وأتاح اعتماد منهجية واضحة واحدة للحكومة أن ترسي نهجاً مُحْكَماً إزاء تحديد الصناعات وسلاسل القيمة الاستراتيجية، مما أدى إلى بذل جهود أكثر تنسيقاً. ووفرت اليونيدو أيضاً خبراء دوليين تبادلوا أفضل الممارسات مع المنشآت التجارية واقترحوا تدابير لتحسين الأداء على امتداد سلسلة القيمة.

وألَمَّ المشاركون بالأدوات والقدرات اللازمة لتطوير سلاسل القيمة التنافسية، كما تعرَّفوا على أهميتها من حيث تقرير السياسات. وساعد التشاور مع القطاع الخاص على زيادة الاهتمام في أوساط منظِّمي المشاريع بتبنّي المقترحات لتنفيذ أساليب إنتاج جديدة متقدمة تكنولوجيًّا.

المرأة والشباب في الأنشطة الإنتاجية

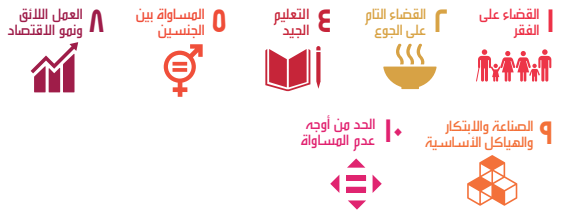

يضطلع منظِّمو المشاريع من النساء والشباب بدور حاسم في إيجاد فرص العمل واستحداث حلول مبتكرة من أجل التنمية المستدامة. بيد أن مساهماتهم كثيراً ما لا تحظى بالاعتراف. ويغيب الدعم اللازم لتعزيز تنظيم المشاريع، مثل الخدمات المستندة إلى الموارد الكافية التي تقدمها الرابطات التجارية النسائية. ويؤدي ضعف سبل الحصول على التمويل والشبكات والمعلومات عن الأسواق والتعليم إلى الحد من الفرص المتاحة للنساء والشباب.

وتعتمد اليونيدو نهجاً متكاملاً لتقديم المشورة السياساتية بشأن تنمية تنظيم المشاريع والمساعدة التقنية للمساعدة في التغلب على هذه الحواجز. ويرد وصف لبرامج اليونيدو لدعم التمكين الاقتصادي للشابات والشبان في نهاية هذا الفصل، وفي القسم المتعلق بتنمية مهارات تنظيم المشاريع في الفصل التالي.

ومن خلال المشاركة في المنتديات المهمة وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، زاد الدعم المقدم للتمكين الاقتصادي للمرأة زيادة كبيرة في عام ٢٠١٨.

ونجحت اليونيدو، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والفاو، في إعداد المرحلة الثانية من البرنامج الإقليمي المموَّل من إيطاليا من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وللمرة الأولى، شاركت المنظمة في الدورة السنوية للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، حيث شاركت في تنظيم حلقة نقاش بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأقامت شراكة مع الاتحاد من أجل المتوسط في الحوار السياساتي الإقليمي بشأن تمكين المرأة.

وعلى الصعيد العالمي، ساهمت اليونيدو في صوغ استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة للشباب، المسماة "شباب ٢٠٣٠"، وخطة العمل المقابلة لها، اللتين أطلقهما الأمين العام في أيلول/سبتمبر.

تعزيز المجتمعات المحلية الضعيفة لبناء السلام في مالي

مالي واحدة من أفقر بلدان العالم، حيث يعيش أكثر قليلاً من نصف سكانها البالغ عددهم ١٨ مليون نسمة على أقل من ١,٢٥ دولار يوميًّا. ومنذ عام ٢٠١٢، يجد شمال البلد نفسَه غارقاً في أزمة سياسية وإنسانية بسبب الصراع الداخلي والإرهاب، مما أدى إلى نزوح الآلاف. وتم التوصل إلى اتفاق سلام في عام ٢٠١٥، ولكن الهجمات والاشتباكات العنيفة تتواصل بين الأطراف المتحاربة. وقد أدى هذا الوضع إلى تردّي مستويات انعدام الأمن الغذائي في البلد وإعاقة النمو الاقتصادي، لا سيما في قطاع الزراعة، الذي يعمل فيه أكثر من ٨٠ في المائة من السكان ويمثل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

وفي غياب الفرص الاقتصادية المشروعة، تواجه المجتمعات المحلية الضعيفة خطر الانجرار إلى الأنشطة غير المشروعة

والتورط بصورة مباشرة في الصراع. وفي عام ٢٠١٥، أطلقت اليونيدو برنامجاً مشتركاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويل من صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة، لتهيئة فرص اقتصادية للنساء والشباب في ١٠ مناطق متضررة من النزاع في منطقتيْ غاو وتمبكتو.

وتشكل المرأة أكثر من نصف القوة العاملة الزراعية، وتنتج معظم غذاء البلد، لكن سبل الوصول المتاحة لها وكذلك حقوقها في الملكية أقل بكثير من الرجل. وهي أيضاً أقل قدرة على الحصول على التمويل أو التدريب.

وقد استفادت من المشروع المنجَز مؤخراً النساءُ العاملات في مجال تجهيز المنتجات الغذائية والزراعية، وكذلك منظِّمو المشاريع والشباب المتأثرون بالنزاع. وقد استهدف المشروع، من خلال الحوار المفتوح والشمول، استعادة التماسك الاجتماعي والسلام داخل المجتمعات المحلية، ومن ثمَّ بناء قاعدة لاستقرار ورفاه أطول أجلاً.

وفي إطار هذا المشروع، شُيِّدت مراكز ونُظِّمت حلقات عمل تدريبية لتزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لتطوير أنشطة إنتاجية. وأُتيح التمويل لمساعدة المشاريع التجارية، وأُتيحت للشباب فرصة أن يُنتدبوا للعمل، وهو ما أدى في بعض الحالات إلى الحصول على وظائف في شركات محلية. وحَسَّنَ المشاركون مهاراتهم وأصبحوا أقدر على الشروع في أعمال تجارية.

وفي المجموع، تلقت ٢٧ جماعة نسائية تمويلاً لاستحداث أنشطة مدرَّة للدخل، وهو ما كان له أثر مباشر على ١ ٠٠٠ امرأة. ودُرِّبت ١٩ جماعة نسائية على تقنيات تجهيز المنتجات الزراعية وإدارة الجودة، ودُرِّبت ١٢ جماعة على التقنيات الزراعية الرعوية والإدارة المالية وتنظيم المشاريع. وللمساعدة على تسويق المنتجات التي جهزتها الجماعات النسائية، نُظِّمَ معرض تجاري في غاو.

الأمن البشري وإعادة التأهيل بعد الأزمات

سوف تشكل الكوارث الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان على الدوام تهديداً للسكان في جميع أنحاء العالم، بيد أن الفئات الأكثر ضعفاً هي الأقل قدرة على الاستعداد لمواجهة تلك الكوارث أو على التعافي منها. وفي العقد الماضي، أدى الصراع المسلح والفقر وانعدام الأمن الغذائي والإرهاب وتغير المناخ وعوامل بيئية أخرى إلى حركة الناس على نحو لم يسبق له مثيل، إذ غادر ١,٧ مليار شخص البلد الذي وُلدوا فيه. ومعظمهم من أفقر سكان العالم.

وتعتمد اليونيدو نهجاً جامعاً وشموليًّا لبناء القدرة على الصمود أمام الأزمات في أضعف المجتمعات المحلية، بحيث تزدهر جميع فئات المجتمع وتخف حدة المخاطر المرتبطة بالمستقبل. وهي تسهم في جهود التعافي بعد الأزمات من خلال إعادة بناء القدرات الإنتاجية. وتساعد المنظمة، من خلال عملها لتعزيز وتطوير الأنشطة الإنتاجية، في إقامة العدالة والتماسك الاجتماعيين، مما يتيح تطوير مجتمعات مستقرة وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

وتدعم اليونيدو اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء والنساء والشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة من خلال عملها في مجال التدريب والتعليم، وسلاسل القيمة، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات المؤسسية. ونتيجة لهذه الجهود، تساعد اليونيدو على إيجاد فرص عمل جديدة وزيادة فرص العمل، وتحسين التماسك الاجتماعي بين المشرَّدين والمجتمعات المضيفة.

تمكين اللاجئين السوريين في تركيا من خلال الأزياء

أدى النزاع في الجمهورية العربية السورية إلى تشريد الملايين من الناس. واستقبلت تركيا نحو ٣,٥ ملايين لاجئ، مما يجعلها موطناً لأكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم. ويعيش ما نسبته نحو ١٠ في المائة من اللاجئين في مراكز حماية مؤقتة على نطاق المحافظات الجنوبية والجنوبية الشرقية في البلد.

وإذا عجز اللاجئون عن العمل أو تحسين حالتهم المعيشية، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً مثل النساء والشباب، فإنهم يصبحون أقل استقراراً وأقل قدرة على الصمود، ومن ثمَّ يمكن أن يفقدوا الأمل في المستقبل. وثمة حاجة كبيرة في أوساط اللاجئين إلى المعرفة والتدريب لتمكينهم من الإسهام في المجتمع والحفاظ على سبل معيشتهم.

ولمعالجة هذه المسألة، انضمت اليونيدو إلى شركاء محليين في تزويد اللاجئين بالمهارات القيِّمة من أجل مشاركتهم الكاملة في المجتمع، وذلك من خلال مساعدتهم على بناء القدرة على

لاجئات سوريات في تركيا يعرضن مهاراتهن الجديدة في صناعة الملابس في عروض الأزياء

الصمود والإسهام في الاستقرار الاجتماعي. وتلقّى اللاجئون، في إطار المشروع المموَّل من اليابان، التدريب على تشغيل آلات الخياطة وصيانة المعدات ووضع التصاميم وإدارة الإنتاج. وقدم التدريبَ مدربون محليون تلقّوا هم أنفسهم التدريب على يد خبراء دوليين في صناعة الملابس. وجرى التدريب في مخيمَيْن في مدينتيْ كهرمان مرعش وإصلاحية في وسط جنوب تركيا، واستهدف النساء والشباب أساساً.

وفي المجموع، دُرِّبَ ١ ١٥٣ شخصاً تدريباً عمليًّا على كيفية تشغيل آلة الخياطة وتصميم الأنماط، مما يتيح لهم الفرصة للمشاركة في قطاع الملابس الجاهزة في البلد وقيمته ٩٣٣ مليون دولار. كما حضر أكثر من ثلث هؤلاء حلقات دراسية عن كيفية الشروع في عمل تجاري والحصول على تصريح عمل. وسُجِّلَ جميع المشاركين في سجل التوظيف الذي تديره وكالة العمل التركية في كهرمان مرعش، وهي خطوة مهمة في العثور على عمل. وقدمت اليونيدو التدريب لاثنيْ عشر شخصاً يمكنهم بعدئذ العمل كمدربين لضمان استدامة المشروع.

وأتاحت عروض أزياء أقيمت في أنقرة وفي مخيم كهرمان مرعش للمشاركين فرصة إظهار إنجازاتهم منذ اضطرارهم إلى الفرار من بلدهم، مما أعاد لهم الإحساس بالعزة والكرامة. وتكلم المشارك مجيد عبد الكريم في العرض الذي أقيم في أنقرة، حيث قال: "بدأنا العيش في المخيمات ومررنا بأوقات صعبة. وكانت هذه الدورة مهمة جدًّا لما لها من مساهمة نفسية ومهنية. الآن لدينا الأمل في المستقبل."

برنامج اليونيدو للتمكين الاقتصادي للشابات والشبان

هناك أكثر من ٧٠ مليون شاب عاطل عن العمل في جميع أنحاء العالم، وعدة ملايين آخرين من الفقراء العاملين، حيث يفتقرون في أحيان كثيرة إلى فرص التدريب أو مواصلة التعليم. وينضم ٤٠ مليون شاب إلى قوة العمل كل عام مما يجعل إيجاد فرص العمل اللائق للشباب أمراً بالغ الأهمية للتصدي للفقر وضمان تحقيق الرخاء في المستقبل.

وتحتفظ اليونيدو، في إطار ولايتها المتمثلة في تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، بسجل طويل من العمل مع البلدان والمنشآت التجارية على تطوير الظروف اللازمة لإيجاد العمل اللائق. وهي تسعى إلى تعزيز الفرص من أجل إيجاد العمل المنتج للشباب عن طريق تنظيم المشاريع في الصناعات الاستراتيجية والخدمات ذات الصلة، ومساعدة البلدان وسكانها المتزايدين على بلوغ كامل إمكاناتهم الاقتصادية.

واستجابةً لطلب من الدول الأعضاء، ستطلق اليونيدو استراتيجية للشباب في عام ٢٠١٩ تكون تلبيةُ الاحتياجات الاقتصادية للشابات والشبان في صلب أنشطتها. وستكفل الاستراتيجية، على غرار سياسة اليونيدو بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، إدماج أولويات الشباب في جميع مجالات عمل المنظمة، من أجل زيادة أثر البرامج والمشاريع المتعلقة بتشغيل الشباب.

وتشغِّل اليونيدو حاليًّا مشاريع وبرامج خاصة بالشباب بقيمة ٣٤,٣ مليون دولار على نطاق ١٥ بلداً، تدعم سياسات تمكِّن الشابات والشبان من الدخول إلى عالم العمل من خلال العمل اللائق وتنظيم المشاريع. وحتى الآن، قدمت اليونيدو التدريب والمشورة لأكثر من ١٠ ٠٠٠ مستفيد، بمن فيهم شابات وشبان يتلقون التدريب، وموظفون في مؤسسات ومنشآت تعليمية، ومقدمو خدمات مالية وغير مالية.

وتعتمد المنظمة نهجاً مبتكراً ومتكاملاً إزاء التمكين الاقتصادي للشباب من خلال برامج مثل برنامج المنهج الدراسي بشأن تنظيم المشاريع، الذي أُخذ به في ١١ بلداً إلى الآن، ومجموعة أدوات التدريب على تنظيم المشاريع Start and Grow (ابدأ وتطور) في إثيوبيا وميانمار،

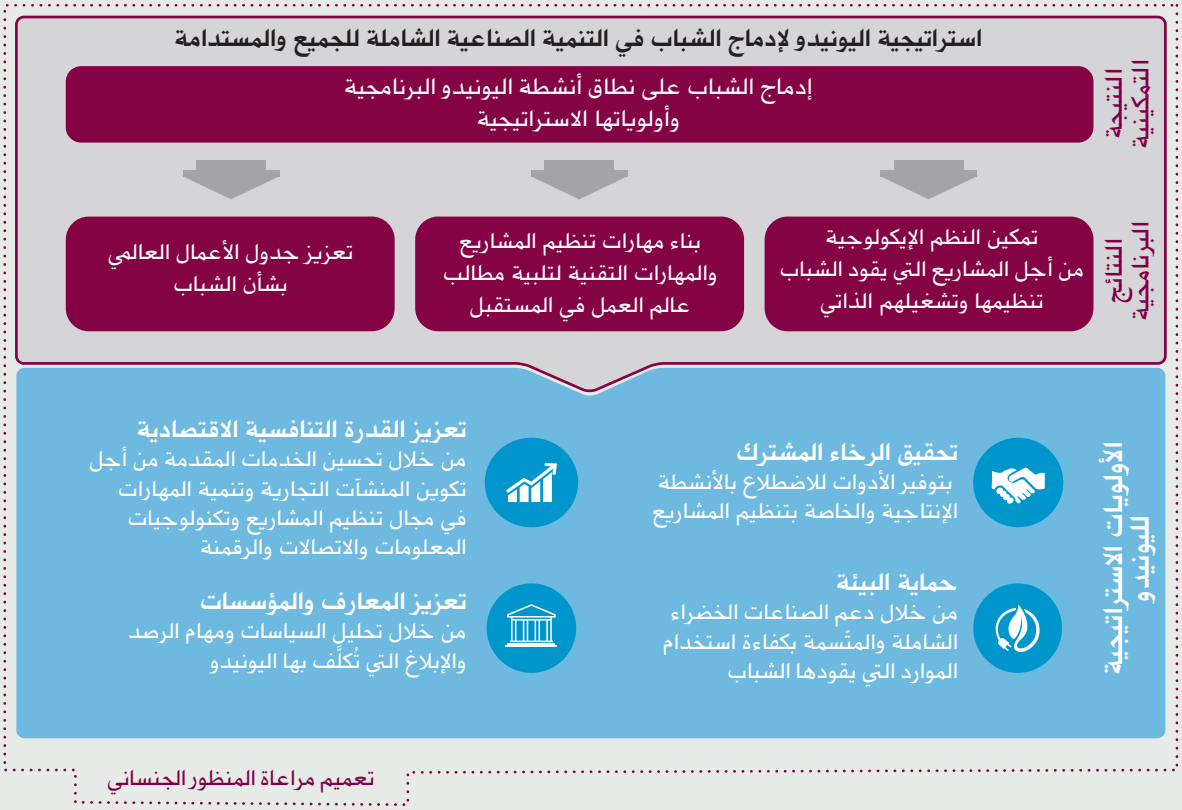

ومنهجية "التنمية الشاملة وتنظيم المشاريع للجميع" المنفَّذة في السنغال ونيجيريا، والتعاون مع مبادرة شركة هيوليت باكارد للتعلُّم الخاصة بمنظِّمي المشاريع (HP Life) من أجل تنمية المهارات، في تونس ونيجيريا. وفي تونس، قدَّمت الشراكة مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (USAID) والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي ومبادرة HP Life منذ إطلاقها في عام ٢٠١٣ الدعم إلى أكثر من ١٦٠ منشأة تجارية ناشئة.

وتعمل اليونيدو، من خلال تجربتها العريقة في مجال التنمية الصناعية وحضورها القوي في الميدان، مع أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين لتعميق أثرها واتباع نهج منسق إزاء المبادرات الحالية والمقبلة. ويشمل ذلك الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الزميلة ضمن منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تعمل اليونيدو، في إطار برنامجها للشراكة القُطرية في إثيوبيا، مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على وضع استراتيجية وطنية لتنظيم المشاريع، مع التركيز بشكل قوي على الشباب والمرأة. وبالمثل، تتشارك المنظمة مع منظمة الأغذية والزراعة لوضع برنامج مشترك كبير الحجم بشأن تنظيم الشباب للمشاريع في الأعمال التجارية الزراعية في أفريقيا.

وتتعاون اليونيدو أيضاً مع شركاء مؤسسيين مثل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمات شبابية من قبيل الرابطة الدولية لطلاب علوم الاقتصاد وإدارة الأعمال (AIESEC) والرابطة الدولية للغرف التجارية ورابطات الأعمال التجارية للشباب في البلدان التي تعمل بها والشركاء من

القطاع الخاص، مثل هيوليت باكارد وأورانج وسكانيا وفولفو، ومؤسسات مثل Fondazione CRT.

وعلى الصعيد العالمي، تحظى اليونيدو بمكانة جيدة في أوساط القادة المواضيعيين في تنظيم المشاريع والتشغيل الذاتي للشباب، من خلال مشاركتها المستمرة في الشبكة المشتركة بين الوكالات بشأن تنمية الشباب، والفصل الخاص بالعمل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمبادرة العالمية لتوفير فرص العمل اللائق للشباب. وفي إطار هذه الأخيرة، تندرج اليونيدو ضمن الوكالات الرائدة في المجال المواضيعي بشأن تنظيم المشاريع والتشغيل الذاتي للشباب، وقد شاركت في تنظيم "منتدى تنظيم المشاريع والتشغيل الذاتي للشباب" في دورته الأولى التي عُقدت في داكار في تشرين الثاني/نوفمبر.

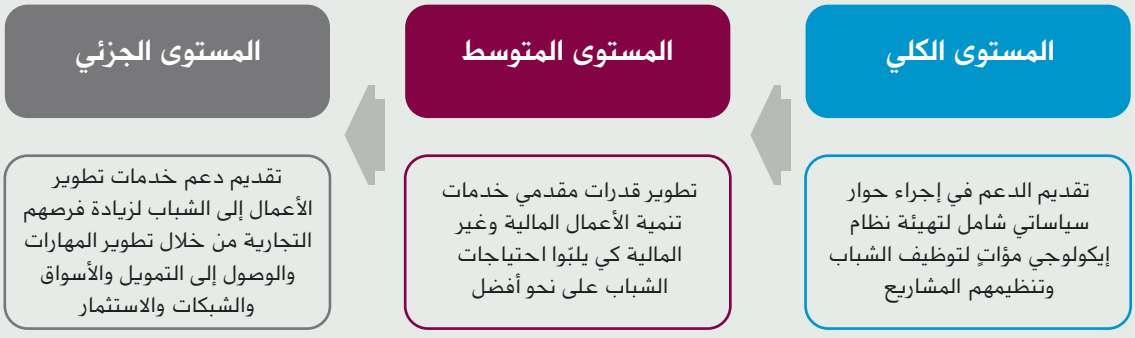

٤

النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية

تهدد أوجه عدم المساواة وتزايد عدم الاستقرار السياسي والتوترات التجارية الناشئة بزعزعة الانتعاش الاقتصادي العالمي في ظل تزايد الضغوط على مستويات الاستثمار. ولمواجهة هذه المخاطر وتمهيد الطريق للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، من الضروري تهيئة ظروف اقتصادية تكفل توزيع فوائد النمو على نطاق أوسع. وتعمل اليونيدو على تهيئة فرص متكافئة للبلدان النامية التي تواجه تحديات بالغة في الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية.

وتساعد المنظمة في بناء القدرات التجارية من خلال برامج ترفع مستوى الإنتاجية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتيسر نقل التكنولوجيا، وتتيح تحسين سبل الوصول إلى الأسواق العالمية. كما تساعد الحكومات في تلبية معايير الامتثال من أجل زيادة قدرتها التنافسية، وفي الوقت نفسه تستخدم قوتها بوصفها جهة جامعة لتبادل أفضل الممارسات وتشجيع الابتكار واجتذاب المستثمرين. وتدعم اليونيدو أيضاً تطوير تنظيم المشاريع عن طريق بناء المهارات التجارية وتهيئة بيئة أكثر مؤاتاة لمنظِّمي المشاريع.

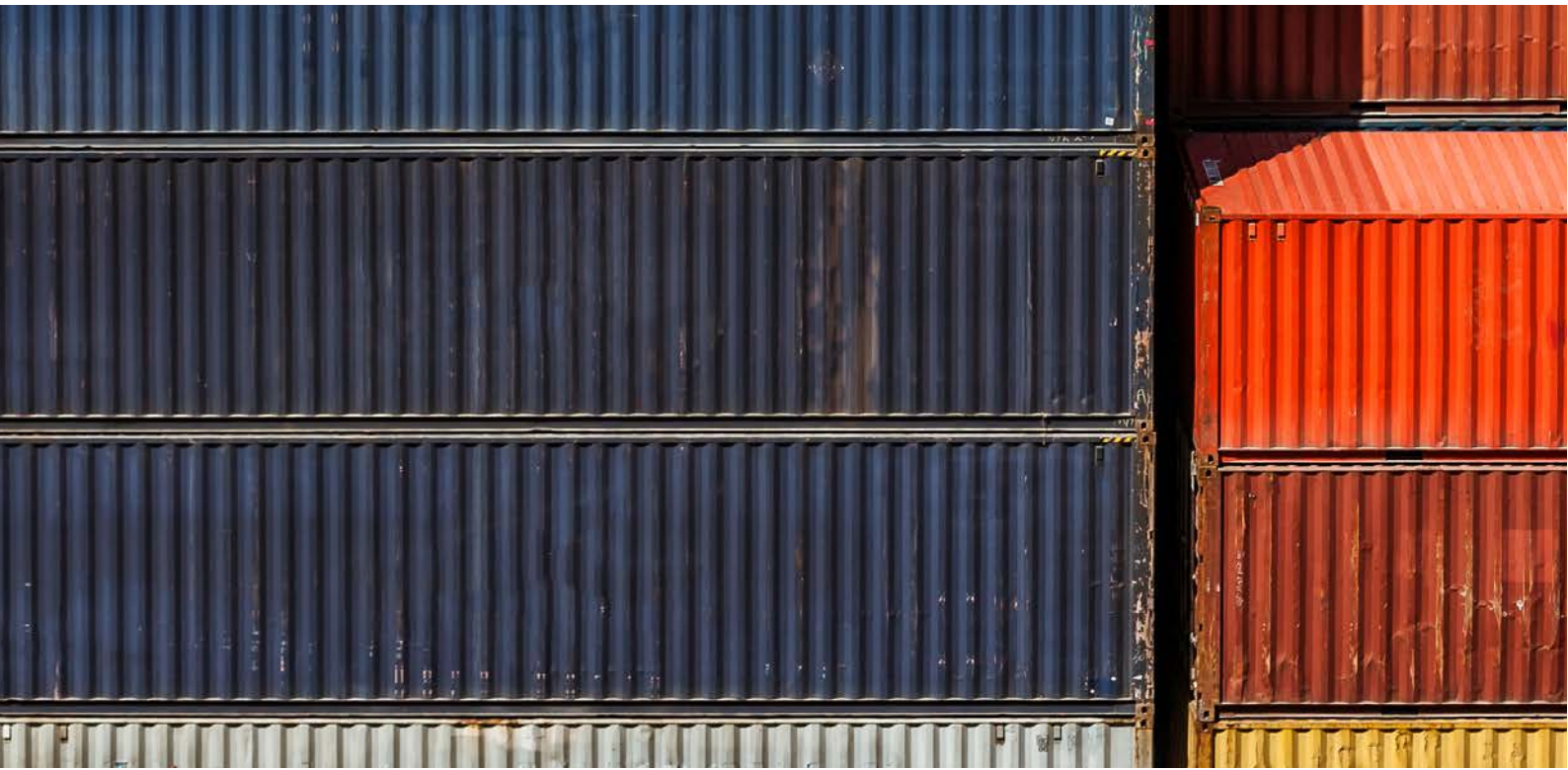

الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

١ القضاء على الفقر
٢ القضاء التام على الجوع
٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة محركات النمو الرئيسية في البلدان النامية، حيث تمثل أغلبية الوظائف المستحدَثة. وبذلك فإن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المزدهر والمنفتح والحديث يصبح أساسيًّا من أجل تعزيز نمو أكثر إنصافاً وتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

بيد أن العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات في الدخول إلى سلاسل القيمة العالمية. وتشمل هذه التحديات ضعف بيئة الأعمال؛ والصعوبات المرتبطة باستيفاء معايير جودة المنتجات والمعايير البيئية؛ والافتقار إلى الموارد، من قبيل التمويل والمهارات وشبكات المعارف. ويتوقف نجاح تلك المنشآت أيضاً على قدرتها على الابتكار والاستثمار، وهو ما يمكن أن يعيقه وجود بيئة تنظيمية غير داعمة.

وتعمل اليونيدو على تقديم برامج تدريب مصمَّمة خصيصاً لرفع مستويات الإنتاجية والكفاءة لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع احتياجاتها الخاصة، ووضع المعايير والمهارات التي تحتاجها للازدهار في سلاسل القيمة العالمية التنافسية. ويتيح ذلك بدوره فرصاً للحصول على التمويل والتكنولوجيا اللازمين لإنشاء اقتصادات قادرة على الصمود وتحسين سبل كسب العيش.

وتبني المنظمة القدرات أيضاً باتباع نهج "المجموعات"، الذي يجمع المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في الصناعات التكاملية. وتستفيد هذه المنشآت من المعارف المشتركة ومن تقاسم المرافق، وهو ما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين الكفاءة الإدارية. ويتواصل تطوير تبادل المعارف من خلال المشاورات الجارية مع أصحاب المصلحة، مما يعزز الممارسات الفضلى.

وتساعد اليونيدو أيضاً المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع التكنولوجيا الجديدة التي تقود مجالات مثل التجارة الإلكترونية، التي يُتوقع أن تمثل نحو ١٥ في المائة من مجموع تجارة التجزئة بحلول عام ٢٠٢٠، أي ضعف حجمها في عام ٢٠١٥. وتؤثر وتيرة التطور السريعة هذه تأثيراً عميقاً على شبكات الإنتاج العالمية ومنشآت تجارة التجزئة، حيث تهيئ الفرص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتدويل أعمالها التجارية.

ومن بين الاقتصادات الصاعدة، تقود مجموعة بلدان البريكس تنمية التجارة الإلكترونية. بيد أن هذه البلدان تواجه تحديات من قبيل تفاوت نظم التجارة الإلكترونية وتدنِّي البنى التحتية في مجالَيْ تكنولوجيا المعلومات والدعم اللوجستي. وفي عام ٢٠١٦، أطلقت اليونيدو مشروعاً مدته سنتان لمعالجة بعض هذه المسائل. ولتعزيز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق التجارة الإلكترونية، استهدفت المنظمةُ المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومقرِّري السياسات ومراكز الفكر ومنصات التجارة الإلكترونية.

واستحدثت اليونيدو برنامجاً تدريبيًّا في مجال التجارة الإلكترونية لتزويد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأساس قوي في مفاهيم التجارة الإلكترونية وإكسابها المهارات اللازمة للاندماج في سلاسل الإمداد العالمية الراسخة، وتعزيز تبادل المعارف، وتعزيز نقل التكنولوجيات، وإبراز أهمية البنى التحتية والمعايير العالية الجودة في التجارة الإلكترونية. وأرست اليونيدو أيضاً إطاراً للحوكمة الجيدة وتحالفاً صناعيًّا من أجل تعزيز الشراكات العابرة للحدود في مجال التجارة الإلكترونية.

ويستفيد التعاون في المجالات الصناعية بين البلدان المتقدمة والنامية من الوسطاء المحايدين الذين يدعمون ويؤيدون الاستثمار الذي ينطوي على منفعة متبادلة وفرص نقل التكنولوجيا. وتَسُدُّ اليونيدو، من خلال مكاتبها لترويج الاستثمار والتكنولوجيا الكائنة في تسع مدن في ثمانية بلدان (الاتحاد الروسي وألمانيا وإيطاليا والبحرين وجمهورية كوريا والصين (بيجين وشنغهاي) ونيجيريا واليابان)، ثغرات الاستثمار والتكنولوجيا العالمية.

دفع الكفاءة في صناعة مكوِّنات السيارات في الهند

يُعتبر النمو السريع للاقتصاد الهندي مفيداً لصناعة مكوِّنات السيارات في البلد حيث يواصل الطلب لدى الطبقة المتوسطة حفز مبيعات السيارات. بيد أن كثيراً من العدد الكبير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تشكل هذا القطاع لا تستوفي متطلبات الجودة لمصنِّعي المعدات الأصلية ومصنِّعي الفئة الأولى لمكوِّنات السيارات الذين يعملون عند مستوى أعلى في سلسلة الإنتاج.

ومن المرجح أن تزداد ظروف البيئة التشغيلية صرامةً في المستقبل حيث تدفع شواغل البيئة والسلامة باتجاه تشديد اللوائح التنظيمية، كما أن التكنولوجيا الكاسحة تتطلب قدراً أكبر من الابتكار والاستثمار.

وللاستفادة من فرص النمو وللمنافسة بفعالية في سوق سريعة التغير، ينبغي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة ضمن ما يسمى مصنِّعي الفئة الثانية تحسين مهاراتها ومعارفها التقنية.

ولمعالجة هذه المسألة، أطلقت اليونيدو مشروعاً مدته أربع سنوات بالتعاون مع رابطة مصنِّعي مكوِّنات السيارات في الهند، كجزء من برنامج شراكة لمساعدة هذا القطاع.

وتُوِّجَ هذا المشروع في عام ٢٠١٨ بتوظيف خبراء دوليين لتدريب مدربين نُشروا بعد ذلك في منشآت صغيرة ومتوسطة محددة للعمل مع المديرين والموظفين بشأن منهجيات إنتاج جديدة.

وفي المجموع، قدَّم ١٦ خبيراً وطنيًّا التدريب العملي للموظفين بشأن تقنيات التصنيع الرشيق التي تقلِّل الهدر إلى الحد الأدنى، وبشأن المبادئ التنظيمية.

وأَلَمَّ أولئك الموظفون بتقنيات تحسين الجودة وكيفية التعامل مع مشاكل التأسيس في محطات العمل الخاصة بهم، مما منح الموظفين قدراً أكبر من التحكم وفهماً أفضل لكيفية الربط بين العمليات.

وساعدت مناقشات الموائد المستديرة المنتظمة على بناء المعارف وتبادل الممارسات الفضلى والأفكار الابتكارية. وأدى نجاح المشروع إلى أن تطلب منشآت صغيرة ومتوسطة أخرى الانضمام إلى برنامج التدريب، في الوقت الذي ستتلقى فيه تلك التي حضرت الجزء الأول من التدريب تدريباً متقدماً في عام ٢٠١٩.

واستفاد من التدريب ما مجموعه ١٥٢ منشأة صغيرة ومتوسطة، مما أدى إلى ارتفاع بلغ في المتوسط نسبة ٤٦ في المائة في الإنتاجية والجودة في مجموعة الشركات المستهدفة. كما كان هناك تحسن ملحوظ في السلامة حيث أبلغ الموظفون عن تحسن في جودة أماكن العمل ونظافتها وتنظيمها. وساعدت زيادة المهارات على توليد إحساس أكبر بالفخر بين العاملين بسبب عملهم وزيادة مشاركتهم، مع انخفاض معدلات التغيب عن العمل.

توفير تكنولوجيا التصنيع الذكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الصين بيئة متزايدة الصعوبة، مع ارتفاع التكاليف واحتدام المنافسة. ويشكل اعتماد التكنولوجيا الذكية الجديدة المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة أحد السبل التي يمكن بها للشركات أن تزيد قدرتها على المنافسة. وسيؤدي اعتماد عمليات تصنيع ذكية على امتداد السلسلة إلى زيادة كفاءة الطاقة وخفض تكاليف الإنتاج وتهيئة بيئة عمل أوفر صحة.

وتنفِّذ اليونيدو، من خلال العمل مع المركز الدولي الصيني للتبادل الاقتصادي والتقني، مشروعاً تجريبيًّا مدته ثلاث سنوات في شنغهاي، الصين، لتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية لتمكينها من الاستفادة من التصنيع الذكي.

وتدرِّب اليونيدو المدربين الذين يعقدون بعد ذلك حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن التصنيع الذكي في مجموعة مختارة من رابطات الأعمال التجارية والقطاعات الفرعية. ويتلقى المشاركون تدريباً على التكنولوجيا والممارسات الجديدة لمساعدتهم على تغيير عمليات الإنتاج والوصول إلى الشبكات الدولية، مما يتيح لهم تلبية احتياجات الزبائن على نحو أفضل.

وسوف يؤدي المشروع التجريبي، الذي يُنتظر توسيع نطاقه، إلى إذكاء الوعي بالتصنيع الذكي لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة في شنغهاي، بدعم من مؤتمر اليونيدو الدولي للتصنيع الذكي الذي سيكون بمثابة منبر لتبادل الآراء.

وفي الوقت نفسه، تتعاون اليونيدو أيضاً مع مركز الصين الدولي للتبادل الاقتصادي والتقني، وهو الوكالة المعنية بتنسيق مشاريع اليونيدو لدى حكومة الصين، من أجل تعزيز شبكات الابتكار العالمية. واستجابت اليونيدو إلى طلب من المركز لإنشاء مركز شنغهاي العالمي للابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا، لتطوير الارتقاء التكنولوجي المستمر للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في قطاعات التصنيع ذات الأولوية.

وساعدت اليونيدو أيضاً على إنشاء مؤتمر سنوي عن الابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا على الصعيد العالمي، يكون بمثابة منبر لمقرِّري السياسات من أجل تبادل المعارف بشأن أحدث التقنيات.

وعُقِدَ "المؤتمر العالمي للابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا" في دورته الثانية في شنغهاي في تشرين الثاني/نوفمبر، ووفَّر منتدى قيِّماً لصانعي القرارات لعرض أحدث التطورات في مجال التكنولوجيا وإبراز الفرص الماثلة في المستقبل. وحضر المؤتمر نحو ٥٠٠ مشارك من الأوساط التجارية والأكاديمية والقطاع العام.

القدرات التنافسية التجارية ومسؤولية الشركات

إن فوائد التجارة الدولية معروفة جيداً، فهي تتيح فرصاً تجارية واستثمارية أكبر، مما يساعد على تعزيز فرص العمل والحد من الفقر. ويمكنها زيادة القدرة التنافسية عن طريق خفض تكاليف المدخلات وزيادة القيمة المضافة للمنتجات، مما يتيح للشركات الارتقاء في سلسلة القيمة العالمية. وهي تزيد أيضاً من الخيارات المتاحة، وتشجع على الابتكار والتنويع.

بيد أن تراجع استقرار البيئة الدولية وإمكانية اندلاع حروب تجارية عالمية يهددان بإبطاء التدفقات التجارية.

ويمكن أن تكون البلدان النامية الأكثر تأثراً نظراً لاستجابة المستثمرين للمناخ المفتقر إلى اليقين.

وفي ظل هذه الظروف غير المؤاتية، لا تزال البلدان النامية تواجه أيضاً عقبات كبيرة تعترض دخول أسواق التصدير الدولية بسبب استمرار تشديد الحواجز غير التعريفية، مثل اللوائح الخاصة بالمنتجات وقواعد المنشأ. وينطبق ذلك بصفة خاصة على أقل البلدان نموًّا، بالنظر إلى ارتفاع مستوى الحواجز غير التعريفية على المنتجات الزراعية، التي تشكل الجزء الأكبر من صادراتها، وعدم قدرتها على الوفاء بتكاليف الامتثال.

ولليونيدو سجل طويل في مساعدة البلدان على التغلب على هذه التحديات من خلال برامجها لبناء القدرات التقنية، المصمَّمة لمساعدة البلدان على تلبية معايير متزايدة الصرامة فيما يتعلق بالمنتجات من حيث الجودة والصحة والسلامة والبيئة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعم اليونيدو منظمات المعايير ومختبرات الفحص وهيئات الاعتماد على الصعيد الوطني من أجل ضمان فعاليتها. ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال تدريب الموظفين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورابطات الأعمال التجارية والمؤسسات الوطنية، وكذلك من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة.

وتوفر اليونيدو أيضاً طائفة واسعة من الخدمات المقدمة للمنشآت التجارية في البلدان النامية من أجل تحسين أدائها من حيث المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتشمل هذه الخدمات إنشاء منصات المسؤولية الاجتماعية للشركات لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وتقديم الدعم إلى الشركات لتطوير الأخلاقيات والشفافية فيما يخص قطاعات محددة، استناداً إلى المعايير الدولية؛ وتوفير التدريب في الموقع للخبراء المحليين الذين يمكنهم بعد ذلك دعم المنشآت والمؤسسات التجارية؛ وتنفيذ التدخلات الرائدة لمواصلة بناء المهارات على أرض الواقع؛ وإنشاء مراكز وشبكات الامتياز في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دعم برامج الجودة الوطنية في السودان

يفتقر السودان حاليًّا إلى البنى التحتية الملائمة لقياس معايير وجودة منتجاته، مما يلحق الضرر بالقدرة التنافسية ويمنع الصناعة من تعظيم إمكاناتها إلى الحد الأقصى للتبادل التجاري على الصعيدين الدولي والوطني.

وعليه، فإن دعم الشركات لتلبية المعايير الوطنية والدولية والامتثال للنظم التقنية أمر بالغ الأهمية لتعزيز النمو المستدام وحماية صحة الشعب السوداني وسلامته.

وفي مشروع مدته عامان، انتهى في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ وموَّلته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، قدمت اليونيدو المساعدة التقنية إلى السودان للتغلب على الحواجز التقنية للتجارة عن طريق تعزيز بُناه التحتية الوطنية المتعلقة بالجودة وقدراته في مجال الاعتماد.

وركز الجزء الأول من المشروع، الذي نُفِّذَ كجزء من "مبادرة المعونة لصالح التجارة في الدول العربية"، على وضع سياسة وطنية للجودة. وساعدت اليونيدو اللجنة الوطنية للسياسة المتعلقة بالجودة في البلد في إرساء واعتماد استراتيجية تتماشى مع اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة. وسيساعد ذلك الحكومة على تطوير التوحيد القياسي والمقاييس والاعتماد وتقييم المطابقة لديها.

ويتعلق العنصر الثاني من المشروع بتوطيد البنية التحتية للاعتماد عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. واختيرت تونس، استناداً إلى خبرتها المتقدمة في هذا المجال، للاضطلاع بأنشطة بناء القدرات لمساعدة السودان على توفير خدمات اعتماد معترف بها دوليًّا لمختبرات الفحص والمعايرة.

وفي المجمل، درَّب خبراء تونسيون ١٥ من المقيِّمين الرئيسيين والتقنيين من المجلس السوداني للاعتماد، وأُرسي نظام إداري، وهناك ثلاثة مختبرات سودانية قيد الحصول على شهادات اعتماد معترف بها دوليًّا.

تنمية مهارات تنظيم المشاريع

يضطلع تنظيم المشاريع، بوصفه المحرك الرئيسي للعمالة والنمو، بدور مهم في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وفيما يتعلق بالأفراد، فهو يهيئ لهم الفرصة لتطبيق مهاراتهم ومعارفهم. وعلى نطاق أوسع، فهو يمكن أن يساعد الفئات المحرومة، مثل النساء والشباب، في الحصول على عمل مثمر.

وفي البلدان النامية، يتزايد تنظيم المشاريع. وقد شهدت أفريقيا على وجه الخصوص طفرة في السنوات الأخيرة،

حيث يُطلِق أكثر من خُمس السكان في سن العمل شركات ناشئة. وتُعَدُّ جنوب أفريقيا ورواندا والسنغال وكينيا من بين البلدان التي تزدهر فيها الشركات الناشئة. وهي قنوات مهمة للابتكار. ولكن في العديد من البلدان، يحول تدنِّي المهارات والتطور التعليمي وتعذُّر الوصول إلى الموارد والبيئة التجارية التقييدية دون بلوغ منظِّمي المشاريع إمكاناتهم الكاملة.

ويشار إلى برنامج مناهج تدريس تنظيم المشاريع أعلاه باعتباره مبادرة رئيسية لليونيدو لدعم الشابات والشبان. وهو يعزز القدرات الوطنية على دعم منظِّمي المشاريع وتطوير المهارات وإتاحة فرص العمل، وخصوصاً في صفوف الشباب. ويضم البرنامج منهجاً دراسيًّا للتنظيم العملي للمشاريع في المدارس الثانوية والكليات المهنية لبناء المهارات التجارية لدى الشباب. ويتعلم البنين والبنات في المناطق الحضرية والريفية على السواء كيفية تحويل الأفكار إلى أفعال من خلال استكشاف الإبداع والابتكار والمخاطرة، مع الإلمام في الوقت نفسه بمهارات التخطيط والإدارة.

وإلى جانب إنشاء البرنامج، تعمل اليونيدو مع الحكومات لمساعدتها على وضع برامجها الخاصة للاستجابة للاحتياجات والأولويات الخاصة، وتيسير تبادل المعلومات، بحيث يمكن استخلاص الدروس. وحتى الآن، نَفَّذَ ١١ بلداً برنامجاً لمناهج تدريس تنظيم المشاريع استفاد منها أكثر من مليونيْ طالب.

ومن بين التطورات التي شهدها عام ٢٠١٨ ما يلي: تنظيم حلقة عمل للتوعية بتنظيم المشاريع في أفغانستان استضافتها اليونيدو وحضرها ٩٠ مشاركاً من وزارات التعليم والصناعة والزراعة، تبعها يومان من حلقات عمل تخطيط المفاهيم لفائدة خبراء المناهج الدراسية كجزء من إصلاح مقرَّر للمناهج الدراسية والتزام من الحكومة بوضع برنامج وطني؛ وتدريب ٦٩ من مدربي المعلمين من ثماني مدارس صناعية وتجارية وزراعية في مصر لتحديد وإدماج مهارات تنظيم المشاريع في دروسهم، استفاد منه نحو ٨٠٠ طالب؛ وتدريب المعلمين وموظفي وزارة التعليم في نيجيريا بشأن المناهج الدراسية المنقحة في مجال الحرف وتنظيم المشاريع والتدريس الجديد القائم على المتعلم، وهو ما أدى إلى اكتساب ٧٢٠ طالباً مهارات جديدة في ست مدارس ثانوية تجريبية.

اليونيدو في جنيف

يتركز في جنيف عدد كبير من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وهي مكان رئيسي للاجتماعات الحكومية الدولية، كما أنها مركز تشغيلي للأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولذا فإن مكتب اليونيدو يضطلع بدور بالغ الأهمية في تعزيز مركز المنظمة الاستراتيجي في جنيف، حيث يقيم اتصالات وثيقة مع البعثات الدائمة لدى اليونيدو الكائنة هناك، ويعزِّز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى الكائنة في جنيف.

وفي المتوسط، تشارك اليونيدو في جنيف فيما بين ١٠٠ و٢٠٠ مؤتمر واجتماع وحلقة عمل في السنة، وتقيم شراكات وعلاقات تعاون وثيقة مع كيانات الأمم المتحدة، وخصوصاً في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا.

ومن الأنشطة البارزة في عام ٢٠١٨ عقد حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن "حشد الاستثمار من أجل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في أفريقيا"، نُظمت في سياق منتدى الاستثمار العالمي التابع للأونكتاد، والمؤتمر الدولي بشأن "سبل الحصول على الأدوية الجيدة النوعية في أفريقيا وغيرها من المنتجات الطبية في أفريقيا الناطقة بالفرنسية"، الذي نظمته المنظمة الدولية للفرنكوفونية، ودورة استثنائية بشأن مؤتمر القمة العالمية المعني بالصناعات التحويلية والتصنيع، الذي نُظم بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات.

دعم صناعة المستحضرات الصيدلانية في البلدان النامية

تحظى عملية تطوير صناعة المستحضرات الصيدلانية المحلية عالية الجودة حاليًّا باعتراف واسع النطاق باعتبارها عنصراً مهمًّا في تحسين سبل الوصول إلى الأدوية المأمونة والميسورة التكلفة في البلدان النامية وأقل البلدان نموًّا. ويمكنها أيضاً أن تسهم في إقامة اقتصادات قائمة على المعرفة وإيجاد وظائف عالية القيمة، سواء بصورة مباشرة أو من خلال دعم الصناعات.

ومنذ عام ٢٠٠٦، تنفِّذ اليونيدو برنامجاً بشأن هذه المسألة بدعم من ألمانيا. وهي تركز الجزء الأكبر من أعمالها على البلدان والمناطق في أفريقيا، وتُعتبر الصناعة الآن كإحدى الأولويات في إطار العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. وقد سُلِّطَ الضوء على أهمية ذلك في عام ٢٠١٨، حيث ركز يوم التصنيع في أفريقيا على صناعة المستحضرات الصيدلانية.

ولتحقيق الفوائد في مجاليْ الصحة والتنمية الصناعية، ينبغي للصناعة المحلية أن تنتج منتجات تتسم بالجودة العالية ويسر التكلفة. وتعتمد اليونيدو نهجاً شموليًّا لدعم الصناعة، حيث تسدي المشورة بشأن تهيئة بيئة مؤاتية يمكن فيها تحقيق هذه الغايات.

وتعمل اليونيدو بشكل وثيق مع العديد من الشركاء، بمن فيهم مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه ومنظمة الصحة العالمية. كما تتواصل بقوة مع القطاع الخاص من خلال دعم الرابطات التجارية، وهي تعمل مع ١٢٠ شركة لتقييم امتثالها لمعايير الجودة وتزويدها بالمشورة.

ومن خلال شراكة مع منظمة الصحة لغرب أفريقيا، اعتُمد إطار لفائدة منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) لتوجيه تطوير الصناعة التحويلية بشكل متسق على نطاق الدول الأعضاء الخمس عشرة في عام ٢٠١٨. وأقر مجلس التنمية الصناعية في تشرين الثاني/نوفمبر طلب اتفاق علاقة من منظمة الصحة لغرب أفريقيا لوضع نهج شامل لتنفيذ الإطار في جميع أنحاء المنطقة.

وبالنظر إلى الفوائد الواسعة النطاق للمشروع، تهدف اليونيدو إلى اعتماد نهج برنامجي يمكِّنها من توسيع نطاق الأنشطة، وتوظيف قوتها التنظيمية، وتحقيق تقدم دائم صوب المساهمة في أمور منها الهدفان ٣ و٩ من أهداف التنمية المستدامة.

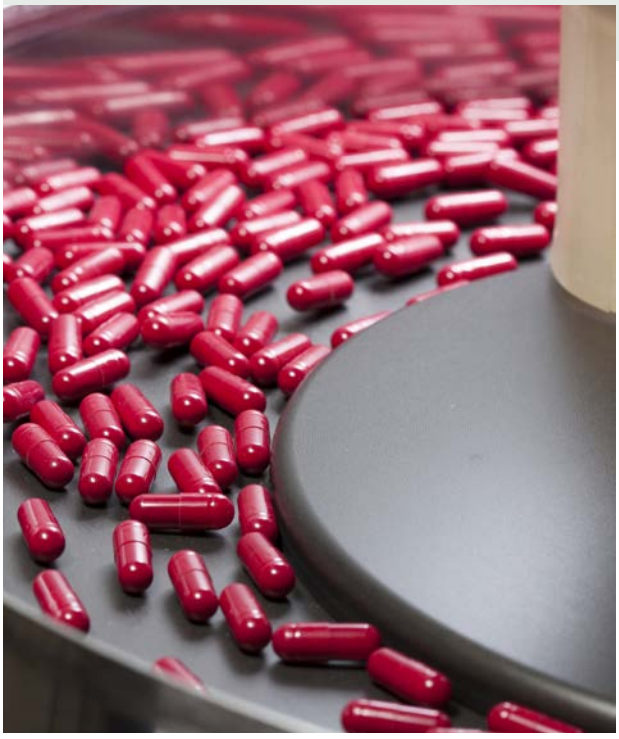

الاضطلاع بدور ريادي في إقامة بنى تحتية جيدة

من المهم، في بيئة تجارية حديثة وشديدة التنافسية، أن تتاح للمنشآت التجارية سبل الوصول إلى أسواق جديدة والمنافسة فيها. ويتمثل أحد العناصر الحاسمة الأهمية في هذا الأمر في القدرة على إظهار أن السلع والخدمات تمتثل للمعايير الدولية من حيث النوعية والسلامة. ولدى الحكومات دور رئيسي تؤديه في توفير الإطار الصحيح لسياسة الجودة لدعم المنشآت التجارية في الامتثال إلى مجموعة متزايدة التعقيد من القواعد والأنظمة المتعلقة بالجودة والتوحيد القياسي والاعتماد والقياس والمطابقة. وفي العديد من البلدان النامية، كثيراً ما يُفتقر إلى تلك الأدوات السياساتية.

وتمثل اليونيدو أكبر الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف من حيث تطوير البنى التحتية المتّسمة بالجودة. ويحفل سجلها بأكثر من ٤٠ عاماً من دعم البلدان الشريكة من أجل النهوض بقدرتها التنافسية من خلال تحقيق الجودة والامتثال للمعايير.

وتساعد اليونيدو، باستخدام التدخلات المحددة الأهداف التي تعزز القدرات الوطنية على التوحيد القياسي والمقاييس وتقييم المطابقة والاعتماد ومراقبة الأسواق، البلدان على بناء البنى التحتية للحوكمة الرشيدة والجودة من أجل تطوير القدرات الإنتاجية والتمكن من توسيع قاعدة صادراتها.

وتعتمد المنظمة نهجاً قائماً على الطلب، مع التركيز بقوة على القطاع الخاص واحتياجات المستهلكين على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتتيح لها هذه الاستراتيجية التكيف مع الاحتياجات المحددة على امتداد سلاسل قيمة متنوعة، مثل الفواكه والخضراوات في غرب ووسط أفريقيا، والبن في غرب أفريقيا ووسطها وشرقها، ومستحضرات التجميل في كولومبيا.

وتؤدي كفالة اتساق سياسة الجودة مع بيئة الأعمال التجارية وتلبيتها لمتطلبات الأسواق إلى تيسير زيادة سبل وصول المنشآت التجارية إلى الأسواق، وتوفير فرص استثمارية جديدة، ومن ثمَّ مساعدة الشركات على تعزيز قدرتها التنافسية.

ومن الأمثلة الناجحة على ذلك برنامج بدأ في عام ٢٠٠١ مع الاتحاد الأوروبي لتطوير ثقافة النوعية داخل منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس). ومنذ عام ٢٠١٤، يستمر تنفيذ المشروع ضمن مرحلته الثالثة تحت اسم "برنامج نظام النوعية في غرب أفريقيا". ويتمثل أحد المكوِّنات المهمة للبرنامج في العمل على تحسين مختبرات الفحص في المنطقة، للتحقق من المنتجات في ضوء المعايير الدولية.

وفي إطار البرنامج، تطور مشروع مختبرات البيئة والأعمال التجارية الزراعية (ENVAL) في كوت ديفوار من بدايات متواضعة في عام ١٩٩٩، بمساحة قدرها ٥٠ متراً مربعاً ورأسمال قدره ١ ٧٠٠ دولار إلى عملية كبرى تضم بعض أهم المختبرات الفيزيائية-الكيميائية والتحليل الميكروبيولوجي في غرب أفريقيا، حيث يزيد رأسماله على ٦٠٨ ٠٠٠ دولار ويَشْغل مبنيْيْن.

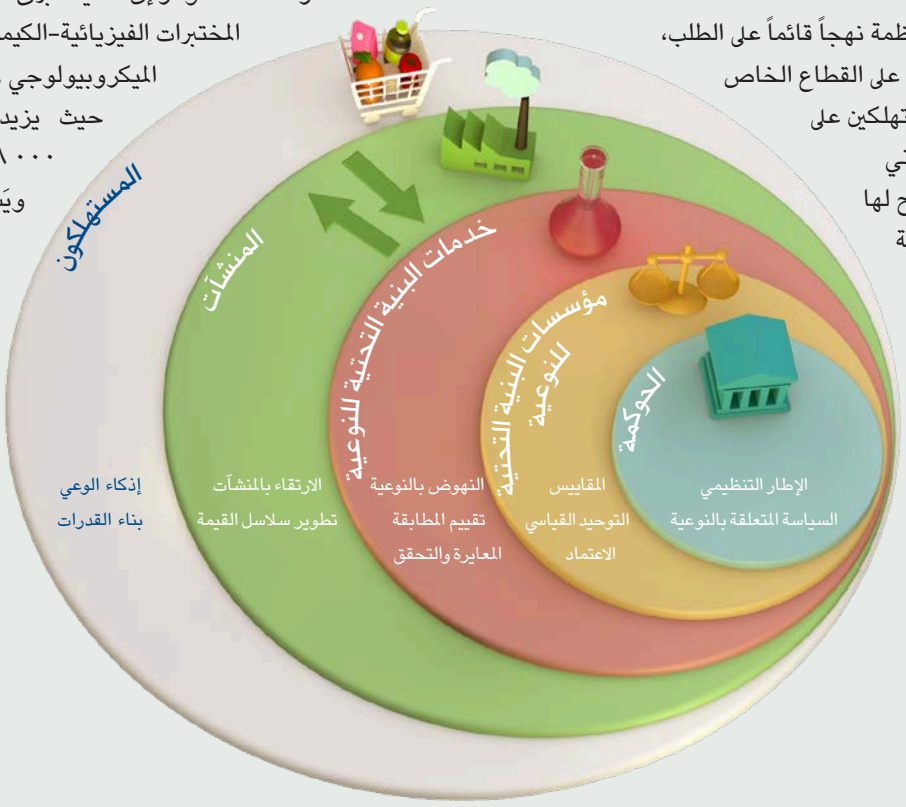

دعمت اليونيدو مختبرات البيئة والأعمال التجارية الزراعية في كوت ديفوار

وقد اتسع نطاق مشروع ENVAL على الصعيد الوطني، فأُنشئ في إطاره أول مختبر لتحليل المنسوجات في المنطقة دون الإقليمية. كما اتسع نطاق أنشطة المشروع لتشمل تحليل التربة وأوراق النبات والنفط، إلى جانب قياس الضجيج ونوعية الهواء، وأُرسي عدد من الشراكات مع شركات من القطاع الخاص. وقال ماتنين سيسيه، مدير الجودة في كارفور، بشأن مشاركة شركته في المشروع: "إن موثوقية تحاليل مختبرات ENVAL وتنافسية تكاليف اختبارها وتوقيتاتها التنفيذية المثلى وإدارتها الجيدة لعلاقتها مع كارفور تفسر اختيارنا لهذه المجموعة منذ عام ٢٠١٥ لاختبار منتجاتنا".

ورغم هذه النجاحات وغيرها، فقد تمثل أحد العوامل التي تعيق تطوير نوعية أفضل للبنية التحتية في غياب التوافق في الآراء بشأن كيفية تعريفها. ولسد هذه الفجوة ومساعدة البلدان على التوجه صوب مسار أوضح في المستقبل، أطلقت اليونيدو مشروعاً في عام ٢٠١٧ لزيادة القدرة والوعي بأهمية وضع وتنفيذ سياسات فعالة بشأن النوعية. وأُطلعت البلدان النامية على معارف موحَّدة بشأن البنية التحتية للسياسة المتعلقة بالنوعية، بما يمكِّنها من تحسين بناها التحتية المتعلقة بالنوعية وأطر التنظيم التقني من أجل زيادة سبل الوصول إلى الأسواق.

ومن خلال العمل مع الشركاء من الشبكة الدولية للبنى التحتية الخاصة بالنوعية (INetQI)، أصدر المشروع المموَّل من فنلندا مجموعة من التوصيات لفائدة البلدان النامية، استناداً إلى استعراض شامل لجميع البيانات المتعلقة بأطر البنى التحتية المتعلقة بالجودة على نطاق البلدان، مع تسليط الضوء على أفضل الممارسات ودراسات الحالات الإفرادية.

واتُّفق على الأبعاد الرئيسية لتطوير السياسة المتعلقة بالنوعية، وهي الاتساق والتحسين والحوكمة والشمول والاستدامة، وتلتها مجموعة من المبادئ التوجيهية من أجل وضع السياسة المتعلقة بالنوعية وتنفيذها. وأُطلقت المبادئ التوجيهية للسياسة المتعلقة بالنوعية، والدليل التقني بشأن السياسة المتعلقة بالنوعية، والدليل العملي للسياسة المتعلقة بالنوعية، في حدث جانبي نُظم بالتعاون مع أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا خلال اجتماع لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بالحواجز التقنية للتجارة، المعقود في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

وتتيح مجموعة المبادئ لكل بلد تكييف وتطويع التوجيهات مع احتياجاته المحددة. كما تساعد البلدانَ على تطوير سياساتها وبناها التحتية المتعلقة بالنوعية لتلبية احتياجاتها على أفضل نحو في مرحلة معينة من تنميتها، وذلك من أجل تيسير الوصول إلى الأسواق العالمية.

تنفيذ بنى تحتية متعلقة بالنوعية وحافظة متعلقة بالتجارة حاليًّا بقيمة تزيد على **١٥٠ مليون يورو**

دعم أكثر من **٦٠٠ مختبر** في السنوات الأخيرة في حصولها على الاعتماد الدولي

مساعدة أكثر من **١٠٠ بلد** على تطوير بناه التحتية المتعلقة بالنوعية

توجيه أكثر من **٢٠٠٠ منشأة** على طريق اعتماد نظم الإدارة

٥

حماية البيئة

تخضع النظم الإيكولوجية لضغط متزايد في وقت يهدد فيه النمو السكاني وتزايد الاستهلاك والتوسع الحضري باستنفاد الموارد الشحيحة أصلاً وبمفاقمة آثار تغير المناخ. وتعمل اليونيدو على بناء نظم تحقق النمو والرخاء من خلال حماية البيئة. وهي تساعد الاقتصادات النامية والصاعدة على بناء نظم متكاملة للإنتاج الأنظف، والحد من الآثار البيئية للتصنيع، وفي الوقت نفسه إيجاد الطرق المؤدية إلى الاقتصاد الدائري عن طريق تقديم المشورة التقنية والسياساتية إلى الحكومات والمنشآت التجارية بشأن كيفية التحول إلى نظم الطاقة الأنظف والأكثر كفاءة. كما تضطلع المنظمة بدور رئيسي في مساعدة الدول الأعضاء على الحد من استخدام المواد الكيميائية الضارة المستنفدة للأوزون وغيرها من الملوثات السامة، ومن ثمَّ التخلص منها تدريجيًّا، بما يساعد على تحسين التنوع البيولوجي والمناخ والصحة في المستقبل.

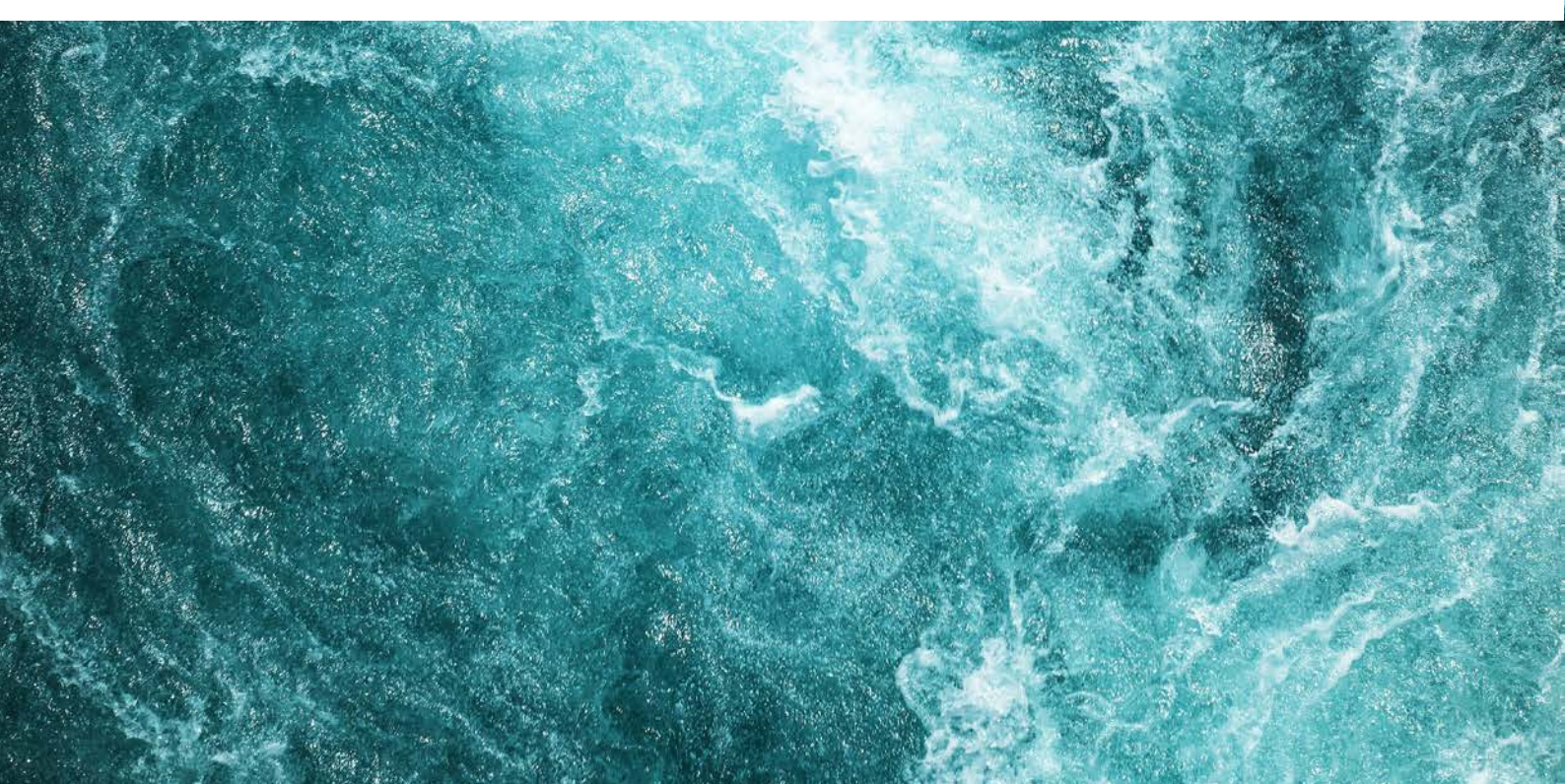

الإنتاج الصناعي المتَّسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلّة انبعاثات الكربون

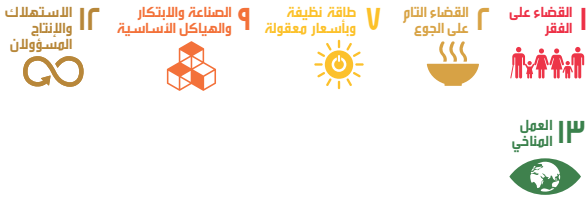

يضع استنفاد الموارد المحدودة، وتزايد السكان، والتوسع الحضري السريع، وتنامي مستويات استهلاك الطبقة المتوسطة، والتلوث، والتغير المناخي البشري المنشأ، ضغوطاً هائلة على نظم العالم الاقتصادية والإيكولوجية. وتعمل اليونيدو على مواجهة هذه الاتجاهات من خلال مساعدة الدول الأعضاء على الانتقال إلى الإنتاج الصناعي المتكامل والمتّسم بالكفاءة في استخدام الموارد وبقلّة انبعاثات الكربون. وذلك من شأنه تخفيف الضغط على الموارد والبيئة والمساعدة على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

ودعماً لهذه الأهداف، تعمل اليونيدو على تعزيز التصميم الأخضر، والإصلاح وإعادة الاستخدام، ومعالجة نهاية العمر للمنتجات. وهي تقدم أيضاً المساعدة التقنية للمنشآت والحكومات بشأن تقنيات الإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد. وترفع هذه الطرائق الكفاءة، وتحدُّ من استخدام المواد الضارة بيئيًّا في العمليات الصناعية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لآلاف الصناعات التحويلية.

ويضطلع بمهام مركز التنسيق لأنشطة اليونيدو في هذا المجال البرنامجُ المشترك للإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد، الذي يدار بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعلى مدى فترة عمل البرنامج، أقرت اليونيدو ١٦ مشروعاً بميزانية إجمالية قدرها ٢٢,٩ مليون دولار، وثمانية مشاريع عرَضية بقيمة إجمالية قدرها ٦٠ مليون دولار. وحتى عام ٢٠١٧، كان هناك ١٢ مشروعاً إضافيًّا بمكوِّنات أو صلات ترتبط بالإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد قيد التنفيذ أو على وشك الإطلاق. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، بلغ مجموع قيمة المشاريع المتعلقة بالإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد أكثر قليلاً من ٥٨٠ مليون دولار.

وعُقدت حلقة العمل النهائية للإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد في بانكوك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حيث أتاحت الفرصة للتفكُّر في النجاحات والتحديات المرتبطة بالبرنامج الذي قدم المشورة التقنية والسياسية بشأن العمليات المراعية للبيئة بشكل مباشر إلى مئات الشركات والحكومات في ١٣ بلداً في حين طالت آثاره غير المباشرة آلافاً أخرى.

وسيتواصل عمل الإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد الآن في إطار البرنامج العالمي للمجمّعات الصناعية الإيكولوجية. ويسعى البرنامج العالمي إلى توسيع نطاق نهج الإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد من خلال هيكل المجمّعات الصناعية الإيكولوجية، الذي يجمع المنشآت في إطار نظام إداري مشترك واحد، مما يتيح لها تقاسم الموارد وتبادلها وتطوير أوجه جديدة للكفاءة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اشتركت اليونيدو ومجموعة البنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي في إصدار "الإطار الدولي للمجمّعات الصناعية الإيكولوجية" ودليل الممارِس المرتبط به.

وفي عام ٢٠١٨، جددت اليونيدو أيضاً برنامجيْن بيئيين رئيسيين برعاية الاتحاد الأوروبي، هما: برنامج SwitchMed، الذي يدخل مرحلة ثانية، بما في ذلك مكوِّن نقل التكنولوجيا السليمة بيئيًّا (MED TEST III)؛ وبرنامج

في كينيا، شملت تدخلات الإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد الاستعاضة عن الشاحنات التي تعمل بالديزل بنظام طريق حَبلي لنقل أوراق الشاي

"تخضير الاقتصادات في الجوار الشرقي للاتحاد الأوروبي" (EaP Green)، الذي سيتواصل في إطار مبادرة "الاتحاد الأوروبي من أجل البيئة" (EU4Environment).

تعزيز الانتقال إلى اقتصاد دائري

تعتمد اليونيدو منذ فترة طويلة، في إطار سعيها إلى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة، الأفكار التي يقوم عليها الاقتصاد الدائري. وهي تضع حاليًّا هذه الأهداف بصورة متزايدة في صميم برامجها، سواء في إدارتها المعنية بالبيئة أو على نطاق المجالات الأخرى التي تُعنى بها المنظمة.

وتقوم الفكرة الأساسية للاقتصاد الدائري على التجديد حيث يتحول صنع المنتجات واستخدامها والتخلص منها، بدءاً باستخراج المواد الخام إلى الإنتاج والتوزيع والاستخدام وإدارة النفايات والتخلص النهائي، إلى عملية مستمرة ودورية وتجديدية. وسيتطلب هذا التحولُ النمطي بعيداً عن نظمنا الإنتاجية الخطية الحالية، التي تتسم بارتفاع تكلفتها وعدم كفاءتها والتي تفرض أعباء ثقيلة على النظم الإيكولوجية العالمية، إرساءَ نظام عالمي تُصنع فيه السلع وتُستخدم ويعاد استخدامها وتُصلَح ثم تُحوَّل مرة أخرى إلى مواد خام جديدة. وسيتطلب الانتقال إلى اقتصاد دائري إحداث تحول أساسي في الطريقة التي نفكر بها بشأن الإنتاج والاستهلاك. ومع ذلك، هناك دلائل على أن هذا يحدث بالفعل في أوساط مقرِّري السياسات ورجال الأعمال وخبراء الاقتصاد.

ومن المهم، لدى القيام بهذا التحول، مراعاة الاحتياجات المختلفة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة. ذلك أن انخفاض الطلب على السلع الأولية من البلدان المتقدمة النمو يمكن أن يكون له أثر سلبي على البلدان الفقيرة، ولا سيما أقل البلدان نموًّا، التي تعتمد بشدة على الصادرات. وفي الوقت نفسه، قد تفتقر أقل البلدان نموًّا وغيرها من الاقتصادات النامية إلى المهارات والتكنولوجيا اللازمة لجعل الاقتصاد الدائري أمراً ممكناً. ولذا، تعمل اليونيدو على ضمان أن يعود الاقتصاد الدائري بالفائدة على النظام الاقتصادي العالمي، بما في ذلك الاقتصادات النامية. واستناداً إلى عقود من العمل لمساعدة البلدان النامية على الانتقال إلى منتجات وعمليات ومعايير صناعية أكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد، تهيئ المنظمة مركزها كمقدِّم رئيسي لخدمات التعاون التقني لتمكين الانتقال السلس إلى نهج الاقتصاد الدائري.

وتقدم اليونيدو إطاراً سياساتيًّا متكاملاً من خلال إقامة أوجه تآزر بين عمل المنظمة البيئي والمجالات الأخرى، مثل

المؤتمر الخامس للصناعة الخضراء

مؤتمر الصناعة الخضراء الخامس، بانكوك، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

يمثل مؤتمر الصناعة الخضراء، الذي يُعقد منذ عام ٢٠٠٩، المؤتمر العالمي الأول بشأن الاتجاهات والممارسات المتعلقة بالصناعة الخضراء، وتنظمه اليونيدو ومنظمات شريكة مرة كل عامين. وقد استهدفت الدورة الخامسة للمؤتمر، التي عُقدت في بانكوك في تشرين الأول/أكتوبر، مساعدة الحكومات وقادة الصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين على تصميم حلول للنهوض بالتنمية المستدامة من خلال تخضير الصناعة، تمشياً مع خطة عام ٢٠٣٠.

وتضمَّن المؤتمر، الذي حضره نحو ٦٠٠ من قادة المؤسسات الحكومية والصناعية والبحثية من ٥١ بلداً، عروضاً رئيسية ودورات بشأن إدارة الموارد والاقتصاد الدائري، والمجمّعات الصناعية الإيكولوجية، وإدارة النفايات، وتخضير الأعمال التجارية وسلاسل الإمداد، والتمويل من أجل التنمية الصناعية الخضراء. وأبرزت المناقشاتُ والدراسات الاستقصائية التفاعلية على الإنترنت التي عُقدت في إطار المؤتمر الدعمَ القوي للصناعة الخضراء بوصفها عاملاً محفِّزاً لتحقيق الاقتصاد الدائري.

وتُوِّجَ المؤتمر باعتماد بيان المؤتمر الذي ستسترشد به المشاريع الدولية المقبلة بشأن الصناعة الخضراء وسيوفِّر مزيداً من الزخم لتعزيز سياسات وممارسات ومنتجات الصناعة الخضراء في صناعات الاقتصادات النامية والانتقالية في جميع أنحاء العالم.

الأعمال التجارية الزراعية والتجارة والاستثمار والابتكار. كما تُصدِر منشورات ومبادئ توجيهية بشأن تنفيذه لمساعدة البلدان على صعيد الدراية التقنية اللازمة لتحويل اقتصاداتها، وتيسِّر التبادلات بشأن تدابير الاقتصاد الدائري على الصعيد العالمي.

وفي عام ٢٠١٨، عقدت اليونيدو مشاورات بشأن الاقتصاد الدائري مع أكثر من ٣٠ دولةً عضواً. وشاركت المنظمة أيضاً في عدد من أحداث الاقتصاد الدائري في جميع أنحاء العالم، من قبيل مؤتمر بشأن الاقتصاد الدائري في السياحة في جنوب شرق أوروبا في أيار/مايو، ومنتدى دولي بشأن الاقتصاد الدائري في بيرو في أيلول/سبتمبر، والجلسة الختامية لحدث بعنوان "المنتدى العالمي الثاني للاقتصاد الدائري" في يوكوهاما، اليابان، في تشرين الأول/أكتوبر. وإضافةً إلى ذلك، نظمت اليونيدو الدورة التدريبية الثانية بشأن "التنمية الصناعية الخضراء: نحو اقتصاد دائري" في البحرين لفائدة مقرِّري سياسات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمنطقة العربية في كانون الأول/ديسمبر.

تخضير الاقتصادات في بلدان الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي

على مدى العقدين الماضيين، انتقلت أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا، إلى جانب دول أخرى من الاتحاد السوفياتي السابق، من الاقتصادات المخطَّطة إلى الاقتصادات المتكاملة عالميًّا والقائمة على السوق. وقد خرجت من دائرة الارتفاع الحاد في معدلات الفقر وعدم المساواة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي، بيد أنها لم تتمكن حتى الآن من تحقيق نوعية النمو والثقة في المؤسسات التي ينبغي أن ترافق التنمية الاقتصادية.

ويعترف عدد من البلدان بالتنمية الخضراء في استراتيجياتها الوطنية، وهي في طريقها إلى اعتماد ممارسات استهلاك وإنتاج مستدامة. ومن أجل تعجيل التقدم نحو اقتصاد أكثر اخضراراً في بلدان الشراكة الشرقية الستة للاتحاد الأوروبي، أطلقت اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مشروع "تخضير الاقتصادات في الجوار الشرقي للاتحاد الأوروبي" (EaP Green)، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وجهات مانحة أخرى.

وساعد المشروع، الذي اختُتم في منتصف عام ٢٠١٨، البلدان على تحقيق تحول قطاعي نحو اقتصاد أخضر من خلال مواءمة واعتماد الممارسات والتكنولوجيات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ولا سيما في مجالات الغذاء ومواد البناء والمواد الكيميائية.

واستطاعت الشركات، باستخدام الأنشطة التوضيحية والتعلم من الأقران عن طريق نوادي الإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد تحديد وتوظيف أفضل الأساليب والتكنولوجيات من أجل التحسين المستمر للكفاءة في استخدام الموارد. وفي المجموع، استُهدفت نحو ٢٥٠ صناعة في قطاع الصناعات التحويلية، وفي الوقت نفسه أُنشئ ما بين ناديَيْن وعشرة نوادٍ للإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد في كل بلد.

وكان للمشروع دور أساسي في تغيير المواقف إزاء استخدام الموارد. وشكلت عروض أفرقة الأقران جزءاً مهمًّا من مساعدة الشركات على التحول بعيداً عن نهجها الحالي. وأعطى مقدمو

الخدمات المحليون في مجال الإنتاج الأنظف والمتّسم بكفاءة استخدام الموارد، الذين تلقّوا التدريب على يد خبراء دوليين، الشركات الأدوات اللازمة لتغيير ممارساتها، وبيَّنوا لها فوائد التغيير. وقد أدى نجاح المشروع إلى تمديده في إطار مبادرة "الاتحاد الأوروبي من أجل البيئة" (EU4Environment)، التي سينفذها جميع الشركاء الأصليين والبنك الدولي.

سبل الحصول على الطاقة النظيفة من أجل الاستخدام الإنتاجي

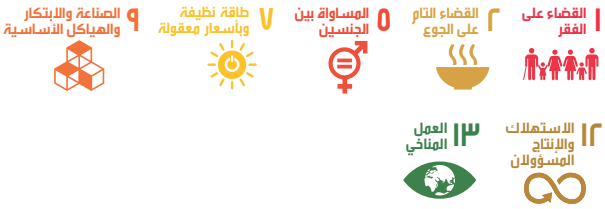

يمثل تغير المناخ أكبر خطر يهدد التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وهو أشد وطأةً على الفقراء والأكثر ضعفاً. وتقود الحاجة الملحّة للتصدي لتغير المناخ إلى تغيير غير مسبوق في كيفية إنتاجنا واستهلاكنا للطاقة، مع تزايد التحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة والنمو في الأسواق اللامركزية والمرقمنة.

ولتحقيق الأهداف المناخية المنصوص عليها بموجب اتفاق باريس، فإننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات أبلغ أثراً وأسرع لنشر الطاقة المنخفضة الكربون ورفع مستويات الاستثمار في كفاءة الطاقة.

وتتطلب البلدان النامية التي تعاني من سرعة النمو السكاني وضعف البنى التحتية والتحضُّر المتنامي، لا سيما في أجزاء من أفريقيا ولدى أقل البلدان نموًّا، دعماً خاصًّا من أجل إنشاء اقتصادات خالية من الكربون ومرقمنة ولامركزية.

وتساعد اليونيدو البلدان على إنشاء نظم إيكولوجية تتسم بالطاقة النظيفة ستغير الصناعة والأعمال التجارية من خلال تقديم المشورة السياساتية والتقنية إلى الحكومات والمنشآت التجارية بشأن كيفية نشر نظم الطاقة الذكية لتحسين سبل الوصول والكفاءة.

ويتضمن نهج اليونيدو الشامل ما يلي: إذكاء الوعي عن طريق الجمع بين أصحاب المصلحة؛ ومساعدة الحكومات على بناء بيئات تنظيمية أقوى لدعم التحول إلى الطاقة النظيفة؛ وإظهار التكنولوجيا الجديدة.

فعلى سبيل المثال، تعمل اليونيدو، من خلال برنامجها العالمي للمبتكرات التكنولوجية النظيفة بشكل مباشر مع حكومات البلدان النامية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لدعم واعتماد نماذج أعمال تتسم بالتكنولوجيا النظيفة والمبتكرة. وسيكتسي وضع ابتكارات مصمَّمة محليًّا أهمية حاسمة بالنسبة إلى قدرة البلدان على الحصول على نصيب عادل من المبلغ الذي سيُستثمر في تكنولوجيات الطاقة النظيفة في البلدان النامية خلال العقد القادم، وقدره ٦,٤ تريليونات دولار، منها ١,٤ تريليون دولار ستكون متاحة لفائدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وتنشط اليونيدو أيضاً في حشد التمويل، وهي تتعاون مع شركاء على حفز المزيد من الاستثمارات من خلال الشبكة الاستشارية المعنية بالتمويل الخاص.

الشبكة الاستشارية المعنية بالتمويل الخاص

يطرح التحول إلى الطاقة المنخفضة الكربون والتكنولوجيات المقاومة للمناخ عدداً من التحديات بالنسبة إلى الاقتصادات النامية والصاعدة. ومن أهم هذه التحديات الحصول على التمويل. وتؤدي محدودية المشاريع الجاهزة للمستثمرين هي أيضاً إلى وقف التقدم المحرز صوب اعتماد هذه التكنولوجيات.

والشبكة الاستشارية المعنية بالتمويل الخاص عبارة عن شراكة متعددة الأطراف بين القطاعين العام والخاص ترمي إلى التعجيل بالاستثمار الخاص في الطاقة النظيفة، مع التركيز بصفة خاصة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. وهي تحشد خبرة القطاع الخاص في تمويل المشاريع والتكنولوجيات المراعية للمناخ، وتساعد الشركات على اختيار مشاريع مجدية من الناحيتين الاقتصادية والبيئية. وبذلك فهي بمثابة جسر بين المستثمرين ومنظِّمي مشاريع الطاقة النظيفة ومطوِّري المشاريع.

وتتشارك اليونيدو والشراكة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في استضافة الشبكة الاستشارية المعنية بالتمويل الخاص، التي وضعتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهما مسؤولتان عن توسيع نطاق الشبكة بتقديم المساعدة التقنية، وتيسير وصول مطوِّري المشاريع للتمويل، ومساعدة المستثمرين من القطاعين العام والخاص على إيجاد مشاريع قابلة للتمويل المصرفي، وزيادة الأعمال لفائدة الأعضاء الاستشاريين في البلدان النامية. ويساعد هذا بدوره على بناء أسواق جديدة من أجل تكنولوجيات المناخ، وتطوير النظم الإيكولوجية للخدمات المالية، واعتماد الممارسات الفضلى التي يمكن عندئذ تكرارها.

وقد ساعدت المبادرة على جملة أمور، منها تسريع التدفقات المالية إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، وتحسين قدرة مطوِّري المشاريع المحليين، ودعم نمو القطاع الخاص. وحتى الآن، حشدت المبادرة ١,٤ مليار دولار لفائدة ١١٣ مشروعاً، وهو ما يمثل انخفاضاً سنويًّا بواقع ٣,٥ ملايين طن متري من ثاني أكسيد الكربون، وأكثر من ٨٩٠ ميغاواط من السعة المركَّبة من الطاقة النظيفة.

وفي عام ٢٠١٨، عُقدت خمسة منتديات للتمويل، وقُيِّم ١٤٥ مشروعاً، وعُرض ٤٥ مشروعاً، وبلغ ١٤ مشروعاً مرحلة الإغلاق المالي، بحيث جُمع ما مجموعه ١٧٥ مليون دولار. وتشمل حافظة مشاريع الشبكة الاستشارية المعنية بالتمويل الخاص حاليًّا ١٤٦ مشروعاً بقيمة ٧ مليارات دولار، تمثل ٤٠ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

وإضافةً إلى ذلك، بَنَت اليونيدو أوجه تآزر بين الشبكة وبرامج أخرى لليونيدو، مما يوسِّع مداها ويمكِّنها من تقديم خدمات أكثر تكاملاً لدعم تكنولوجيا المناخ.

ففي أيار/مايو، على سبيل المثال، دَعمت مبادرةٌ رائدة مشتركة بين البرنامج العالمي للمبتكرات التكنولوجية النظيفة والشبكة الاستشارية المعنية بالتمويل الخاص خمس شركات ناشئة مدعومة من البرنامج وجاهزة للانخراط في السوق لتلقّي المشورة المالية من خبراء الشبكة والتفاعل مع شبكتها من المستثمرين.

ولدى البرنامج العالمي للمبتكرات التكنولوجية النظيفة، وهو أكبر برنامج لتسريع التكنولوجيا النظيفة في العالم، سجل مشهود له في مساعدة المئات من المنشآت لتسريع حلول التكنولوجيا الابتكارية من خلال التدريب في مجال الأعمال التجارية وتطوير المنتجات، وهو ييسِّر التمويل لفائدة المشاريع ذات التكنولوجيات المناخية المبتكرة. ومن المتوقع أن يغطي البرنامج ٢٥ بلداً بحلول عام ٢٠٢٥، مع انتقاله إلى المرحلة الثانية، وهي GCIP 2.0، التي تدعم التسويق في مجموعة مختارة من المشاريع البالغة الأثر.

برنامج الشبكة العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة

يتمثل حاجز آخر من الحواجز التي تعيق الاعتماد الناجح لتكنولوجيات الطاقة المستدامة ذات الانبعاث الكربوني المنخفض في البلدان النامية في تجزُّؤ الأسواق وصغر حجمها، إلى جانب البطء في التقدم المحرز بشأن تعزيز الابتكار وتنظيم المشاريع.

ومن شأن زيادة وفورات الحجم وزيادة التركيز على حلول جانب العرض أن تساعد على التصدي لهذه التحديات. ومن السبل الفعالة للقيام بذلك رفع مستويات التعاون الإقليمي المتكامل بين البلدان والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ومن شأن بناء أسواق إقليمية متكاملة تتبَع معايير مشتركة وإطاراً مشتركاً خفض مخاطر الاستثمار وتعزيز التجارة في المنتجات والخدمات المستدامة والمنخفضة الكربون. ومن شأن تحسين التنسيق الإقليمي أيضاً الحد من الازدواجية والتجزؤ اللذين كثيراً ما يؤديان إلى انعدام الكفاءة في استخدام التمويل الدولي، وتيسير تنفيذ اتفاقات المناخ الدولية.

بيد أن القدرات المؤسسية على تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة المستدامة في أنحاء كثيرة من العالم النامي ضعيفة، وكثيراً ما تفتقر الحكومات إلى الموارد من أجل الإشراف على عمليات الطاقة المستدامة التقنية المعقدة.

وأطلقت اليونيدو برنامج الشبكة العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة (GN-SEC) للمساعدة على الإسراع بتطوير أسواق الطاقة المستدامة المتكاملة والشاملة في البلدان النامية. ومن خلال هذا البرنامج، تساعد اليونيدو المنظمات الإقليمية على إنشاء مراكز للطاقة المستدامة، وتقدم الخدمات التقنية في المرحلة التشغيلية الأولى للمراكز، وتضطلع بدور الميسِّر من أجل تحسين الحوار بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية.

وتَحوَّل البرنامج، منذ إطلاقه في عام ٢٠١٠، إلى شراكة بين أصحاب مصلحة متعددين تضم شبكة من المراكز الفرعية من أجل أفريقيا والمنطقة العربية، وهو يتوسع الآن ليشمل

الشبكة العالمية للمراكز الإقليمية للطاقة المستدامة في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالطاقة والتنمية المستدامتيْن، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

أمريكا الوسطى وآسيا الوسطى ومنطقة هندو كوش في الهيمالايا. وتعمل المراكز كمراكز معرفة ومنصة لتبادل الأفكار، وتستكمل وتسرِّع الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة للاستخدامات الإنتاجية في قطاعات رئيسية، وتعزيز تنظيم المشاريع والابتكار في مجال الطاقة على الصعيد المحلي.

تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة عن طريق المدن المستدامة

يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن، ومن المتوقع أن يزيد هذا المستوى إلى الثلثين بحلول عام ٢٠٥٠. ويشكل التحضُّر، رغم ما يوفره من فرص للنمو ورفاه الإنسان، عنصر ضغط على الموارد وعلى قدرة البيئة على استيعاب النفايات والانبعاثات. وتمثل المدن حاليًّا ٧٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة، وتستهلك ٧٠ في المائة من موارد العالم.

وسيكون التأكد من استدامة النمو الحضري أمراً بالغ الأهمية من أجل الرخاء في المستقبل ومن أجل قدرتنا على التصدي لتغير المناخ. ولا يكون هذا ممكناً إلا إذا اعتمدت المدن التكنولوجيات والبنى التحتية والابتكارات المنخفضة الكربون، وأصبحت مراكز خضراء من أجل العمل المناخي.

ولذلك فإن اليونيدو تدعم الانتقال إلى المدن المستدامة المنخفضة الكربون والقادرة على الصمود كجزء من التزام المنظمة بتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وبدون بناء البنى التحتية والخدمات المستدامة اللازمة في عالم يتجه إلى التحضُّر بشكل متزايد، سيكون من الصعب تطوير قطاع الصناعة المستدامة والتنافسية اللازم من أجل إيجاد الوظائف وتحقيق الرخاء في المستقبل. وسيكون من المستحيل أيضاً تحقيق أهداف اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة، ما لم تُدمَج التكنولوجيات المنخفضة الكربون ونُهُج الاقتصاد الدائري في التنمية الحضرية.

وتساعد مشاريع اليونيدو للمدن المستدامة البلدان على التصدي للتحديات الحضرية-الصناعية المشتركة، من خلال تقديم المساعدة التقنية بشأن السياسات والتخطيط والبيئات التنظيمية، وعن طريق تقديم عروض بيانية تجريبية بشأن التكنولوجيات الجديدة.

وتتواصل اليونيدو مع أصحاب المصلحة لتنفيذ مشاريع إرشادية في مجالات من قبيل النقل وإدارة النفايات. وتثبت هذه المشاريع قيمة وربحية التكنولوجيات المنخفضة الكربون، وتساعد النتائج الإيجابية على زيادة الوعي بين المستثمرين

المحليين والدوليين، وتشجع التمويل الجديد لفائدة منشآت التكنولوجيا النظيفة.

وفي عام ٢٠١٨، دعمت اليونيدو حلول الطاقة النظيفة المستدامة في عدد من المدن في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك: صنع سيارات تتسم بكفاءة الطاقة وانخفاض الكربون وتجريب تكنولوجيات الشبكات الذكية في ماليزيا؛ وتحسين جودة الهواء في المناطق الحضرية من خلال السياسات والشراكات في كوت ديفوار؛ وتجريب تكامل وصنع المركبات العاملة بالكهرباء والطاقة المتجددة في الصين؛ وزيادة تحويل واسترجاع النفايات، وكذلك تطوير تحويل النفايات إلى طاقة في الهند.

تطوير المدن المستدامة في ماليزيا

يعيش نحو ثلاثة أرباع سكان ماليزيا في المدن، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٨٢ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ويضع تسارع وتيرة التحضُّر ضغطاً على البيئة، بحيث تزداد الصعوبة التي يواجهها البلد في مكافحة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة.

ويسهم استمرار الاعتماد على الوقود الأحفوري، بما في ذلك الفحم، وسوء نظم النقل العام، وتزايد الطلب على السيارات، وارتفاع مستويات تلوث الهواء، والافتقار إلى المساحات الخضراء، وانعدام كفاءة المباني، في تزايد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وتنفِّذ اليونيدو، بالتعاون مع حكومة ماليزيا، مشروعاً تجريبيًّا جديداً يدعم التخطيط والإدارة الحضريين المستدامين، وييسِّر تكييف التكنولوجيا بما يساعد على تخفيف المخاطر المناخية.

وفي إطار المشروع التجريبي للنهج المتكامل للمدن المستدامة المموَّل من مرفق البيئة العالمية، على الصعيد المحلي، يركز المشروع على مدينة ملقا الواقعة في الجنوب الغربي كمدينة رائدة. وعلى الصعيد الوطني، فهو يشجع إرساء إطار تنظيمي ونموذج تجاري لتشجيع الاستثمار المستدام واعتماد التكنولوجيا الخضراء في مدن إضافية. ومن المقرر أن يقدم الإطار الوطني لتنمية المدن المستدامة مبادئ توجيهية لتوسيع نطاق المشروع.

وفيما يخص المدن التي تعتمد على موارد الطاقة الشمسية المتجددة، سوف تُختبر تكنولوجيات تجريبية مثل الشبكات الذكية والشحن الذكي وإعادة استخدام بطاريات المركبات الكهربائية لتخزين الطاقة والتبريد الحراري الشمسي، لزيادة الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في المباني والطاقة المتجددة في شحن المركبات الكهربائية.

وستساعد هذه التدابير ماليزيا على وضع لوائح سياساتية وتقنية متكاملة تزيل الحواجز أمام المركبات الكهربائية وإدماج الطاقة المتجددة.

الحافلات الكهربائية في ماليزيا تحسِّن وسائل النقل العام وتحمي البيئة والمناخ

تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعدِّدة الأطراف

تضمَّن تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن تغير المناخ الصادر مؤخراً تحذيرات قوية بشأن الحاجة الملحَّة للعمل العالمي من أجل احتواء التدهور البيئي لأسباب من صنع الإنسان. ويوفر عمل اليونيدو بشأن مساعدة البلدان النامية على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ولا سيما بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، توضيحاً مناسب التوقيت لما يمكن تحقيقه لمكافحة تغير المناخ.

وما بين عاميْ ١٩٩٠ و٢٠١٨، ساعدت اليونيدو على تفادي الاستخدام والانبعاث المحتمل لما يزيد على ٣٤٠ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة. ويرتئي تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال التخلص التدريجي من الهيدروفلوروكربونات، المصمَّمة للاستعاضة عن المواد المستنفدة للأوزون ولكنها هي نفسها من غازات الدفيئة القوية. وستساهم الأنشطة المنفَّذة في إطار هذا التعديل بقدر أكبر في التخفيف من آثار تغير المناخ، حيث ستمنع ما يصل إلى ٠,٥ درجة مئوية من الاحترار العالمي بحلول نهاية هذا القرن عن طريق الانبعاثات المباشرة. وقد يكون الأثر أكبر من ذلك، إذ إن هناك شرطاً للحفاظ على الكفاءة في استخدام الطاقة أو تحسينها لدى المنتجات المتأثرة بتعديل كيغالي.

وتعمل اليونيدو، كوكالة عالمية رائدة منفِّذة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، التي تشمل بروتوكول مونتريال واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، مع الدول الأعضاء على الحد من الآثار السلبية للإنتاج الصناعي على البيئة وعلى صحة الإنسان من خلال التشجيع على تعزيز إنتاج السلع والخدمات الخضراء. وتُعتبر تلك الاتفاقات بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، التي تضم معظم الإنتاج الصناعي في العالم، وفي الوقت نفسه تواجه أشد عواقب التدهور البيئي.

منتدى فيينا للطاقة

أصبح منتدى فيينا للطاقة، الذي يُعقد مرة كل سنتين، منذ إطلاقه في عام ٢٠٠٩، واحداً من أكبر وأهم المنابر الدولية لمناقشة حلول الطاقة المستدامة على الصعيد العالمي.

وبصفة استثنائية، عقد المنتدى دورة استثنائية في أيار/مايو ٢٠١٨، قبل استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار الموضوع المعنون "إمداد الابتكار بالطاقة من أجل الرخاء"، ناقش المندوبون أهمية تعجيل التحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة كخطوة بالغة الأهمية في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس.

وركزت الجلسات على تحويل نظم الطاقة، وتكنولوجيا المناخ المبتكرة، والشراكات وتنظيم المشاريع، كوسائل لزيادة سبل الحصول على الطاقة. وتدارست السبل الكفيلة بتعزيز النمو والرخاء الاقتصاديين من خلال تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. وأبرزت المناقشات أيضاً الإمكانات الهائلة لسوق تكنولوجيا الطاقة النظيفة من أجل التصنيع المستدام.

وخلص المنتدى، الذي ضم أكثر من ٣٥٠ من قادة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى رسالة مفادها أن هناك حاجة إلى اعتماد نهج منتظم، يغطي كامل دورة حياة التكنولوجيا، بما في ذلك البحث والتطوير والاستعراض والنشر والاستغلال التجاري، لتوسيع نطاق نشر الطاقة النظيفة المراعية للمناخ.

وزيرة الخارجية النمساوية ووكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة يحضران الدورة الاستثنائية لمنتدى فيينا للطاقة لعام ٢٠١٨

وعلى الصعيد التقني، وفي إطار بروتوكول مونتريال، تساعد اليونيدو الصناعات في تحويل عمليات الصنع والمنتجات بحيث تعمل بمواد لا تؤثر في طبقة الأوزون. وإضافةً إلى ذلك، تساعد اليونيدو على بناء المهارات والمعارف بشأن كيفية إدارة الغازات الصناعية بطريقة مستدامة من خلال الاسترداد وإعادة الاستخدام، وكذلك كفالة الطرائق المناسبة لتركيب وصيانة معدات التبريد وتكييف الهواء. وتنفِّذ اليونيدو خططاً لإدارة التخلص التدريجي من الهيدروكلوروفلوروكربونات في ٨٦ بلداً.

وفيما يتعلق باتفاقية ميناماتا، تجري اليونيدو تقييمات أولية في ٢٤ بلداً، وتقود خطط عمل لتقليص استخدام الزئبق ومن ثمَّ القضاء عليه في قطاع تعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق.

وتُغيِّر اليونيدو، من خلال هذه الأنشطة، قطاعات صناعية بالكامل بالتخلص التدريجي من المواد التي تؤدي إلى تدهور البيئة، مما يساعد على تحسين مؤشرات التنوع البيولوجي والمناخ والصحة في المستقبل، وتعزيز صناعات أكثر تنافسية واستدامة.

وفي عام ٢٠١٨، كثفت اليونيدو العمل في جميع المجالات الثلاثة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ومنذ اعتماد تعديل كيغالي المُدخَل على بروتوكول مونتريال في عام ٢٠١٦، والذي دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تعمل اليونيدو بشكل متزايد على مواءمة أنشطتها لتشمل تدابير كفاءة استخدام الطاقة، إضافةً إلى إدخال تكنولوجيات جديدة لا تلحق الضرر بطبقة الأوزون.

وبمقتضى اتفاقية استكهولم، وُضع نهج أكثر اتساقاً لزيادة تماشي المشاريع مع أهداف الاقتصاد الدائري. واتُّخذت خطوة مهمة في هذا الاتجاه في تشرين الثاني/نوفمبر بعقد اجتماع ضمَّ نحو ٥٠ من البلدان الشريكة لليونيدو في فيينا تحت عنوان "الاقتصاد الدائري: تطوير صناعات إعادة التدوير".

وفي أيلول/سبتمبر، استضافت اليونيدو أيضاً اجتماعاً دوليًّا لفريق خبراء بشأن الإدارة المستدامة لنفايات الزئبق، من أجل البدء في وضع خريطة طريق بشأن اعتماد نهج متكامل إزاء إدارة نفايات الزئبق. وتَواصل بحث ذلك في الاجتماع الثاني الذي عقده "مؤتمر الأطراف في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق" في تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف.

تحويل إدارة الملوثات العضوية الثابتة في الصين

على مدى العقود الأربعة الماضية، تطور الاقتصاد الصيني بوتيرة غير مسبوقة، بيد أن هذا النمو السريع كانت له تكلفته البيئية الباهظة حيث تشهد مستويات التلوث ارتفاعاً حادًّا. ويتمثل أحد مصادر التلوث المهمة في انتشار استخدام مبيدات الآفات في القطاع الزراعي الكبير في البلد.

فبحلول عام ٢٠٠٤، وهي السنة التي حُظر فيها استخدام مبيدات الآفات المحتوية على ملوثات عضوية ثابتة بموجب اتفاقية استكهولم، بلغ إنتاج البلد من تلك الملوثات ما مجموعه ٥٧٤ ٠٠٠ طن. وقد ثبت أن هذه المواد الكيميائية تتسبب في سلسلة من المشاكل الصحية، بدءاً بأمراض الحساسية وانتهاءً بالسرطان والاضطرابات الإنجابية والأضرار في النظامين العصبي والمناعي.

وأدى الافتقار إلى المعرفة في أوساط أصحاب المصانع ومحدودية البنى التحتية أو اللوائح الوطنية للتعامل مع هذه المسألة إلى التخزين غير الآمن لمبيدات الآفات المحتوية على ملوثات عضوية ثابتة، حيث تُترك النفايات غالباً في حاويات مفتوحة في مبانٍ غير مسكونة أو في أماكن أخرى خالية كائنة في مناطق سكنية. ونتيجة لذلك، تسربت المواد الكيميائية السامة إلى التربة والمياه الجوفية، في الوقت الذي انتقلت فيه المواد الكيميائية في شكل مسحوق أيضاً بمرور الوقت إلى الهواء، مشكِّلةً مخاطر صحية. وأدت حلول من قبيل حرق مبيدات الآفات إلى مزيد من التلوث في شكل الرماد المتطاير.

وأدركت حكومة الصين، وهي ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية استكهولم بتقييد إنتاج الملوثات العضوية الثابتة أو القضاء عليه، أهمية معالجة هذه المسألة. بيد أن خطة عملها، التي أُطلقت في عام ٢٠٠٧، كانت تفتقر إلى التفاصيل التقنية، واصطدمت بعراقيل تمثلت في محدودية الدراية المؤسسية.

واستجابةً إلى طلب من الصين، استهلت اليونيدو مشروعاً مدته خمس سنوات بدعم من مرفق البيئة العالمية لتقديم الدعم التقني والسياساتي. ويهدف المشروع إلى التخلص من ١٠ ٠٠٠ طن من مبيدات الآفات المحتوية على الملوثات العضوية الثابتة المتراكمة، و١ ٠٠٠ طن من الرماد المتطاير من المحارق الغنية بالديوكسين تلبيةً لالتزامات استكهولم. ويتحقق ذلك من خلال تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي من أجل إدارة النفايات من الملوثات العضوية الثابتة والتخلص منها على نحو سليم بيئيًّا، وتحسين القدرات المؤسسية، وإزالة نفايات مبيدات الآفات المحتوية على ملوثات عضوية ثابتة والرماد المتطاير من المحارق الغنية بالديوكسين من مواقع ملوَّثة مستهدفة والتخلص منها بطريقة آمنة.

وفي المجمل، تخلَّص المشروع بشكل سليم من ٦ ٣٥٤ طنًّا من الملوثات العضوية الثابتة في مبيدات الآفات (DDT/HCT)، و٤٢ ٠٠٠ طن من التربة الملوَّثة بالملوِّثات من نوع DDT/HCH، أي أعلى بكثير من الهدف الأصلي. وفيما يتعلق بالملوثات العضوية الثابتة، كان الهدف هو القضاء على ٨,٩٧ غرامات من تكافؤ السمية من مبيدات الآفات، بيد أن الرقم النهائي المتحقق كان ٤٣ غراماً من تكافؤ السمية، أي خمسة أضعاف الهدف. ومن حيث الرماد المتطاير، أُتلف نحو ١٠٦,٩ غرامات من تكافؤ السمية، أي أكثر بثلاثة أضعاف من المتوقع.

بيد أن نجاح المشروع لا يقاس بالأرقام وحدها. فهو مجرد واحد من عدة مشاريع لمرفق البيئة العالمية حُقِّقَ فيه تغيير جذري في النظام، بما يجعله مستداماً على المدى الطويل. وقد نجح المشروع، الذي مُدِّدَ ثلاث مرات قبل انتهائه أخيراً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على جميع المستويات القابلة للقياس، حيث سجل درجات عالية من حيث الفعالية والفائدة والكفاءة. كما أحدث فرقاً ملموساً في صحة السكان المتضررين، الذين يتراوح عددهم حسب التقديرات من ٤ ملايين إلى ١٥ مليون شخص، وفي البيئة. فعلى سبيل المثال، في إقليم هونان وحده، أدت إزالة مبيدات الآفات المحتوية على الملوثات العضوية الثابتة في مصنع ناتيان للمواد الكيميائية إلى الحد بدرجة كبيرة من خطر تلوث نهر شيانغجيانغ الذي يوفر الإمدادات من مياه الشرب لمدينة تشانغشا التي يبلغ عدد سكانها ٤ ملايين نسمة.

وفي البداية، سُلِّطَ الضوء على ١٧ حاجزاً أمام الإدارة السليمة للملوثات العضوية الثابتة والتخلص منها. وعالج المشروع جميع الحواجز، وحدد ٣٠ أداة سياساتية لتحسين الأنظمة والمعايير على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى مستوى المدن.

وأمكن تحقيق تغيير حقيقي من خلال اعتماد نهج متكامل للغاية، ركز على إجراء اتصالات جيدة مع جميع أصحاب المصلحة على نطاق ١٣ مقاطعة و/أو مدينة، وبيَّن فوائد المشروع في كل مرحلة. ورغم أن ذلك أدى إلى تباطؤ التقدم المحرز في البداية، فقد أدى إلى تنامي الشعور بالملكية لدى الإداريين العموميين والمجتمعات المحلية والمنشآت التجارية، وهو ما شكَّل عاملاً رئيسيًّا في نجاح المشروع. كما أدى إلى ارتفاع سريع في مستويات المعرفة مما ساعد على كسر الحواجز. ومن الفوائد غير المتوقعة لذلك ارتفاع مستوى التمويل المشترك الذي بلغ ٨٠ مليون دولار، وهو ضعف المبلغ المتوخى أصلاً.

وعلى الصعيد التقني، وُضعت سياسة بشأن إزالة الحواجز التي تحول دون اعتماد أفضل التقنيات والممارسات البيئية المتاحة لإدارة الملوثات العضوية الثابتة والتخلص منها، مما حقق الاستدامة. وقد كانت معظم التكنولوجيات قابلة للتكييف في البيئة الصناعية مما سهَّل التواصل مع قطاع الأعمال واستيعاب التكنولوجيا ذات الصلة.

ونُفِّذت مشاريع تجريبية لإثبات ملاءمة المعايير الدولية للظروف الصينية لمقرِّري السياسات إذا لم يكونوا مقتنعين في البداية. وساعد ذلك أيضاً على الدفع نحو الأخذ بتكنولوجيات جديدة. ومُنحت الشركات، مثل مصانع الإسمنت، التي اعتمدت التكنولوجيات الجديدة مصدراً جديداً للدخل في وقت كان فيه كثير منها يواجه احتمال الإغلاق بسبب القدرات المفرطة. وبفضل هذا المشروع، بُسِّطت عملية الحصول على تصاريح لعلاج النفايات التي كانت تتسم في السابق بطول مدتها وارتفاع تكلفتها، حيث أصبحت ٥٠ شركة حاصلة على إذن بمعالجة النفايات السمية مقارنةً بشركتين فقط في السابق.

وقدَّم المشروع أيضاً توجيهات رئيسية إلى ١٣ مقاطعة و/أو مدينة بشأن تنظيم الملوثات العضوية الثابتة وإدارة النفايات الخطرة، وهي تُعتمد بدعم من مكتب التعاون الاقتصادي الأجنبي. وقد اكتست هذه الأنظمة، حيث اعتُمدت وعُمِّمت، أهمية بالغة في توفير الحوافز للمدن والشركات لاعتماد التكنولوجيا الجديدة، حيث كانت بمثابة عامل محفِّز من أجل التغيير على المدى الطويل.

الحد من المخاطر الصحية في **١٠٣** مواقع، يتراوح عدد السكان في كل منها ما بين **٣ ٠٠٠** نسمة و**٧٣٠ ٠٠٠** نسمة

الحد من الخطر الشديد لتلوث مياه الشرب لفائدة **٤ ملايين** شخص (مدينة تشانغشا)

التخلص من **٦ ٣٥٢** طنًّا من مبيدات الآفات المحتوية على ملوثات عضوية ثابتة، و**٤٢ ٠٠٠** طن من التربة الملوَّثة

التخلص من **٥٠ ٠٠٠** طن من الرماد المتطاير الغني بالديوكسين، ومعالجة **٣٠ ٠٠٠** طن

الحد من الخطر على صحة الإنسان في بيجين (عدد سكانها **٢٠ مليون** نسمة) وتيانجين (عدد سكانها **مليون** نسمة)

التخلص من مزيد من الملوثات العضوية الثابتة في **١٣** مقاطعة و/أو مدينة

الملكية والتمويل المشترك
(٨٠ مليون دولار)

٦

الآفاق الإقليمية

في عصر يتسم بالعولمة، يُعتبر الترابط أساسيًّا لحل الكم الهائل من المسائل الإنمائية القائمة. وفي هذا السياق، تضطلع اليونيدو بولايتها على الصعيد القُطري والإقليمي والدولي، تماشياً مع مختلف احتياجات فرادى الدول الأعضاء. وهي تدعم مستويات أعلى من التعاون بين المناطق بوصفه عنصراً أساسيًّا في الجهود الرامية إلى زيادة الاستثمار والنمو والرخاء، ومعالجة طائفة واسعة من التحديات العابرة للحدود، مثل التكيف مع تغير المناخ.

وتولي اليونيدو اهتماماً خاصًّا إلى أقل البلدان نموًّا، التي تواجه بعضاً من أكبر التحديات الإنمائية، في الوقت الذي تقدم فيه أيضاً الدعم إلى البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات مثل القدرة التنافسية الصناعية والتجارة وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتولي اليونيدو أهمية متزايدة للشراكات مع الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص لأغراض منها تحقيق أهدافها وتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

الدول الأعضاء في اليونيدو ٤٥

أقل البلدان نموًا ٢٩ الدول الجزرية الصغيرة النامية ٦
البلدان المتوسطة الدخل ١٩

حضور اليونيدو المحلي في ١٩ بلداً، بما فيها مراكز إقليمية ومكتب إقليمي في إثيوبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا

١٤ برنامجاً قُطريًا (٢٠١٨)

برنامجان للشراكة القُطرية في إثيوبيا والسنغال

تعاون تقني (٢٠١٨) بقيمة ٣٨,٦ مليون دولار

أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الحالية (المجموع): ٢٨
أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديدة الموقَّعة (٢٠١٨):
بوركينا فاسو (٢٠١٨-٢٠٢٢)، غانا (٢٠١٨-٢٠٢٢)، ملاوي (٢٠١٩-٢٠٢٣)، موريتانيا (٢٠١٨-٢٠٢٢)، ناميبيا (٢٠١٩-٢٠٢٣)

أفريقيا

بعد أن أحبط الجفافُ وهبوط أسعار السلع الأساسية النموَّ في عام ٢٠١٦، انتعشت الاقتصادات الأفريقية في عام ٢٠١٧، وواصلت النمو باطِّراد في عام ٢٠١٨، وذلك بفضل سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والتقدم المحرز في الإصلاحات الهيكلية.

بيد أن تحسُّن أرقام النمو يحجب ارتفاعاً مستمرًّا في مستويات الفقر، حيث يشكل فقراء المناطق الحضرية والنساء والشباب الفئات التي يرجَّح أن تبقى مهمَّشة. ويلزم أن تكون التغييرات الهيكلية أعمق أثراً لبناء اقتصادات أكثر تنوعاً يمكنها تعزيز الإنتاجية وتوفير فرص العمل وإكساب المهارات اللازمة لسكان يزداد نموهم بسرعة. ويتطلب ذلك سياسات تحفز الاستثمار المحلي، بما في ذلك الاستثمار في البنى التحتية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتساعد على تنويع الصادرات، وتعميق الروابط بين الريف والحضر، وبناء مؤسسات أقوى من خلال تكامل إقليمي حقيقي وتعزيز الصناعة الخضراء.

عمل اليونيدو في أفريقيا

تضطلع اليونيدو بدور محوري في توجيه الاقتصادات للمضي في هذا الدرب، وذلك بسبب وضعها الفريد باعتبارها المنظمة المنفِّذة الرائدة للعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. وتشارك اليونيدو في عدد من البرامج العملية من أجل الوفاء باستحقاقات العقد، بما في ذلك خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، التي تسعى إلى تعبئة الموارد المالية وغير المالية من أجل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

وتحقق المنظمة نتائج ملموسة على أرض الواقع بوسائل منها شراكاتها وبرامجها القُطرية. فهناك ١٤ برنامجاً قُطريًا مستمرًّا، وسبعة برامج على وشك البدء، خمسة منها مع أقل البلدان نموًّا. والقارة الأفريقية هي أيضاً المكان الذي جربت فيه اليونيدو نهجها القائم على برامج الشراكة القُطرية حيث أُرسي أول برنامجين في إثيوبيا والسنغال. ويكتسب النهج الجديد قوةً، ففي عام ٢٠١٨ طلبت تسعة بلدان أفريقية تنفيذ برامج للشراكة القُطرية.

وفي السنغال، دعمت اليونيدو وزارة الاستثمار وتعزيز الشراكات في إجراء إصلاحات على الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية التي تحكم تنظيم وعمل المناطق الاقتصادية الخاصة، وذلك من خلال توفير مدخلات تقنية لمشروع القانون، وهو ما أوجد المزيد من الحوافز للمستثمرين الأجانب.

واستمر حشد الشركاء على أساس دراسات الجدوى التمهيدية المنجَزة من أجل إنشاء ثلاثة تجمُّعات للنمو الزراعي في شمال البلد ووسطه وجنوبه. وقامت حكومة السنغال ومصرف التنمية الأفريقي، إلى جانب شركاء آخرين

جرى التنسيق معهم عن طريق الفريق العامل الوطني المعني بتجمُّعات النمو الزراعي، بتخصيص وصرف الموارد اللازمة لإجراء دراسات الجدوى للتجمُّعات الثلاثة. وستكون المراكز بمثابة مناطق جذب لمزيد من الاستثمارات في سلاسل القيمة ذات الإمكانات العالية، مما سيؤدي إلى توليد الدخل وتهيئة فرص العمل، ورفع مستويات الإنتاج، ودعم التنمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ أيضاً، افتتح الرئيس ماكي سال، وهو أحد أنصار العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، المجمَّع الصناعي المتكامل في ديامنياديو. واضطلعت اليونيدو، من خلال برنامج الشراكة القُطرية، بدور مهم في إنشاء المجمَّع من خلال تقديم المساعدة التقنية في وضع نموذجه التجاري وحزمة حوافز الاستثمار الخاصة به، وكذلك وضع الصيغة النهائية للجوانب القانونية والتنظيمية والمؤسسية المتصلة بإدارة المجمَّع وتنظيمه.

وفي إثيوبيا، تلقت مؤسسة تنمية المجمَّعات الصناعية الإقليمية أكثر من ٣٠٠ طلب لتخصيص مكان في واحد من أربعة مجمَّعات صناعية زراعية متكاملة مقرَّرة. وتمَّت الموافقة على سبع شركات حتى الآن، بما فيها خمس شركات دولية من جمهورية كوريا والسودان والصين وهولندا.

وحتى الآن، حشد البرنامج ما مجموعه ٣٠٠ مليون دولار من التمويل العام لمشاريع البنية التحتية الصناعية الكبيرة الحجم. وفي إطار البرنامج، تساعد اليونيدو الحكومة في تشجيع الاستثمار من خلال حشد تمويل إضافي من الشركاء، وإعداد المحافظ الاستثمارية، وتنظيم معارض الاستثمار، مثل "المنتدى الدولي للاستثمار في الصناعة الزراعية" في دورته الثانية التي عُقدت في أديس أبابا في آذار/مارس.

وعلى الصعيد القُطري، استهلت نيجيريا برنامجاً قُطريًّا جديداً ذاتي التمويل إلى حد كبير (٢٠١٨-٢٠٢٢)، استناداً إلى البرنامج القُطري السابق الذي كانت مدته ست سنوات (٢٠١٢-٢٠١٨)، وهو ما أدى إلى تحسين المعايير في مجال التجارة والقدرة التنافسية والإنتاجية. وسيركز البرنامج الجديد على أمور منها الحوكمة الصناعية والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والمناطق الاقتصادية الخاصة والمجمَّعات الصناعية وتنمية القطاع الخاص.

واتَّسم عام ٢٠١٨ بتعميق الشراكات وتوسيع نطاقها. وتواصلت اليونيدو مع حكومات لدعم استراتيجياتها القائمة على برامج الشراكة القُطرية. كما عقدت عدداً من الأنشطة لحشد المزيد من الموارد المالية وتحسين التعاون مع الجهات المانحة الرئيسية. ومن الأمثلة على ذلك اجتماع المائدة المستديرة للمانحين، الذي عُقد في موريتانيا في تموز/يوليه ٢٠١٨، عقب إطلاق برنامج قُطري جديد هناك.

وفي أيار/مايو ٢٠١٨، وُقِّعت مذكرة تفاهم جديدة مع مصرف التنمية الأفريقي من أجل زيادة تنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

وفي آذار/مارس ٢٠١٨، أُطلقت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كيغالي، رواندا. وتشكل هذه المنطقة التجارية، التي وقَّع على اتفاقها ٤٩ من أعضاء الاتحاد الأفريقي، وعددهم ٥٥ عضواً، مرحلة مهمة صوب تعميق التكامل التجاري في المنطقة الجغرافية. وستشكل المنطقة التجارية، إذا ما نُفِّذت بنجاح، أحد أكبر الأسواق المنفردة في العالم، حيث ستمثل ١,٣ مليار نسمة وناتجاً محليًّا إجماليًّا مجمَّعاً قدره ٣ تريليونات دولار. وتدعم اليونيدو بنشاط هذه المبادرة باعتبارها وسيلة مهمة لمساعدة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة. ويُعَدُّ التكامل الإقليمي عاملاً أساسيًّا للتصنيع والتنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. كما ستساعد زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي على تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، مما سيسهل على المنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة.

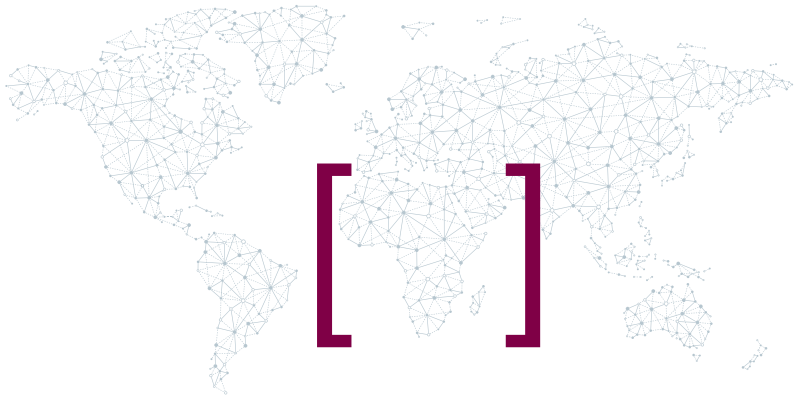

الدول الأعضاء في اليونيدو ٢٠

أقل البلدان نموًا ٤ الدول الجزرية الصغيرة النامية ١
البلدان المتوسطة الدخل ١٢

حضور اليونيدو المحلي في ٨ بلدان، بما فيها مكتب لترويج الاستثمار والتكنولوجيا ومركز إقليمي في مصر

٢ برنامجان قُطريان (٢٠١٨)

برنامج شراكة قُطرية في المغرب

تعاون تقني (٢٠١٨) بقيمة ٢٩,٩ مليون دولار

أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الحالية (المجموع): ١١
توقيع إطار جديد للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠١٨): مصر (٢٠١٨-٢٠٢٢)

المنطقة العربية

تواجه المنطقة العربية عدداً كبيراً من التحديات السياسية والاقتصادية. ذلك أن عوامل مثل عدم الاستقرار السياسي، والافتقار إلى التعاون الإقليمي، ومسائل الحوكمة، والتصحر الزاحف، تهدد كلها بخنق آفاق النمو. ولئن تعافى الناتج المحلي الإجمالي على نحو متواضع في عام ٢٠١٨، فإن هناك حاجة لمستويات مستدامة من النمو المرتفع لإيجاد فرص العمل لمعالجة مسألة البطالة بين الشباب، الذين يُقدَّرون بأكثر من ربع من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً. وسيكون تسخير إمكاناتهم الإنتاجية أساسيًّا لبناء الرخاء في المنطقة.

عمل اليونيدو في المنطقة العربية

تعمل اليونيدو مع الشركاء الإقليميين، مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، للمساعدة على جذب الاستثمارات ودعم خطط التنمية الصناعية وتقديم المساعدة التقنية. كما تعمل بشكل وثيق مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

ففي آذار/مارس ٢٠١٨، على سبيل المثال، وقَّعت الأمم المتحدة إطار جديداً للشراكة من أجل التنمية مع مصر. ويركز الإطار، الذي يستمر حتى عام ٢٠٢٢، على التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة وتهيئة فرص العمل. وستركز اليونيدو، كشريك مساهم، على توفير المساعدة التقنية والتدريب لحفز مشاركة المرأة والشباب في الأنشطة الإنتاجية، والتدابير الرامية إلى تعزيز النمو في المناطق الريفية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتنويع مصادر الطاقة.

وشهد العام أيضاً إطلاق أول برنامج للشراكة القُطرية في المنطقة. واستجابةً لطلب من حكومة المغرب، سيساعد برنامج الشراكة القُطرية البلد على تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل على النحو المحدد في مخطط تسريع التنمية الصناعية في البلد. وفي الوقت نفسه، وفي نهاية عام ٢٠١٨، تعهدت اليونيدو وحكومة مصر بتفعيل برنامج للشراكة القُطرية في البلد في عام ٢٠١٩.

ولدى اليونيدو برنامجان قُطريان جاريان في المنطقة. ففي لبنان، تعمل اليونيدو على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجي زيت الزيتون والصابون، بينما في السودان، وكجزء من المكوِّن الإنتاجي للبرنامج القُطري، اعتمد ٧٣٠ من صغار المزارعين تقنيات في الإنتاج البعلي للسمسم في الفترة ما بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر.

وتعمل اليونيدو مع القطاع الخاص في مصر لزيادة القدرة التنافسية الشاملة وفتح أسواق جديدة. وتساعد

المنظمة على تحديد فرص العمل للشباب، وتعزيز الاقتصاد الدائري والتكنولوجيات الخضراء، وتطوير المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما أنها تشدد على تنمية الصناعات الزراعية، وتعزيز سلاسل القيمة والاستثمار المستدام في مجال الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة.

وفي الأردن، تأثر الاقتصاد تأثراً شديداً بالأزمة في الجمهورية العربية السورية، وبطء انتعاش التعاون الاقتصادي مع العراق، وتباطؤ أنشطة مجلس التعاون الخليجي. واستجابةً للأزمة السورية، تنفِّذ اليونيدو مشاريع تخص مجموعة مختارة من سلاسل القيمة في صناعات إبداعية. كما تقدم المساعدات التنموية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات في البلد لتشجيع تمكين المرأة فيما يتعلق بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وتعزيز التجارة الإقليمية في الغذاء من خلال مساعدة الصناعة على مواءمة المعايير، ودعم تنمية الصناعة الخضراء وممارسات الإنتاج المستدام من خلال مشروع "نقل التكنولوجيا السليمة بيئيًّا في منطقة جنوب المتوسط" (MED TEST II).

تحويل التحديات إلى فرص في جنوب المتوسط

في ظل الضغوط الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، تواجه بلدان جنوب المتوسط نموًّا سريعاً في الطلب على الموارد الطبيعية. وفيما يتعلق بالصناعة، يعني ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة عدم اليقين بشأن توريد المدخلات، مع استمرار ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة، وخصوصاً الطاقة.

وفي إطار برنامج SwitchMed الذي يموله الاتحاد الأوروبي، تنفذ اليونيدو مشروع MED TEST II لتبيين الكيفية التي يمكن بها لاعتماد ممارسات الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد أن يساعد الشركات على أن تصبح أكثر كفاءة وأقل تلويثاً وأكثر قدرة على المنافسة.

وتُعرِّف اليونيدو وشركاؤها من القطاعين العام والخاص وأصحاب المشاريع، باستخدام نقل التكنولوجيا السليمة بيئيًّا، أوساط الصناعة ومنظِّمي المشاريع ومقدمي الخدمات بالممارسات التي تتيح لهم التحول إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. وتعمل اليونيدو مع الحكومات من أجل المساعدة في وضع خطط عمل وطنية ترمي إلى الانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامَيْن. كما أنها تساعد المنشآت التجارية من القطاع الخاص على اعتماد هذه الممارسات، وتقدم الدعم لمنظِّمي المشاريع لإنشاء منشآت تجارية مراعية للبيئة. وحتى الآن، حُدِّدَ ١ ٨٣٠ تدبيراً لخفض الطلب على المواد الخام والطاقة والمياه. وهي ستوفر ٣,٦ ملايين متر مكعب من المياه، و٧٠١,٣ جيغاواط ساعة من الطاقة، و٣٣ ٦٢٣ طنًّا من المواد الخام، بما يحقق وفورات تعادل ٤١,٣ مليون يورو. ونفذت اليونيدو حتى الآن ما يزيد على ١٢٠ بياناً عمليًّا يسلط الضوء على إمكانات الإنتاج الأنظف والمتَّسم بكفاءة استخدام الموارد، ويوفِّر الخبرة العملية لبناء المهارات والمعارف لدى أصحاب المصلحة.

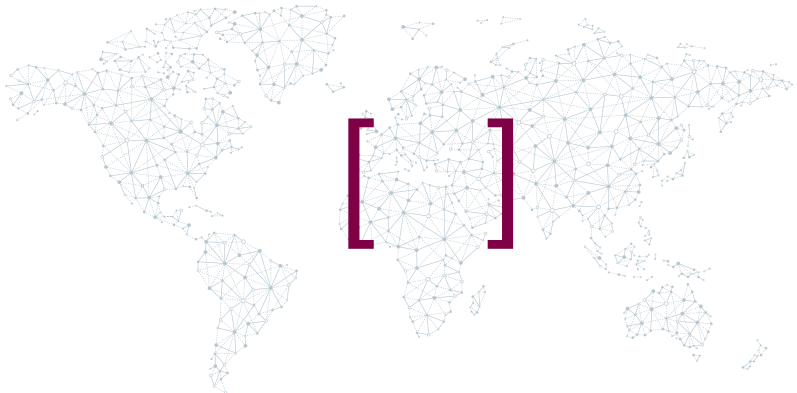

الدول الأعضاء في اليونيدو ٣١

أقل البلدان نموًّا ١١ الدول الجزرية الصغيرة النامية ١٠
البلدان المتوسطة الدخل ٢٦

حضور اليونيدو المحلي في ١٤ بلداً، بما فيها مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا ومركز إقليمي ومكاتب إقليمية في **تايلند** و**الصين** و**الهند**

٨ برامج قُطرية (٢٠١٨)

برنامج للشراكة القُطرية في **كمبوديا**

تعاون تقني (٢٠١٨) بقيمة ٣٥,١ مليون دولار

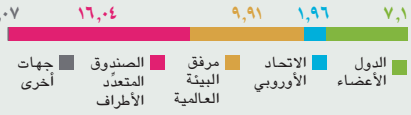

أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الحالية (المجموع): ١٦
أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديدة الموقَّعة (٢٠١٨): **باكستان** (٢٠١٨-٢٠٢٢)، **كمبوديا** (٢٠١٩-٢٠٢٣)، **الهند** (٢٠١٨-٢٠٢٢)

آسيا والمحيط الهادئ

تشكل آسيا والمحيط الهادئ المنطقة التي توجد فيها الاقتصادات الأسرع نموًّا في العالم. وهي ستواصل دفع النمو العالمي، حيث يُقدَّر أن يسجل ناتجها المحلي الإجمالي نموًّا بنسبة ٥,٦ في المائة في عامَيْ ٢٠١٨ و٢٠١٩. بيد أن العديد من بلدانها، رغم هذه الدينامية، يواجه طائفة واسعة من التحديات التي يمكن أن تهدد الرخاء في الأجل الطويل. وتتمثل هذه التحديات أساساً في النمو السكاني السريع، وتسارع التحضُّر، وتغير المناخ، وأثر التكنولوجيات الكاسحة، واستنفاد الموارد الطبيعية، وضعف سبل الحصول على الطاقة، وانخفاض القدرة التنافسية، وخطر التباطؤ في التجارة.

عمل اليونيدو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

تتصدى أنشطة اليونيدو لهذه التحديات الرئيسية. وتنفِّذ المنظمة حاليًّا ٩١ مشروعاً للتعاون التقني في المنطقة، وهو ما يمثل ثلث الحافظة العالمية. وتجسِّد المشاريع التنوع الاقتصادي الهائل في المنطقة، التي تمثل ٦٠ في المائة من سكان العالم. ويتمثل بعض من المجالات التي تستهدفها اليونيدو بمساعدة من شركائها العديدين في تحسين القدرة التنافسية، وزيادة الرخاء، وتنمية الصناعة الخضراء، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو ٢٠١٨، أبرمت اليونيدو اتفاقاً مع منظمة التعاون الاقتصادي، وهي هيئة حكومية دولية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، لتشجيع السياحة وتهيئة فرص العمل مع التركيز على مشاريع الحفاظ على البيئة. وفي وقت سابق من العام، انضمت اليونيدو إلى منصة المعرفة الحكومية الدولية "التحالف الدولي للطاقة الشمسية" لجمع أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي لترويج الطاقة الشمسية، وإذكاء الوعي، وتعزيز القدرات التقنية للشبكة العالمية لمراكز الطاقة المستدامة.

وتتعاون اليونيدو أيضاً مع مبادرة التعاون الاقتصادي في منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية، التي تتألف من تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام وكمبوديا وميانمار، بشأن عدد من المشاريع، بما في ذلك مشروع يتعلق بإحدى سلاسل القيمة في فييت نام لبناء نظام حديث لتصدير المانغو لفائدة البلد.

وتواصل المنظمة أيضاً مشاركتها في مبادرة الحزام والطريق، وهي برنامج للبنى التحتية والاستثمار ممولَّ من الصين بقيمة تريليون دولار لتحسين التعاون والربط الإقليميين واستحداث حزام اقتصادي لطريق حرير جديد على الأرض والبحر. وهي تعمل على تعزيز الاستثمار عبر الحدود فيما بين البلدان المشاركة، وبناء الشراكات، وتحسين التجارة، وتشجيع المدن المستدامة. ونظمت اليونيدو عدداً من الأنشطة

لدعم هذه المبادرة في عام ٢٠١٨، بما في ذلك الجولة الترويجية "Bridge for Cities" (مبادرة الحزام والطريق: تطوير الاقتصادات الخضراء من أجل المدن)، التي عُقدت في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر، وعَرضت أمثلة للحلول الحضرية الصناعية المستدامة في تشينغدو وشنغهاي في الصين، وتريستا في إيطاليا، وفيينا.

واختتمت اليونيدو بنجاح مشروع "حفز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد"، الذي يدعم تطوير الممرات الصناعية والتكنولوجيا والمجمَّعات الصناعية في أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي.

وفي غضون ذلك، أُطلق برنامج الشراكة القُطرية الجديد في كمبوديا في عام ٢٠١٨، بإنشاء فريق عامل لتوجيه أنشطة البرنامج. وجذب البرنامج اهتمام القطاع الخاص حيث انضمت شركة Worldbridge International، وهي مقدمة حلول لوجستية، إلى اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتشجيع الابتكار في إطار برنامج الشراكة القُطرية. وستركز الشركة على الخدمات اللوجستية الخضراء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما سيساعد في تقليص الحواجز القائمة أمام التنمية وتوفير فرص جديدة للاستثمار الأجنبي والشركات الناشئة المحلية.

وتعزيزاً للتعاون الأقاليمي، دعمت اليونيدو مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر. وشمل المؤتمر منتديات فرعية في مجالات ترويج الاستثمار، وتنمية القطاع الخاص، والإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية في أفريقيا.

وشكلت مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم الابتكار أيضاً موضوعين للعديد من المناسبات التي نظمتها اليونيدو في عام ٢٠١٨، بما فيها معرض الاستيراد الدولي الأول في الصين، في شنغهاي، الصين، في تشرين الثاني/نوفمبر، بهدف حفز الزيادة في تدفق الواردات إلى الصين من البلدان النامية. وعرضت اليونيدو فوائد وآثار مشاريعها في مجالات مثل التجارة الإلكترونية، والبنى التحتية الجيدة النوعية، والسلامة الغذائية، وبيَّنت الكيفية التي يمكن بها لتطوير البنية التحتية الجيدة وتعزيز القدرات التجارية والابتكار أن تساعد على تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان النامية عن طريق تمكين منشآتها الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى السوق الصينية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، نظمت اليونيدو مؤتمر الصناعة الخضراء الخامس في بانكوك، بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وحكومة تايلند، تحت عنوان "الصناعة الخضراء من أجل التنمية المستدامة". واجتمع أكثر من ٤٠٠ من مقرِّري السياسات وممثلي المجتمع المدني والأوساط الصناعية والأكاديمية لمناقشة سبل تطوير حلول يكون من شأنها دمج الاستدامة في الصناعة، مع تبيين فرص النمو الأخضر لدى الاقتصادات الانتقالية والصاعدة.

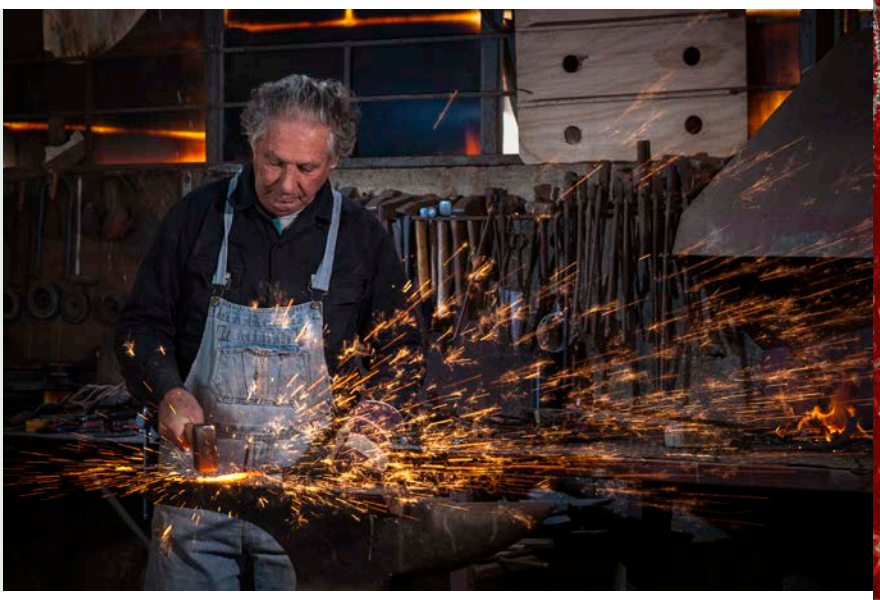

الدول الأعضاء في اليونيدو ٤٠

البلدان المتوسطة الدخل ١٩

حضور اليونيدو المحلي في ٩ بلدان، بما في ذلك مكاتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا ومكاتب الاتصال والمقر في النمسا

برنامج قُطري واحد (٢٠١٨)

برنامج للشراكة القُطرية في قيرغيزستان

تعاون تقني (٢٠١٨) بقيمة ٢٤,٥ مليون دولار

أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الحالية (المجموع): ١٥

أوروبا وآسيا الوسطى

تسجل أوروبا وآسيا الوسطى معدل تنمية مرتفعاً نسبيًّا مع معدلات مستقرة، وإن لم تكن لافتة للانتباه، من النمو الاقتصادي. ورغم ذلك، توجد طائفة واسعة من أوجه عدم المساواة في جميع أنحاء المنطقة. ذلك أن بطالة الشباب لا تزال مرتفعة، وتعاني بعض المناطق من ارتفاع مستويات الإقصاء الاجتماعي وتعذُّر الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والتمويل. ويُرجَّح أن تواجه الشابات بصفة خاصة صعوبة في الحصول على التدريب أو التعليم أو الوظائف، حيث تتسم معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة بكونها أدنى بكثير من الرجل.

عمل اليونيدو في أوروبا وآسيا الوسطى

تتعاون اليونيدو مع الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على إحداث تحول محفِّز وجذري في اقتصادات المنطقة صوب التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وتهيئة الشروط المطلوبة لتحقيق الهدف ٩ وغيره من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

وفي عام ٢٠١٨، عززت اليونيدو علاقتها بالجهات المانحة الصاعدة لتوسيع طائفة مشاريعها، بما زاد حافظة المنظمة في المنطقة إلى مساهمة صافية إجمالية قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ يورو. فقد برزت بولندا باعتبارها جهة مانحة جديدة لدعم توفير الطاقة المستدامة في جورجيا، وخصصت تشيكيا أموالاً لمشروع بشأن المنتجات المحلية الطابع في جورجيا، وشاركت سلوفينيا في تمويل مشروع بشأن تطوير سلاسل قيمة الطماطم في مصر، وقدم الاتحاد الروسي دعماً إضافيًّا لمشروع أقاليمي بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة وتنظيمها للمشاريع.

وتركز أنشطة اليونيدو في المنطقة على التعاون التقني والتدريب لمساعدة الصناعات على أن تصبح أكثر قدرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية والبيئية. ويعني هذا دعم الصناعة لتطبيق نُهُج جديدة إزاء الإنتاج والاستهلاك تراعي الآثار المترتبة على المنظومة الصناعية برمتها في محاولة لتهيئة استراتيجيات أفضل. واستناداً إلى ذلك، تعمل اليونيدو في تعاون متزايد الوثوق مع الحكومات والمؤسسات لتصميم السياسات السليمة من أجل إطار مستدام بيئيًّا.

ومن الأمثلة على زيادة التعاون برنامج الشراكة القُطرية الخاص بقيرغيزستان، حيث كان له دور محوري في صياغة استراتيجية صناعية للبلد. وعقب اجتماعات ناجحة في بيشكيك في آذار/مارس، أعدت اليونيدو مشروع استراتيجية تصنيع بالتعاون مع اللجنة الحكومية للصناعة والطاقة واستغلال موارد باطن الأرض في قيرغيزستان توفر خريطة طريق نحو قطاع صناعي مستدام وشامل للجميع وتنافسي وحديث ما بين عاميْ ٢٠١٨ و٢٠٢٢، وتقيِّم الفرص المتاحة حتى عام ٢٠٤٠.

منصات جديدة لدفع التمكين الاقتصادي للمرأة وقيادتها وتنظيمها للمشاريع

يُقَرُّ بتمكين المرأة باعتباره عنصراً أساسيًّا من عناصر خطة عام ٢٠٣٠، سواء كهدف في حد ذاته (الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة)، أو بسبب تأثيره على تحقيق جميع الأهداف الأخرى.

وقد نظمت اليونيدو، استناداً إلى الدور الذي تضطلع به بوصفها منتدى للربط الشبكي العالمي، حدثَيْن ناجحين في عام ٢٠١٨ نَقَلا الرسالة بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة وقيادتها وتنظيمها للمشاريع إلى جمهور أوسع، ووفَّرا محفلاً مهمًّا لجميع الجهات المعنية للالتقاء وتبادل الأفكار. ففي إطار المنتدى الاقتصادي الدولي المرموق في سانت بطرسبرغ في أيار/مايو، عقدت اليونيدو منتدى دوليًّا بعنوان "زيادة مساهمة المرأة في النمو والرخاء الاقتصاديين: تهيئة بيئة تمكينية" قدم فرصاً مهمةً للربط الشبكي بين دوائر الأعمال التجارية الدولية ومقرِّري السياسات الروس.

وفي وقت لاحق من العام، استغلت اليونيدو الفرصة لتبادل المعلومات أثناء منتدى بشأن تنظيم المرأة للمشاريع في منتدى المرأة في المنطقة الأوروبية الآسيوية، الذي عُقد أيضاً في سانت بطرسبرغ. واجتمع أكثر من ٢٠٠ مشارك لتبادل الخبرات بشأن كيفية زيادة النماذج الناجحة من أجل زيادة عدد منظِّمات المشاريع على الصعيد العالمي.

وتمخضت المناقشات عن توصيات عملية بشأن كيفية الاستفادة من الإمكانات الهائلة للمرأة في التنمية الاقتصادية، وفي نفس الوقت ضمان التزام الاتحاد الروسي بأن يتخذ في المستقبل تدابير لدعم تنمية تنظيم المشاريع والتمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة.

وتمخضت الأنشطة أيضاً عن مبادرة معتزَمة لتصميم وتطوير مجموعة مواد تدريبية مُدارة بشأن الأدوات الرقمية الأكثر تقدماً، وذلك لمساعدة منظِّمات المشاريع من بلدان رابطة الدول المستقلة أساساً على توسيع نطاق أعمالهن التجارية وجعلها أكثر كفاءة واستدامة. وستكون الخدمات التدريبية مصمَّمة على نحو يراعي التشريعات، وحالة الخدمات ونوعيتها، وتوافر الأدوات الرقمية، وغير ذلك من العوامل القائمة في المجموعة المختارة من بلدان المنطقة.

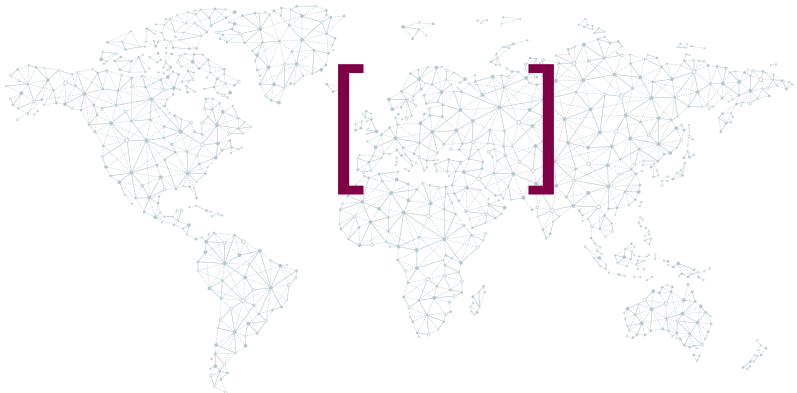

الدول الأعضاء في اليونيدو ٣٢

أقل البلدان نموًّا ١ الدول الجزرية الصغيرة النامية ١٥
البلدان المتوسطة الدخل ٢٦

حضور اليونيدو المحلي في ٧ بلدان، بما في ذلك مركز إقليمي ومكتب إقليمي في أوروغواي والمكسيك

٤ برامج قُطرية (٢٠١٨)

برنامج للشراكة القُطرية في بيرو

تعاون تقني (٢٠١٨) بقيمة ٣٨,٧ مليون دولار

أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الحالية (المجموع): ٣
أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديدة الموقَّعة (٢٠١٨):
بوليفيا (دولة-المتعدِّدة القوميات) (٢٠١٨-٢٠٢٢)،
كوستاريكا (٢٠١٨-٢٠٢٢)، إطار الأمم المتحدة المتعدِّد الأقطار للمساعدة الإنمائية للكاريبي (٢٠١٧-٢٠٢١)

أمريكا اللاتينية والكاريبي

في عام ٢٠١٧، أدى تحسُّن الطلب المحلي وتحسُّن أداء الصادرات إلى تسجيل النمو لمعدلات موجبة للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٤. بيد أن تباطؤ التجارة العالمية، وتزايُد التوترات السياسية، واحتمال تأثير ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة على مستويات الاستثمار، يعني أن المكاسب التي تحققت مؤخراً قد يخفُّ أثرها.

ولا يزال العديد من البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة يعتمد على السلع الأساسية، وارتفاع المديونية، وضعف البنى التحتية، وانخفاض معدلات الإنتاجية والابتكار.

وتلتزم المنطقة بخطة عام ٢٠٣٠ كطريقة للتغلب على هذه التحديات الهيكلية. ويسلط العديد من البلدان الضوء على الحاجة إلى زيادة التكامل وخفض معدلات الفقر وعدم المساواة، والسعي إلى تحقيق التنمية البيئية المستدامة، والنهوض بالابتكار التكنولوجي. كما ستكون زيادة التدفقات المالية إلى البلدان المتوسطة الدخل، وبناء قدرات جديدة، وتوسيع نطاق تدخلات القطاع الخاص، من الأمور الحاسمة الأهمية للتغلب على العوائق التي تعترض التنمية.

عمل اليونيدو في أمريكا اللاتينية

في عام ٢٠١٨، تركزت أنشطة اليونيدو في المنطقة بصورة رئيسية على الصناعة والبيئة، حيث ركزت معظم المبادرات على مساعدة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ورُكِّزَ بشكل خاص على بروتوكول مونتريال وعلى تغير المناخ.

وحققت بلدان عدة في جميع أنحاء المنطقة حصصاً عالية من توليد الطاقة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة. وواصلت اليونيدو دعم بلدان هذه المنطقة في تعزيز التوسع في الطاقة الشمسية والطاقة الأحيائية وتطبيقات تحويل النفايات إلى طاقة، في حين بقيت كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة أحد برامج اليونيدو الرئيسية في المنطقة.

وعقب التوصيات التي أعرب عنها الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، تجددت الجهود المبذولة للنهوض بالصناعة الزراعية والتكنولوجيات الصيدلانية الأحيائية والمتقدمة. وتمثِّل المنطقة نحو ١٣ في المائة من التجارة الزراعية العالمية، ويوجد فيها نحو ثلث موارد المياه العذبة في العالم. ونُفِّذت خلال العام برامج لتطوير سلاسل القيمة الزراعية وتعزيز تنظيم المشاريع والبنى التحتية الجيدة.

وفي عام ٢٠١٨، وسَّعت اليونيدو نطاق مصادر التمويل، حيث نجحت في زيادة عدد وقيمة برامج الحكومات الذاتية التمويل، والشراكات، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وتمثلت إحدى الوسائط العملية في الصندوق الاستئماني لأمريكا اللاتينية والكاريبي التابع لليونيدو والمموَّل من التبرعات، والذي يهدف إلى زيادة التعاون الإقليمي بشأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة حيث تُنفَّذ في إطاره أربعة مشاريع إقليمية تعود بالنفع على معظم البلدان في المنطقة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عقدت اليونيدو مؤتمراً دوليًّا في بنما بشأن تحديات وفرص تحقيق الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وأسفر المؤتمر عن وضع برنامج التعجيل بتحقيق الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي يضم ممثلين إقليميين من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون بين بلدان الجنوب، وإقامة الشبكات والتحالفات من أجل تسريع تنفيذ الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة.

وفي أيلول/سبتمبر، زار المدير العام لليونيدو إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والمكسيك لتعزيز برامج المنظمة في المنطقة. وخلال الزيارة، وُقِّعَ برنامج قُطري جديد مع دولة بوليفيا المتعددة القوميات لتنفيذ مشاريع بشأن المجمَّعات الصناعية الإيكولوجية ونظم الإنتاج الأنظف وتطوير صناعة المستحضرات الصيدلانية، مع تركيز قوي على الإدماج الاجتماعي وتهيئة فرص العمل والمهارات والتدريب.

وسيحقق البرنامج القُطري الجديد أيضاً منافع للبرامج القُطرية الثلاثة الأخرى للمنظمة في المنطقة، ولا سيما في جمهورية فنزويلا البوليفارية والسلفادور وكوبا.

وعلاوة على ذلك، أطلقت في كانون الثاني/يناير مرحلة تنفيذ برنامج الشراكة القُطري في بيرو حيث يتضمن خمسة مشاريع للتعاون التقني في مجالات مختلفة، بما فيها نوعية الصادرات من البن والكاكاو، وتنمية سلاسل القيمة المتكاملة في مجال تربية الأحياء المائية وتطوير المناطق الصناعية المستدامة.

تعزيز الطاقة المتجددة الصغيرة النطاق في شيلي

استجابةً للالتزامات المتعلقة بتغير المناخ والحاجة إلى تخفيض تكاليف الطاقة، قدمت شيلي التزاماً رسميًّا بزيادة حصة الطاقة المتجددة في مجمل مزيج الطاقة لديها. وأحرز البلد نجاحاً كبيراً في تحقيق هذا الهدف من خلال مشاريع كبيرة الحجم في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح. بيد أن المشاريع الأصغر حجماً كانت أقل نجاحاً، مثل تلك المستحدثة من أجل النهوض بالاستهلاك الذاتي في الحالات التي يولِّد فيها المستخدمون ويستهلكون طاقتهم الخاصة مع القدرة على بيع الفائض إلى الشبكة.

وتنفِّذ اليونيدو مشروعاً لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الألبان على تطوير الاستهلاك الذاتي باستخدام الغاز الحيوي. ويساعد المشروع المزارعين على التغلب على بعض الحواجز الكبيرة التي يواجهونها، بما في ذلك ارتفاع تكاليف بدء التشغيل، ومحدودية فرص الحصول على التمويل، والافتقار إلى المعرفة، والوجود المحدود للموردين المحليين.

ومن خلال العمل مع الحكومة، تقدم اليونيدو التدريب للمزارعين في منطقتيْ لوس لاغوس ولوس ريوس بشأن كيفية تشغيل وتطوير نظم الغاز الحيوي من خلال سلسلة من حلقات العمل والاجتماعات والزيارات الميدانية. ولضمان التنمية الطويلة الأجل، تتبادل اليونيدو أيضاً المعارف مع المؤسسات العامة وشركات هندسة الغاز الحيوي والجامعات ومراكز البحث.

وقد نجح المشروع الجاري في توعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفوائد وعثرات الغاز الحيوي كمصدر من مصادر الطاقة المتجددة، ومن المتوقع أن يؤدي إلى إنشاء تكنولوجيا رائدة للغاز الحيوي في هذا القطاع.

البلدان المتوسطة الدخل

يصل عدد سكان البلدان المتوسطة الدخل، التي تتسم بتنوع أحجامها ودخلها وسكانها، إلى خمسة مليارات نسمة، منهم ما نسبته ٧٣ في المائة من فقراء العالم. بيد أن البلدان المتوسطة الدخل تمثل أيضاً ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ما يجعلها محركات مهمة للنمو.

ويندرج ما مجموعه ٩٧ من الدول الأعضاء في اليونيدو ضمن فئة البلدان المتوسطة الدخل. وتراعي برامج اليونيدو التحديات المحددة التي تواجه تلك البلدان، مثل القدرة التنافسية الصناعية، والقدرات المؤسسية، والحوكمة الرشيدة، والحاجة إلى تعزيز تبادل المعارف.

وفي إطار عملية تشاور واسعة النطاق، أعدت اليونيدو مقترحاً يدعو إلى تعزيز تواصل المنظمة مع البلدان المتوسطة الدخل وتعزيز شراكاتها معها، وناقشته مع الأعضاء ضمن فئة البلدان المتوسطة الدخل. وتعتزم الوثيقة إرساء مجالات ذات أولوية للتعاون بشأن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، والتصدي للتحديات المشتركة التي تواجه أثناء السعي إلى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان المتوسطة الدخل. وتعتزم اليونيدو مواصلة التشاور مع دولها الأعضاء في عام ٢٠١٩ بشأن هذا المقترح.

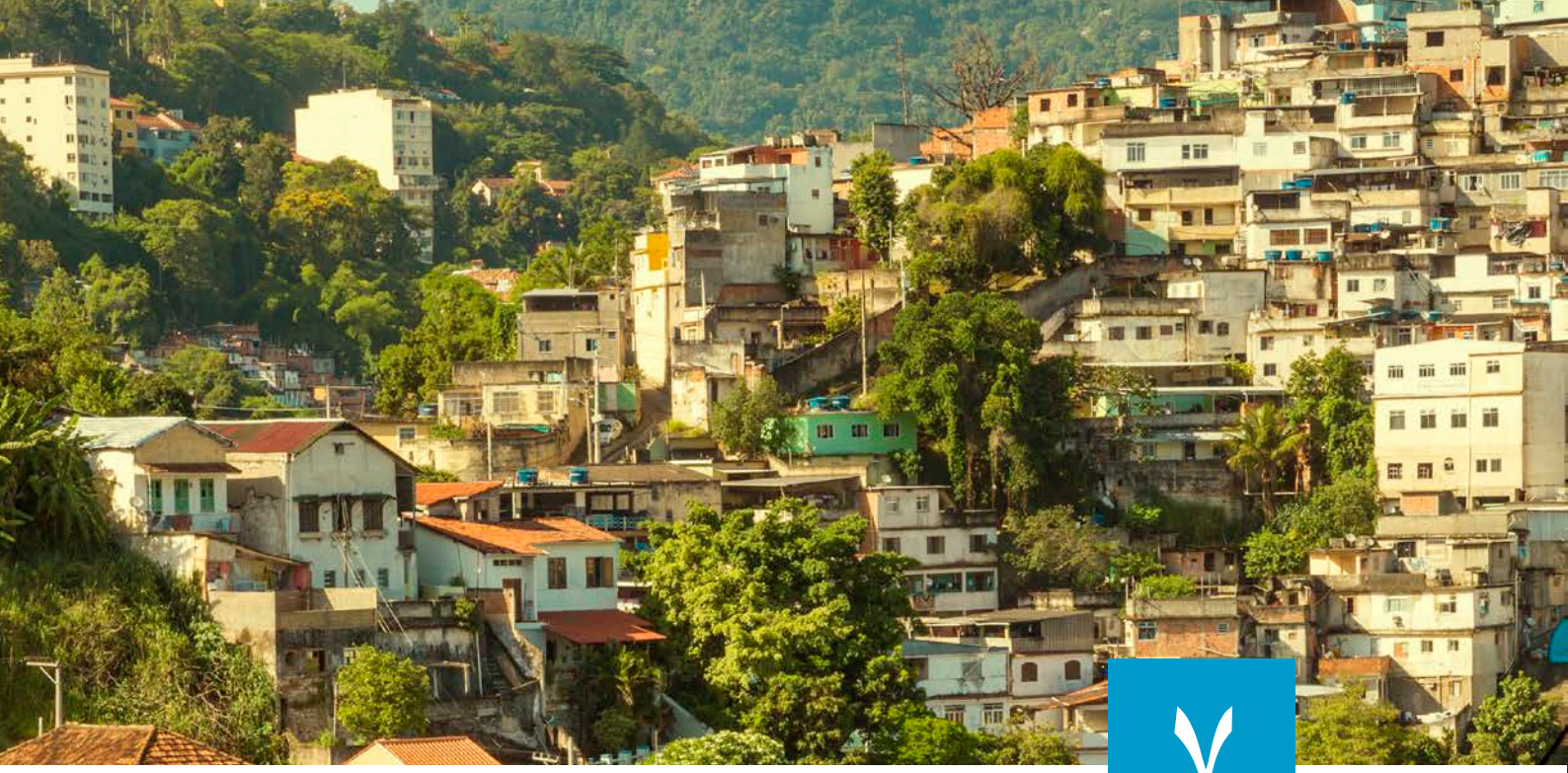

٧

الأولويات الشاملة لعدَّة مجالات

تقدم اليونيدو مجموعة متنوعة من الخدمات التي تشمل جميع الأولويات المواضيعية الثلاث للمنظمة، وتعزز البرامج والسياسات الرامية إلى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ومن أهم هذه الخدمات العلاقات التي تقيمها اليونيدو مع شركائها، بدءاً من المجتمع المدني إلى المؤسسات المالية، مما يجلب معارف ودراية فنية جديدة، وفي نفس الوقت يعزز قدرة المنظمة على أداء وظائفها على أرض الواقع. ويتعزز التنفيذ العملي للبرامج أكثر من خلال نهج برنامج الشراكة القُطرية.

ومن المجالات الأخرى التي تمس جميع جوانب عمل المنظمة وتكتسي أهمية بالغة لتعزيز الشمول، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتنفِّذ اليونيدو استراتيجية تقوم على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج والسياسات والمشاريع، بدعم من وحدة مكرَّسة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

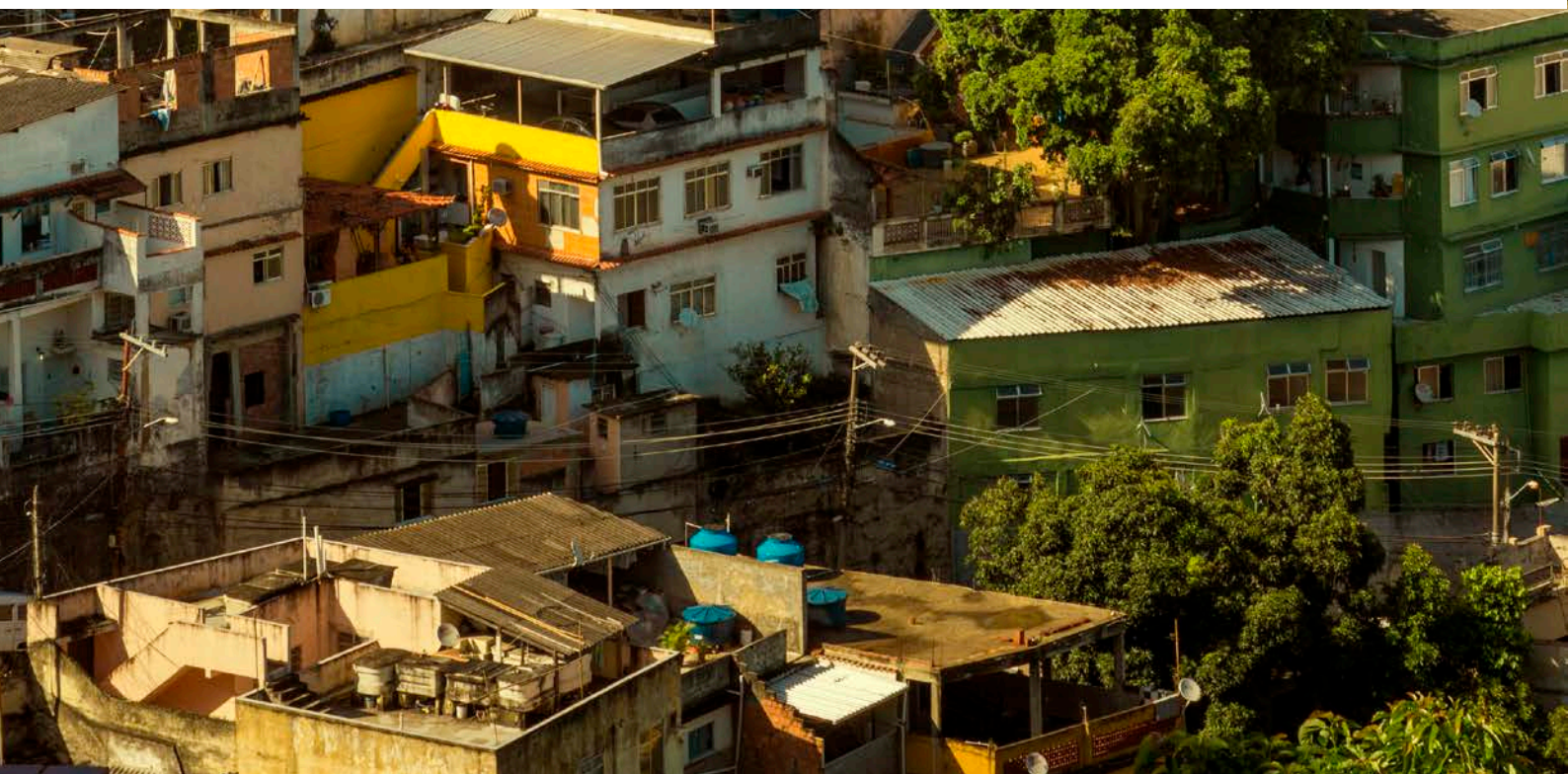

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تعزِّز اليونيدو البعد الجنساني للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة كشرط أساسي لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وتوفر استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ خريطة طريق لتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية على نطاق جميع برامج اليونيدو وسياساتها وممارساتها التنظيمية. ويضمن وجود نظام للتدقيق والاستعراض المنتظمَيْن إدماج المنظورات الجنسانية في المراحل الأولى من إعداد مشاريع التعاون التقني، ويتعقب مؤشر اليونيدو الجنساني ويرصد الموارد المالية المخصصة للمشاريع التي تشتمل على أنشطة ذات صلة بالشؤون الجنسانية. وقد وجد استعراض تشاركي في منتصف المدة للاستراتيجية أن أحد المجالات الأكثر تحسُّناً هو جودة تصميم المشاريع المراعية للمنظور الجنساني على مدى العام السابق، وذلك بفضل الجهود الجارية الرامية إلى زيادة الوعي بالصلات بين المسائل الجنسانية والتصنيع، والمعارف بشأن إدماج الاعتبارات الجنسانية في عملية وضع المشاريع وتنفيذها.

وعلى نحو ما أوصى به استعراض منتصف المدة، وتماشياً مع تعهد المدير العام لتحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف القوة العاملة في المنظمة، وضعت اليونيدو خطة عمل لتحقيق المساواة بين الجنسين لتنفيذها في عام ٢٠١٩ بما يتواءم مع استراتيجية الأمين العام بشأن تكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة. واستُحدثت جائزة تعزيز المساواة بين الجنسين لتقدير المشاريع والبرامج والممارسات التنظيمية التي تعزز استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ووردت ترشيحات عدة فيما يخص طائفة واسعة من الجهود التي يبذلها فرادى الموظفين والأفرقة، مع تسليط الضوء على العمل الاستثنائي المضطلَع به من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين على جميع مستويات المنظمة.

وشملت الأمثلة على الأنشطة البارزة عقد الدورة الأولى في سلسلة من الدورات التدريبية الإقليمية التي أُعدت بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تزويد الخبراء الإحصائيين الوطنيين من منطقة شرق أفريقيا بالخبرات في مجال جمع وتحليل مؤشرات الفجوة الجنسانية في الإحصاءات الصناعية. وعرضت المنظمة أعمالها لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة في حدث جانبي أثناء الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة، اشتركت في تنظيمه مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأغذية والزراعة؛ وفي حدث جانبي نظمه مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ والمجموعة المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين خلال مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وفي الدورة الثانية والعشرين لمنتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، بالتعاون مع منظمة المجتمع المدني "أوبورا"؛ وفي منتدى المرأة للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

دفع عجلة التصنيع المستدام في أفريقيا

أعلنت الأمم المتحدة الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، بما يجسد الاتفاق الدولي بشأن أهمية التصنيع في تنمية أفريقيا في المستقبل. وقد كُلِّفت اليونيدو بقيادة الجهود العالمية الرامية إلى دفع عجلة التصنيع المستدام في القارة، وهي تعمل على تحقيق ذلك عن طريق إقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص وتعاون وثيق مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

وشاركت اليونيدو في تنظيم حدث على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر لمناقشة أوجه التآزر بين العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التي أُطلقت مؤخراً. ودعا الاجتماع الرفيع المستوى إلى إقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات المالية والقطاع الخاص لحشد المزيد من الموارد من أجل البنى التحتية والابتكار والصناعة. وشهد الحدث أيضاً إطلاق مبادرة المناصرة حيث اضطلع رؤساء سبع دول، هي جنوب أفريقيا وزامبيا والسنغال وكوت ديفوار وكينيا ومالطة والنيجر، بدور أنصار العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. وفي كانون الأول/ديسمبر، انضم رئيس مصر إلى صفوف أنصار العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

وفي محاولة لتفعيل العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، وضعت اليونيدو إطاراً برنامجيًّا في عام ٢٠١٧ يحدد أهداف وركائز التنفيذ. وتُعَدُّ خريطة طريق أُعدت في عام ٢٠١٨ لليونيدو بشأن تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، بمثابة أساس لخريطة الطريق المشتركة للعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا التي ستوضع مع شركاء العقد في عام ٢٠١٩. وترتكز خريطة طريق اليونيدو على ست ركائز، هي: الدعوة والمنتديات العالمية؛ وتعزيز الدعم المقدم لأدوات السياسة الصناعية؛ وبرامج التعاون التقني المتماشية مع المجالات المحددة في القرار الخاص بالعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا؛ وتعزيز التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الإقليمية الأفريقية؛ ومبادرات الشراكة وتعبئة الموارد؛ والاتصال والمناصرة.

ويُعَدُّ يوم التصنيع في أفريقيا بمثابة منبر للحوار بشأن التصنيع في عموم أفريقيا، وهو يُنظَّم بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا. كما أنه يبين استمرار أهمية الصناعة باعتبارها محركاً قويًّا للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وتعزِّز الاحتفالات بيوم التصنيع في أفريقيا الشراكات من أجل تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

وقد ركز الاحتفال بيوم التصنيع في أفريقيا في مقر اليونيدو في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ على الإنجازات والتحديات في التصنيع المحلي للمستحضرات الصيدلانية. كما احتفلت اليونيدو بيوم التصنيع في أفريقيا في نحو ٢٠ موقعاً ميدانيًّا، بالتعاون الوثيق مع البلدان المضيفة في كل موقع. وحضر الحدث المُقام في مدغشقر رئيس الوزراء ووزيرا الصناعة والاقتصاد، وممثلو الاتحاد الأفريقي والشركاء في التنمية.

واشترك المصرف الأوروبي للاستثمار واليونيدو في استضافة يوم أفريقيا لعام ٢٠١٨ في أديس أبابا. وقاد مدير عام اليونيدو ورئيس المصرف الأوروبي للاستثمار مناقشة رفيعة المستوى، إلى جانب رئيس إثيوبيا. وركز الحدث، الذي عُقد في إطار أسبوع التصنيع في أفريقيا الذي نظمه الاتحاد الأفريقي، على التصنيع المستدام في أفريقيا، وأدى إلى حشد الشركاء وزيادة بروز المنظمة للعيان.

نائبة الأمين العام، أمينة محمد، في الحدث الرفيع المستوى المعقود بشأن العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

المدير العام لليونيدو يلقي كلمة في يوم أفريقيا ٢٠١٨، أديس أبابا

وفي مقر اليونيدو، عُقدت سلسلة من حلقات العمل التوعوية بشأن التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز. واستفاد من حلقات العمل أكثر من ٦٠٠ موظف وخبير استشاري ومتدرب داخلي إلى الآن، مما أثار مناقشات كاشفة بين موظفي اليونيدو بشأن كيفية التصرف عند ملاحظة مثل ذلك السلوك وكيفية تمكين بيئة العمل الداعمة والخالية من التحرش.

وفي سياق اليوم الدولي للطفلة لعام ٢٠١٨، روَّجت دورة لتبادل المعلومات عمل اليونيدو بشأن تنمية المهارات والتعليم في مجال تنظيم المشاريع لفائدة المراهقات والشابات. وخلال حدث عُقد بمناسبة يوم الأب، اجتمعت المنظمات الكائنة في فيينا للتوعية بدور الآباء في معالجة عدم المساواة في توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بين الرجل والمرأة.

وانتهت اليونيدو من تنفيذ المرحلة الأولى من خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأرست الخطة في مرحلتها الأولى (UN-SWAP 1.0) إطاراً لمعايير الأداء بشأن الأعمال المتصلة بالجنسين التي يتعين على جميع كيانات الأمم المتحدة استيفاؤها. وأُقِرَّ بدور اليونيدو سواء بسبب أدائها الأفضل بين الكيانات التقنية في عام ٢٠١٧، أو باعتبارها الكيان الذي أحرز أكبر قدر من التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠١٢-٢٠١٧.

الشراكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

في عام ٢٠١٨، واصلت اليونيدو توسيع نطاق شراكاتها مع جهات، منها المؤسسات المالية الدولية، وقطاع الأعمال التجارية، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق المناخ الأخضر.

ففيما يتعلق بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، عُقدت مشاورات تقنية لتسريع وتيرة عقد الشراكات مع البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي طوال عام ٢٠١٨؛ كما وقَّعت اليونيدو ومصرف التنمية الأفريقي مذكرة تفاهم واتفاقاً خاصًّا بالمبادئ الاتئمانية. وعلاوة على ذلك، استكشفت اليونيدو آفاق الشراكة مع مصرف التصدير والاستيراد في الصين والبنك الإسلامي للتنمية، وتشاركت مع المصرف الأوروبي للاستثمار لتنظيم يوم أفريقيا للمصرف الأوروبي للاستثمار في أديس أبابا.

وفيما يتعلق بقطاع الأعمال التجارية، تواصلت اليونيدو مع شركاء من خلال مشاريع وبرامج شراكة قُطرية ومنتديات أصحاب مصلحة متعددين، من قبيل الشبكة الاستشارية المعنية بالتمويل الخاص. ويشمل الشركاء الجدد مجموعة Alibaba القابضة المحدودة، والمكتب الدولي لإعادة التدوير، والمنظمة العالمية للتغليف والتعبئة. كما أسهمت اليونيدو في مسارات عمل القطاع الخاص بشأن عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأقامت تعاوناً أوثق مع مبادرة الأمم المتحدة المسمَّاة "الاتفاق العالمي" في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ومع وجود أكثر من ٦٠ مشروعاً في إطار التجديد السادس لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية (GEF-6) قيد التنفيذ في عام ٢٠١٨، فإن الحافظة المشتركة بين اليونيدو والمرفق لا تزال متينة. وقد بدأت الدورة السابعة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية (GEF-7) في تموز/يوليه ٢٠١٨، عقب انعقاد الجمعية السادسة للمرفق في دا نانغ، فييت نام. وشاركت اليونيدو بنشاط في أعمال الجمعية، ونظمت أنشطة جانبية بشأن المواضيع ذات الأولوية بالنسبة إلى اليونيدو والمرفق، واضعةً الأسس لشراكة ناجحة في إطار الدورة السابعة للمرفق. وتواصلت اليونيدو أيضاً مع صندوق المناخ الأخضر من خلال التوقيع على اتفاق إطاري لتصبح شريكة في تنفيذ مشاريع التأهب الخاصة بالصندوق، التي تُدعم بتمويل التأهب الخاص بالصندوق.

٨

إدارة خدمات اليونيدو

تعتمد اليونيدو على طائفة واسعة من خدمات الدعم والخدمات الإدارية التي تُعَدُّ بالغة الأهمية لكفالة فعالية أداء المنظمة. وتشمل هذه الخدمات الموارد البشرية، والتقييم والرقابة، والمشتريات، وإدارة المباني، والمشورة القانونية، والدعم التكنولوجي. وتتعهد اليونيدو استعراضات وتقييمات منتظمة لهذه الخدمات لضمان أن تقدم أفضل دعم ممكن، بما ييسِّر سرعة وكفاءة الخدمات التقنية التي تقدمها المنظمة إلى الدول الأعضاء. ويتجسد نجاح هذه التحسينات الجارية في استمرار ارتفاع الطلب على برامج اليونيدو للتعاون التقني.

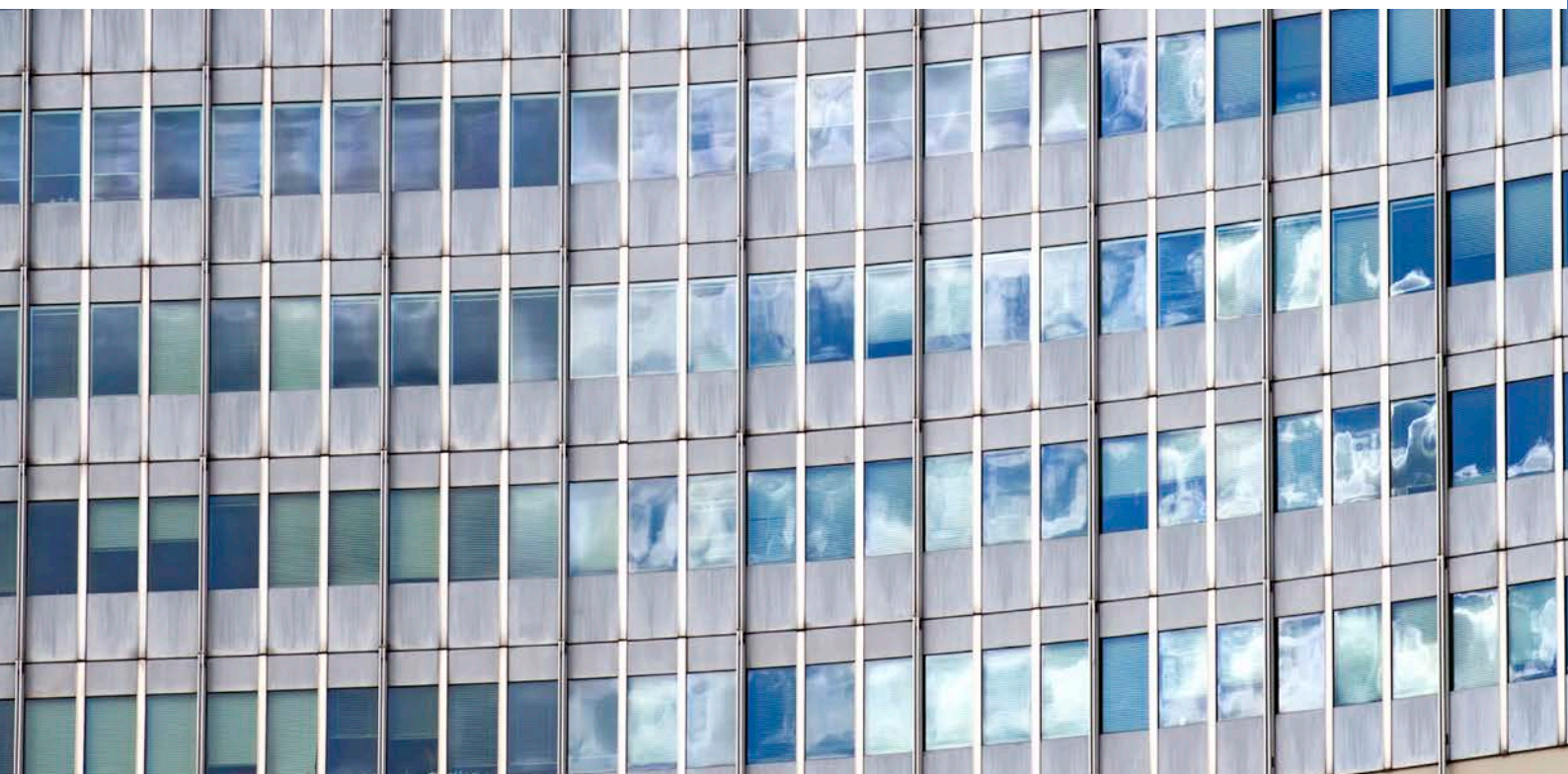

التمويل والتبرعات المالية

التمويل المقدَّم لأنشطة التعاون التقني

كان ٢٠١٨ عاماً آخر جديراً بالانتباه بالنسبة إلى اليونيدو إذ إنه يشهد على زيادة أهمية ولايتها وقدرة المنظمة على الإنجاز بفعالية. وبلغ إجمالي الأموال المحشودة من أجل خدماتها رقماً قياسيًّا قدره ٢٧٣ مليون دولار، بزيادة قدرها ٣٨,٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، شهدت حافظة المشاريع والبرامج التي ستُنفَّذ في المستقبل هي أيضاً زيادة غير مسبوقة، حيث بلغت ٥٧٩,٥ مليون دولار (جميع الأرقام صافية من تكاليف دعم البرامج ما لم يُذكر خلاف ذلك).

وبقيت التبرعات المقدمة لأنشطة التعاون التقني لليونيدو عند مستوى مرتفع قدره ٢٠٤,٢ ملايين دولار، وكذلك الحال بالنسبة إلى مستوى إنجاز برامج التعاون التقني لليونيدو، حيث بلغ ١٨٩,٧ مليون دولار.

ومن الناحية الجغرافية، خصص الشركاء في التمويل ٣٨,٧ مليون دولار لتنفيذ البرامج والمشاريع في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ما يشكل ارتفاعاً قياسيًّا بعد سبع سنوات من الزيادة المستمرة. وفيما يخص أفريقيا، خُصص مبلغ ٣٨,٢ مليون دولار، منها ٣٧,٤ مليون دولار للمبادرات العالمية والأقاليمية؛ وخُصص مبلغ ٣٥,١ مليون دولار لآسيا والمحيط الهادئ، و٢٩,٩ مليون دولار للمنطقة العربية، و٢٤,٥ مليون دولار لأوروبا وآسيا الوسطى.

وبقي التركيز المواضيعي لشركاء التمويل مماثلاً لما كان عليه في السنوات الماضية، حيث خُصص مبلغ ١٣٠ مليون دولار للبرامج والمشاريع في مجال حماية البيئة، ومبلغ ٤١,٧ مليون دولار من أجل تحقيق الرخاء المشترك، ومبلغ ٣٤,٣ مليون دولار للنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية.

وللاطلاع على لمحة عامة عن التوزيع المواضيعي والجغرافي للمساهمات المعتمدة المقدَّمة من الحكومات والاتحاد الأوروبي، يرجى الرجوع إلى التذييل باء من هذا التقرير.

وبلغ التمويل المقدم من الحكومات والاتحاد الأوروبي مستوى قياسيًّا قدره ١٠٧,٤ ملايين دولار، أسهم الاتحاد الأوربي بمبلغ ٣٤,٧ مليون دولار منها. وكان شركاء التمويل الرئيسيون الذين تجاوز صافي مساهماتهم المعتمدة المليون دولار هم إيطاليا واليابان بمبلغ ٩,٦ ملايين دولار لكل منهما، وتلتهما سويسرا بمبلغ ٩,١ ملايين دولار، والسويد بمبلغ ٤,٧ ملايين دولار، والصين بمبلغ ٤,٥ ملايين دولار، والولايات المتحدة بمبلغ ٤,٣ ملايين دولار، والاتحاد الروسي بمبلغ ٤,٢ ملايين دولار، وجمهورية كوريا بمبلغ ٣,٨ ملايين دولار، والنمسا بمبلغ ٣ ملايين دولار، وفنلندا بمبلغ ٢,٢ مليون دولار، والنرويج بمبلغ ١,٥ مليون دولار، وألمانيا والمغرب بمبلغ ١,٥ مليون دولار لكل منهما، والبحرين بمبلغ ١,٣ مليون دولار. وإضافةً إلى ذلك، ورد مبلغ ٢,٥ مليون دولار، بما في ذلك تكاليف دعم البرامج، من الصين كي يخصَّص في المستقبل.

مرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر

بعد التبرعات القياسية المسجَّلة في عام ٢٠١٧، بلغ التمويل الوارد في عام ٢٠١٨ من مرفق البيئة العالمية ٥٧,٢ مليون دولار، وهو ما يجسد الطابع الدوري للصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية. وفي عام ٢٠١٨، قدم شركاء تمويل مرفق البيئة العالمية تعهداً مشتركاً بمبلغ ٤,١ مليارات دولار فيما يتعلق بدورته الجديدة ومدتها أربع سنوات، التي يشار إليها باسم الدورة السابعة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية (GEF-7). ومن المتوقع أن تتلقى خدمات اليونيدو في مجالات تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، والمواد الكيميائية والنفايات، وتدهور الأراضي والتنوع البيولوجي، وكذلك برامج التأثير التابعة لمرفق البيئة العالمية بشأن النظم الغذائية والمدن المستدامة، دعماً في الدورة الاستثمارية السابعة الجديدة (GEF-7) مماثلاً لما تلقته في الدورة السادسة (GEF-6) السابقة.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وقَّعت اليونيدو وصندوق المناخ الأخضر اتفاقاً إطاريًّا بشأن التأهب لتمكين البلدان النامية من إقامة شراكات مع اليونيدو بشأن أنشطة تعزيز سبل وصولها إلى صندوق المناخ الأخضر.

الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال

لا يزال الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال شريكاً تمويليًّا مهمًّا لليونيدو حيث بلغ صافي تبرعاته ٣١,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بتبرعات عام ٢٠١٧. وإضافةً إلى استمرار التواصل

الناجح مع الصندوق المتعدد الأطراف، تعاونت اليونيدو أيضاً مع برنامج كفاءة التبريد في كيغالي من خلال مبادرات جديدة تراعي أبعاد الكفاءة في استخدام الطاقة لدى التحول إلى التكنولوجيات الجديدة المراعية للأوزون والمناخ على حد سواء.

التمويل المقدم من الأمم المتحدة والصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء

لا يزال التمويل المقدم من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء متواضعاً حيث بلغ صافي المساهمات المعتمدة ٣,٩ ملايين دولار، منها ٢,٥ مليون دولار مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المتوقع أن تؤدي عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى زيادة أهمية الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء.

الصناديق الاستئمانية التي تديرها اليونيدو

تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، واصلت اليونيدو جهودها الرامية إلى تشجيع التبرعات التي تتسم بدرجة أكبر من قابلية التنبؤ بها ومن المرونة وبدرجة أقل من التخصيص. وفي هذا الصدد، لا تزال زيادة التمويل من الصناديق الاستئمانية المواضيعية بالغة الأهمية بالنسبة إلى اليونيدو من أجل الاستجابة على وجه السرعة لطلبات دولها الأعضاء والمساهمة بكفاءة في خطة عام ٢٠٣٠.

وقد وردت المساهمات الرئيسية (بما في ذلك تكاليف دعم البرامج) في الصناديق الاستئمانية المواضيعية لليونيدو في عام ٢٠١٨ من الصين بمبلغ ٢,٥ مليون دولار لفائدة الصندوق الاستئماني للشراكة، وفنلندا بمبلغ ٠,٩ مليون دولار لفائدة الصندوق الاستئماني للأمن الغذائي والصندوق الاستئماني لبناء القدرات التجارية، وكذلك من بيرو ومالطة لفائدة الصندوق الاستئماني للشراكة.

وبلغت الأموال المخصصة من الصناديق الاستئمانية المواضيعية لفائدة أنشطة التعاون التقني ما مقداره ٢,٦ مليون دولار (صافية من تكاليف دعم البرامج).

الموظفون

في السنة قيد الاستعراض، واصلت اليونيدو دعم تطوير الموظفين الحاليين واستقدام مواهب جديدة للمنظمة. وشُغِلَت نحو ١٣٠ وظيفة شاغرة معلَن عنها لموظفين وغير موظفين، أو هي قيد الشَّغل. كما وقَّعت اليونيدو اتفاقيْ شراكة مع مؤسستين أكاديميتين وطنيتين في جمهورية كوريا

واليابان بشأن متدربين داخليين وثلاثة اتفاقات جديدة بشأن خبراء شركاء.

ولمواصلة تعزيز قدرات الموظفين، أطلقت اليونيدو برنامجاً لتطوير الإدارة والقيادة، وانضمت إلى موقع Lynda.com، وهو منصة مرموقة للتعلم الإلكتروني، واستحدثت برنامجاً توجيهيًّا. وفي إطار الجهود الجارية لبناء بيئة عمل داعمة ومنفتحة، عقدت اليونيدو سلسلة من حلقات العمل خلال العام بهدف تنفيذ سياستها القائمة على عدم التسامح مطلقاً مع التحرُّش والتنمُّر في أماكن العمل.

وفي الوقت نفسه، واصلت المنظمة مواءمة وتنسيق قواعدها وأنظمتها مع أحدث قرارات الجمعية العامة ومقررات لجنة الخدمة المدنية الدولية.

مراقبة الجودة واعتماد البرامج

مراقبة الجودة وظيفة مستمرة تستند إلى الأدلة وتتسم بالموضوعية والنزاهة. وهي تستخدم الجمع والتحليل المنهجيين للبيانات المتعلقة بنوعية مبادرات اليونيدو، سواء قبل إدخالها في حافظة المنظمة أو أثناء تنفيذها، وتقدم المشورة لضمان التقيد بمعايير الجودة المحددة، مثل مدى الملاءمة والكفاءة والفعالية والأثر والاستدامة. ويُستند إليها في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتسهم في "المستوى الثالث- فعالية إدارة البرنامج: إدارة الحافظات، والإدارة القائمة على النتائج، والرصد والتقييم" من إطار المنظمة المتكامل بشأن النتائج والأداء، وتقدم البيانات المتعلقة بالمؤشرات ٣-١ و٣-٣ و٣-٩ للإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء.

وجرى التأكد من جودة ستة من استعراضات منتصف المدة في عام ٢٠١٨، وذلك فيما يخص مشاريع يزيد مستوى تمويلها على ٢ مليون دولار. وتُعَدُّ هذه الاستعراضات أداة للرصد من أجل تحديد التحديات والمخاطر والتدابير التصحيحية والممارسات الجيدة.

وفي عام ٢٠١٨، عولج ما مجموعه ٢٠٣ طلبات من أجل استعراضها داخليًّا وإقرارها. واستعرض المجلس التنفيذي ١٢٣ برنامجاً ومشروعاً جديداً. وأقر المجلس ٩٥ في المائة من هذه المشاريع على أن يخضع ما نسبته ٦٣ في المائة من المشاريع لشروط، وهو ما أدى إلى تحسينات من قبيل الالتزام بمبادئ الإدارة القائمة على النتائج، ومتطلبات اليونيدو الرسمية لضمان الجودة، والامتثال لتخطيط الموارد المؤسسية.

ولدى توزيع هذه المشاريع حسب المجالات المواضيعية، يتضح أن تحقيق الرخاء المشترك مثَّل نسبة ٣٧ في المائة من المشاريع المقدمة، ومثَّلت حماية البيئة نسبة ٣٤ في المائة، والنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية نسبة ١٦ في المائة، والمسائل الشاملة لعدة قطاعات نسبة ١٣ في المائة.

التقييم والرقابة الداخلية

يُعَدُّ التقييم المستقل والرقابة الداخلية في اليونيدو من الأمور الضرورية لتعزيز فعالية المنظمة وكفاءتها. وهاتان المهمتان متمايزتان ولكنهما وثيقتا الصلة الواحدة بالأخرى وتعززان المساءلة وتساعدان في تقييم مدى ملاءمة آليات إدارة المخاطر والنتائج والآثار الإجمالية للخدمات، وتدعمان التعلم والتحسين المستمريْن.

وقد أنشأت اليونيدو مكتباً جديداً للتقييم والرقابة الداخلية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بما يجمع هذين المجالين المستقلين والمتكاملين في آن معاً. وتقدم وظيفة التقييم حقائق وأرقام بالغة الأهمية عن النتائج والممارسات التي توجِّه عمليات صنع القرارات البرنامجية والاستراتيجية داخل المنظمة. وخلال العام، نظمت اليونيدو أكثر من ٣٠ تقييماً ما بين تقييمات لمشاريع وتقييمات على المستوى القُطري في كولومبيا والهند. كما أجرت تقييماً مواضيعيًّا يتعلق بتنمية كفاءة الموظفين، وشرعت في إجراء تقييم لتأثير برامج اليونيدو المتصلة بكفاءة استخدام الطاقة في الصناعة.

وأُدخلت بعض التغييرات على الكيفية التي يُضطلَع بها بالرقابة الداخلية لتحسين النوعية الشاملة للخدمة وتنفيذها. وبدأت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ممارسة عملها في أوائل عام ٢٠١٨، وقدمت بالفعل مشورة قيِّمة لزيادة تعزيز الحوكمة والرقابة. وبناءً على المشورة المقدمة من

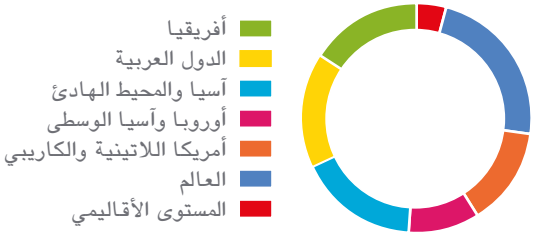

التوزيع الإقليمي للبرامج والمشاريع المعتمدة حديثاً

اللجنة، تجري على نحو متزايد مواءمة برنامج عمل المراجعة الداخلية للحسابات مع أهداف اليونيدو واستراتيجياتها والمخاطر التي تواجهها.

وبصفة عامة، يسعى المكتب إلى توثيق التعاون مع البرامج والإدارات الفنية من أجل إضافة قيمة للعمليات من خلال نتائج أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات. وفي إطار هذا الجهد، صارت عمليات مراجعة الحسابات، اعتباراً من عام ٢٠١٨، تتضمن خطط عمل الإدارة المتَّفق عليها لمعالجة التوصيات.

وفي عام ٢٠١٨، صدر تقريران بشأن مراجعة البيانات المالية، وتقريران بشأن مراجعة حسابات المكاتب القُطرية، وتقرير مراجعة واحد لحسابات المقار.

الخدمات القانونية

يقدم مكتب الشؤون القانونية الخدمات الاستشارية القانونية إلى جميع البرامج والأجهزة الرئيسية لليونيدو، ويدافع عن مصالح المنظمة في مسائل التقاضي، ويؤدي دوراً استباقيًّا في حماية وضع اليونيدو القانوني وما تتمتع به من امتيازات وحصانات. وفي عام ٢٠١٨، تلقَّى المكتب مرة أخرى مئات الطلبات للحصول على المساعدة والمشورة، واستعرض مشاريع العديد من الصكوك القانونية والوثائق الأخرى. وواصل المكتب تقديم الدعم لأنشطة التعاون التقني، بما في ذلك برنامج الشراكة القُطرية، وساعد في إبرام العديد من اتفاقات التعاون الاستراتيجي، مثل "اتفاق المبادئ الاستئمانية" مع مصرف التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي، و"إطار التعاون الاستراتيجي (٢٠١٨-٢٠٢٢)" مع حكومة الصين، ومذكرة التفاهم بشأن ترتيبات العمل مع الاتحاد الأفريقي. وإضافةً إلى ذلك، قدم المكتب بانتظام المشورة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للدورة السابعة عشرة المستأنفة والدورة الاستثنائية الثالثة للمؤتمر العام.

خدمات تكنولوجيا المعلومات

أنشأت اليونيدو شعبة جديدة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتولى المسؤولية عن تنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات، ووضع وإنفاذ المعايير والممارسات الفضلى المشتركة لتكنولوجيا المعلومات، وإدارة الخدمات المؤسسية في مجال تكنولوجيا المعلومات. وزاد الفريق الجديد التركيز على الخدمات والتوجه نحو العملاء، بما في ذلك استحداث مكتب موحد ومبسط لخدمات تكنولوجيا المعلومات.

وفيما يتعلق بالإدارة، أنشأت اليونيدو الفريق العامل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة من أجل دعم الاستراتيجيات والسياسات المنطبقة بما يكفل مواءمة

اليونيدو في بروكسل

يقدم مكتب بروكسل خدمات استشارية استراتيجية، ويضطلع بأنشطة الدعوة في مجال السياسات من أجل تعزيز رؤية اليونيدو وأهدافها لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المجلس الأوروبي والمفوضية والبرلمان الأوروبي والمصرف الأوروبي للاستثمار، وكذلك أمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ومجامع الفكر الأوروبية الرئيسية والمنظمة الدولية للفرنكفونية وبلجيكا ولكسمبرغ.

وفي عام ٢٠١٨، شاركت اليونيدو في عدد من الأحداث المهمة، مثل المنتدى الاقتصادي الأول للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، الذي عُقد في يريفان، ومؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة بالفرنسية، المعقود في العاصمة الأرمينية أيضاً، والذي مثَّل شراكة متجددة مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية ودولها الأعضاء.

واشترك المصرف الأوروبي للاستثمار مع اليونيدو في استضافة "يوم أفريقيا" حيث أُطلقت مساهمة مشتركة بشأن "تمويل التصنيع في أفريقيا". ومن الأنشطة الأخرى التي حضرتها اليونيدو خلال العام "أيام التنمية الأوروبية" التي تحييها المفوضية الأوروبية، واجتماعات الاستعراض الرفيعة المستوى المشتركة بين الاتحاد الأوروبي واليونيدو، والمؤتمر المشترك بين الاتحاد الأوروبي واليونيدو بشأن الاقتصاد الدائري، وأسبوع الشتات العالمي في البرلمان الأوروبي، ويوم التصنيع في أفريقيا.

وقد شهدت أنشطة التعاون التقني المموَّلة من الاتحاد الأوروبي زيادة كبيرة في عام ٢٠١٨. وهي لا تزال تركز، من الناحية الجغرافية، على أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن الناحية المواضيعية، ازداد التعاون المعمَّق تنوعاً.

وأخيراً، شهد عام ٢٠١٨ اقتراب اليونيدو أكثر من أسرة الأمم المتحدة في بروكسل حيث أصبحت جميع مكاتب الأمم المتحدة الموجودة هناك تعمل انطلاقاً من نفس المكان.

أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأولويات الإدارية، سعياً لتعظيم القيمة، وتحسين الخدمات، والحد من المخاطر.

وتتواصل اليونيدو مع منظومة الأمم المتحدة من أجل تبادل المعارف والتعاون، ولا سيما من خلال شبكة التكنولوجيا الرقمية (شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سابقاً) لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وإضافةً إلى ذلك، وقَّعت المنظمة مذكرة تفاهم مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة، وبذلك أصبحت عضواً في لجنة إدارته، مما يتيح لها الاستفادة من مجموعة مختارة من خدمات تكنولوجيا المعلومات المصمَّمة خصيصاً لتلبية احتياجات أسرة الأمم المتحدة على أساس استرداد التكاليف.

وتواصلت الجهود المبذولة بشأن مبادرة اليونيدو للشفافية من خلال منصة البيانات المفتوحة والمبادرة الدولية لشفافية المعونة. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بدأت المنظمة في نشر معلومات شهرية تماشياً مع معيار المبادرة الدولية لشفافية المعونة.

وأدخلت اليونيدو العديد من التحسينات على نظام تخطيط الموارد المؤسسية وإدارة المعارف والتعاون والنظم الشبكية لديها. فقد حدَّثت نظامها الخاص بتخطيط الموارد المؤسسية، وقلَّصت مخاطر تكنولوجيا المعلومات بما يتيح سمات جديدة، بما في ذلك استحداث لوحة متابعة إدارية للرؤى المتبصرة القائمة على البيانات والتطبيقات المحمولة المؤسسية.

وفي عام ٢٠١٨، حصلت اليونيدو أيضاً على جائزة OpenText Elite ضمن فئة "إحداث فرق"، لما حققته من إنجازات فيما يتعلق بنظام إدارة المعارف والتعاون، استناداً إلى برامجية OpenText.

المشتريات

زاد إجمالي حجم المشتريات على ١٥٦ مليون دولار في عام ٢٠١٨، حيث تجاوز عدد أوامر الشراء ٢٠٠ ٨ أمر، مما يجسد أهميتها في تنفيذ أنشطة اليونيدو في مجال التعاون التقني. ولدعم مواصلة التقدم في هذا المجال، نشرت اليونيدو طبعة جديدة من دليل المشتريات الخاص بها في تموز/يوليه ٢٠١٨، وهو يقدم تعليمات محسَّنة فيما يخص نظام إدارة العلاقات بالموردين، استناداً إلى الدروس المستفادة منذ تنفيذ نظام تخطيط الموارد المؤسسية. ويتضمن الدليل الجديد أيضاً أفضل الممارسات بشأن المسائل الجنسانية، والمشتريات المستدامة، وإدارة المخاطر، وترتيبات تنفيذ المشاريع.

وفي عام ٢٠١٨، أبرمت شعبة شؤون المشتريات عدداً من الاتفاقات الطويلة الأجل فيما يخص السلع والخدمات المطلوبة بانتظام، بما يساعد المنظمة على إدارة الموارد بفعالية أكبر والاستفادة من وفورات الحجم في مجالات مثل تصميم المواقع الشبكية للمشاريع، ومعدات تكنولوجيا المعلومات الموحدة، والخدمات المتصلة ببرنامج الشراكة القُطرية والشبكة الاستشارية المعنية بالتمويل الخاص، وأثاث المكاتب، ومختلف خدمات إدارة المرافق.

إدارة المباني

تُعنى شعبة خدمات إدارة المباني بالتشغيل السلس والموثوق والآمن لجميع المرافق والمنشآت التقنية في مركز فيينا الدولي. وتستكشف الشعبة باستمرار النُّهُج والتقنيات الجديدة لتحسين الفعالية من حيث التكلفة، وتوفير معدات جديدة، وإيجاد بيئة عمل مرحِّبة وصحية للموظفين والزوار.

وفي عام ٢٠١٨، تم تجديد البوابتين ٤ و٥ بما يحسِّن التجربة الشاملة للزوار والموظفين، كما جرى تجديد وتوسيع دورات المياه عند البوابة ١.

وتم تحسين نوعية ومدى الوصل الشبكي اللاسلكي (Wi-Fi) في مركز فيينا الدولي، حيث تم تركيب نحو ١٧٠ نقطة وصل إضافية في أماكن مخصصة من المبنيين D وE.

كما أُجريت تحسينات على نظام التدفئة والتبريد القائم بذاته والمتقادم في مصرف اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفدرالي، حيث استعيض عنه بأحدث حلول الملفات المروحية، ورُبط بنظام التدفئة والتهوية والتبريد في مركز فيينا الدولي، مما يؤدي إلى الحد من استهلاك الطاقة. وفي الوقت نفسه، جرى استبدال مضخات زيادة الضغط لمياه الشرب التي يبلغ عمرها ٤٠ عاماً، وكذلك نظام توزيع الفولطية المنخفضة في المبنى D.

وبفضل الالتزام الدؤوب لدائرة إدارة المباني في مركز فيينا الدولي، أصبح المركز أول مقر للأمم المتحدة يتسم بالحياد المناخي في عام ٢٠١٥، كما تلقَّى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٦. وتحقق الحياد المناخي مرة أخرى في عام ٢٠١٧.

المرفق

الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء

الشق الأول- النتائج الإنمائية

المستوى ١- النتائج الإنمائية العالمية

يبين المستوى ١ السياق الأوسع للتنمية الصناعية الذي تعمل فيه اليونيدو. وهو عبارة عن تقييم للتقدم المحرز صوب تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة ولفائدة تدخلات اليونيدو من أجل تحقيق الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة.

وقد أظهرت المؤشرات المتعلقة بالتصنيع إحراز تقدم بطيء منذ العام الماضي. وفي حين أن معظم المؤشرات سجلت تحسناً طفيفاً، إلا أنه يلزم القيام بما هو أكثر بكثير من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

ويشير مؤشرا القيمة المضافة الصناعية **(مؤشر الإطار المتكامل ١-١/مؤشر هدف التنمية المستدامة ٩-٢-١)** إلى اتجاه مستقر نسبيًّا، إن لم يكن تنازليًّا بدرجة طفيفة، سواء من حيث القيمة المضافة الصناعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية. وفي عام ٢٠١٨، تباطأت الصناعة التحويلية العالمية في المناطق المتقدمة النمو والنامية على السواء، وذلك بسبب الحواجز التجارية الناشئة. ومع ذلك، فقد زادت الحصة العالمية للقيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ١٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٨، وذلك بسبب الانتعاش الواسع النطاق من آثار الكساد الذي حدث مؤخراً وانتقال الإنتاج الصناعي من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية. ورغم أن حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموًّا استمرت في النمو، حيث بلغت ١٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٨، فإن نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية في أقل البلدان نموًّا لم يمثل سوى ١٠٩ دولارات، أي أقل بكثير من مثيله في البلدان الصناعية (٨٨٠ ٥ دولاراً). ويعزى نمو حصة الصناعة التحويلية في أقل البلدان نموًّا بصفة خاصة إلى الاقتصادات الآسيوية ومصدِّري السلع المصنَّعة. بيد أن التغير الذي شهدته الحصة يُعتبر ضئيلاً نسبيًّا مقارنة بهدف عام ٢٠٣٠.

وعلى الصعيد العالمي، تراجعت حصة العمالة في الصناعة التحويلية في مجموع العمالة **(مؤشر الإطار المتكامل ١-٢/ مؤشر هدف التنمية المستدامة ٩-٢-٢)** من ١٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٨، حيث تعيد البلدان تدريجيًّا تخصيص عوامل الإنتاج من الزراعة والصناعة التحويلية ذات القيمة المنخفضة إلى الصناعة التحويلية والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى. وزادت حصة العمالة في الصناعة التحويلية في مجموع العمالة لدى أقل البلدان نموًّا في عام ٢٠١٨ إلى ٧,٩٥ في المائة بعد أن كانت ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠.

وبفضل التقدم التكنولوجي وتحسُّن الممارسات الإدارية، هناك أدلة على حدوث انخفاض مطّرد في البصمة البيئية العالمية لأنشطة الصناعة التحويلية. فقد تراجعت انبعاثات الكربون العالمية **(مؤشر الإطار المتكامل ١-٥/مؤشر هدف التنمية المستدامة ٩-٤-١)** بمتوسط نمو سنوي قدره نحو ٣ في المائة ما بين عاميْ ٢٠١٠ و٢٠١٦. بيد أنه في عام ٢٠١٦، كان ما نسبته ٩١ في المائة من سكان الحضر لا يزالون يتنفسون هواءً لا يستوفي قيمة المواد الجسيمية الواردة في المبادئ التوجيهية لنوعية الهواء لمنظمة الصحة العالمية، وكان أكثر من نصفهم يتعرضون لمستويات من تلوث الهواء تزيد بما لا يقل عن ٢,٥ مرة على ذلك المعيار من معايير الأمان.

وفي عام ٢٠١٦، مثَّلت سلع الشريحة العليا من التكنولوجيا المتوسطة وسلع التكنولوجيا المتقدمة **(مؤشر الإطار المتكامل ١-٦/مؤشر هدف التنمية المستدامة ٩-باء-١)** ٤٤,٧ في المائة من القيمة المضافة الصناعية العالمية. ويزداد الطلب على هذه السلع مع ارتفاع مستويات الدخل. وإضافةً إلى ذلك، يوجد الإنتاج في المناطق المتقدمة النمو أساساً (نسبة ٤٩,٨ في المائة مقارنةً بنسبة ١٠,٤ في المائة لدى أقل البلدان نموًّا في عام ٢٠١٦).

وشهد الفقر **(مؤشر الإطار المتكامل ١-٧/مؤشر هدف التنمية المستدامة ١-١-١)** تراجعاً سريعاً في العقود الأخيرة. ويشير أحدث التقديرات العالمية إلى أنه في عام ٢٠١٣، كان ما نسبته ١٠ في المائة من سكان العالم، أو ٧٣٦ مليون نسمة، من الفقراء – أي ثلث القيمة السائدة في عام ١٩٩٠. وتعيش الغالبية العظمى من فقراء العالم المعدمين في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. كما تراجعت نسبة الفقراء العاملين في العالم **(مؤشر الإطار المتكامل ١-٧/مؤشر هدف التنمية المستدامة ١-١-١)** تراجعاً كبيراً على مدى العقدين الماضيين، من ٢٦,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٧، حيث سُجل التراجع في جميع مناطق العالم. ومع ذلك، لا يزال العمال الشباب يتأثرون على نحو غير متناسب حيث ظل المعدل العالمي لفقر الشباب العاملين باستمرار أعلى بأكثر من ٥ نقاط مئوية مقارنةً بمثيله لدى البالغين.

وفي حين أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود، فإن ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والحديثة سجل تقارباً نتيجة للزيادات الأخيرة في إمكانية الحصول على الكهرباء، ولا سيما في أقل البلدان نموًّا، وللتحسينات في كفاءة

استخدام الطاقة في الصناعة. وما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦، زادت نسبة سكان العالم المستفيدين من خدمات الكهرباء **(مؤشر الإطار المتكامل ١-٨/مؤشر هدف التنمية المستدامة ٧-١-١)** من ٧٨ إلى ٨٧ في المائة، حيث تراجع العدد المطلق للمحرومين من سبل الحصول على الكهرباء إلى أقل قليلاً من المليار نسمة. ويكتسي خفض كثافة استخدام الطاقة **(مؤشر الإطار المتكامل ١-٩/ مؤشر هدف التنمية المستدامة ٧-٣-١)** أهمية بالغة من أجل مقابلة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وجعل الطاقة أيسر تكلفة. وقد تراجعت كثافة الطاقة العالمية بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ مقارنةً بعام ٢٠١٤، بحيث تضاعف معدل التحسن المسجَّل على مدى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠. ويتماشى هذا مع المعدل السنوي للانخفاض في كثافة الطاقة العالمية، المقدَّر بنسبة ٢,٧ في المائة على مدى الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠، المطلوب لبلوغ الغاية المحددة في أهداف التنمية المستدامة.

ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إحراز قدر كبير من التقدم في النمو الاقتصادي المتوازن، وهو ما تسهم فيه التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وعلى الصعيد العالمي، في عام ٢٠١٦، نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **(مؤشر الإطار المتكامل ١-١٠/مؤشر هدف التنمية المستدامة ٨-١-١)** بنسبة ١,٣ في المائة، أي أقل من المتوسط المسجل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦، وقدره ١,٧ في المائة. وفيما يخص أقل البلدان نموًّا، انخفض المعدل انخفاضاً حادًّا، من ٥,٧ في المائة على مدى الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ إلى ٢,٣ في المائة على مدى الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦. وكان معدل البطالة في العالم **(مؤشر الإطار المتكامل ١-١١/مؤشر هدف التنمية المستدامة ٨-٥-٢)** يبلغ ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٧، بعد أن كان يبلغ ٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠، مع تباطؤ التراجع منذ عام ٢٠٠٩، عندما بلغ ٥,٩ في المائة. والشباب أكثر عرضة للبطالة بثلاث مرات من الكبار، حيث بلغ المعدل العالمي لبطالة الشباب ١٣ في المائة في عام ٢٠١٧. وتشير مؤشرات التجارة **(مؤشر الإطار المتكامل ١-١٥/مؤشر هدف التنمية المستدامة ١٧-١١-١)** أيضاً إلى حدوث تراجع في السنوات القليلة الماضية.

ويبين هذا السياق الحاجة إلى تكثيف المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى دعم التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وتُقدَّم بعض الحلول من خلال نهج المنظمة المتكامل: ترد لمحة عن النتائج الحالية أدناه (المستويات ٢-٤ من الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء).

› المؤشران ١-١ و١-٢/مؤشر هدف التنمية المستدامة ٩-٢

غاية هدف التنمية المستدامة: تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموًّا.

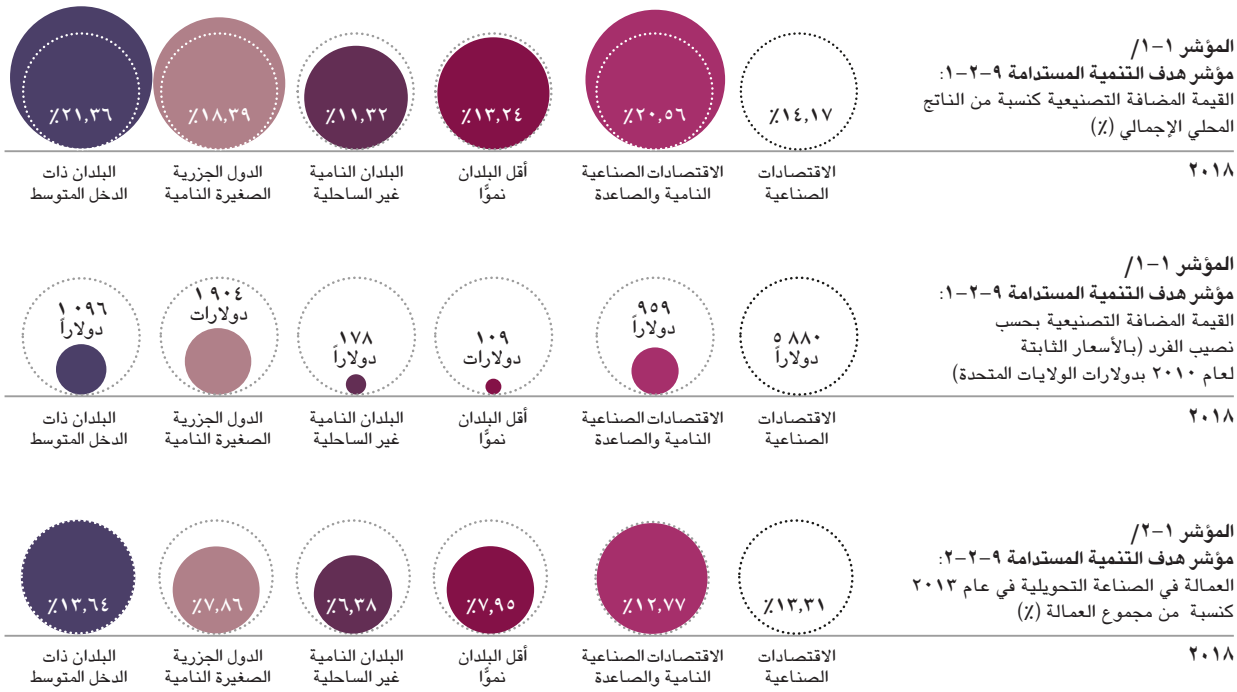

المستوى ١- النتائج الإنمائية العالمية (تابع)

› المؤشر ١-٥/مؤشر هدف التنمية المستدامة ٩-٤-١

غاية هدف التنمية المستدامة: تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيًا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها.

المؤشر ١-٥/
مؤشر هدف التنمية المستدامة ٩-٤-١:
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة (كيلوغرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام ٢٠١٠ الثابتة عند تعادل القوة الشرائية)

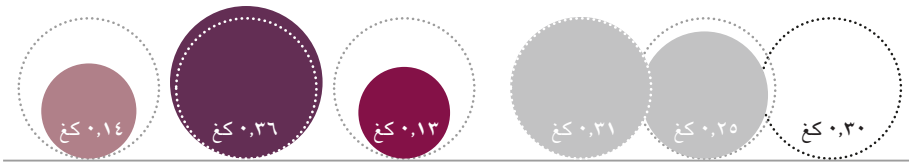

المؤشر ١-٥/
مؤشر هدف التنمية المستدامة ٩-٤-١:
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوحدات التصنيعية لكل وحدة من القيمة المضافة التصنيعية (كيلوغرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي بأسعار عام ٢٠١٠ الثابتة عند تعادل القوة الشرائية)

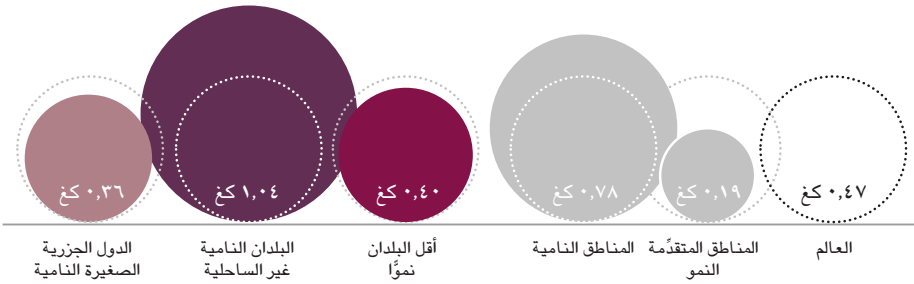

› المؤشر ١-٦/مؤشر هدف التنمية المستدامة ٩-ب-١

غاية هدف التنمية المستدامة: دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية، من بين أمور أخرى.

المؤشر ١-٦/
مؤشر هدف التنمية المستدامة ٩-ب-١:
نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدّمة من مجموع القيمة المضافة

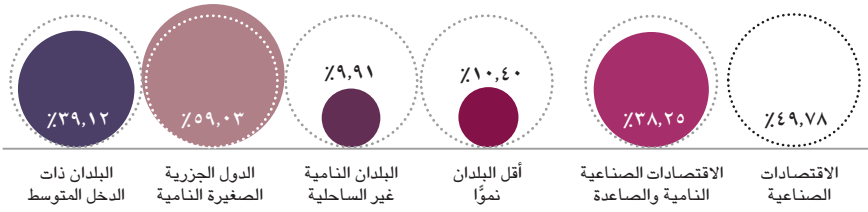

› المؤشر ١-٧/مؤشر هدف التنمية المستدامة ١-١-١

غاية هدف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حاليًا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم.

المؤشر ١-٧/
مؤشر هدف التنمية المستدامة ١-١-١:
نسبة السكان العاملين الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي ("الفقراء العاملون") (٪)

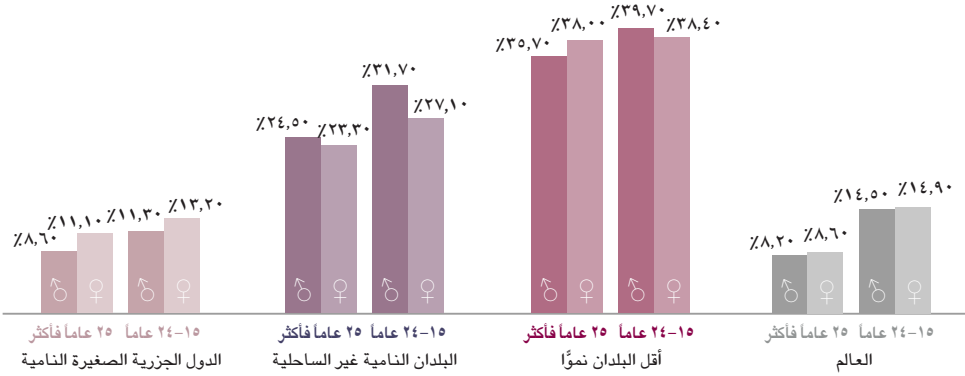

› المؤشر ١-٨/مؤشر هدف التنمية المستدامة ٧-١-١

غاية هدف التنمية المستدامة: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠.

المؤشر ١-٨/
مؤشر هدف التنمية المستدامة ٧-١-١:
النسبة المئوية للسكان المستفيدين من خدمات الكهرباء (٪)

٢٠١٦
العالم | أقل البلدان نموًا | البلدان النامية غير الساحلية | الدول الجزرية الصغيرة النامية

› المؤشر ١-٩/مؤشر هدف التنمية المستدامة ٧-٣-١

غاية هدف التنمية المستدامة: مضاعفة المعدَّل العالمي للتحسُّن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.

المؤشر ١-٩/
مؤشر هدف التنمية المستدامة ٧-٣-١:
كثافة الطاقة التي تُقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي (ميغاجولات لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام ٢٠١١ الثابتة عند تعادل القوة الشرائية)

٢٠١٥
العالم | أقل البلدان نموًا | البلدان النامية غير الساحلية | الدول الجزرية الصغيرة النامية

› المؤشر ١-١٠/مؤشر هدف التنمية المستدامة ٨-١-١

غاية هدف التنمية المستدامة: الحفاظ على نصيب الفرد من النمو الاقتصادي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنويًا في أقل البلدان نموًا.

المؤشر ١-١٠/
مؤشر هدف التنمية المستدامة ٨-١-١:
معدَّل النمو السنوي بواقع الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪)

٢٠١٦
العالم | أقل البلدان نموًا | البلدان النامية غير الساحلية | الدول الجزرية الصغيرة النامية

› المؤشر ١-١١/مؤشر هدف التنمية المستدامة ٨-٥-٢

غاية هدف التنمية المستدامة: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠.

المؤشر ١-١١/
مؤشر هدف التنمية المستدامة ٨-٥-٢:
معدَّل البطالة، بحسب نوع الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة (٪)

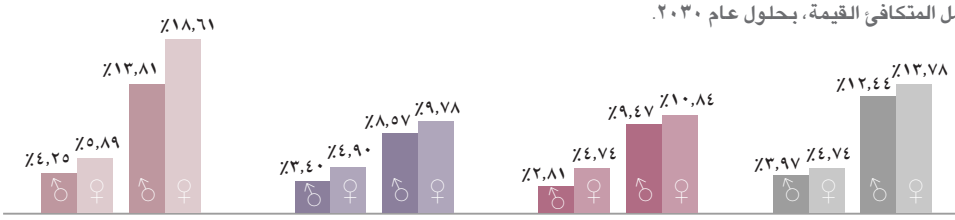

٢٠١٧
١٥-٢٤ عاماً ٢٥ عاماً فأكثر
العالم | أقل البلدان نموًا | البلدان النامية غير الساحلية | الدول الجزرية الصغيرة النامية

› المؤشر ١-١٢/مؤشر هدف التنمية المستدامة ١١-٦-٢

غاية هدف التنمية المستدامة: الحدُّ من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بوسائل منها إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠.

المؤشر ١-١٢/
مؤشر هدف التنمية المستدامة ١١-٦-٢:
المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ ومن الفئة ١٠) في المدن (المرجَّح حسب السكان) (٪)

٢٠١٦
العالم | المناطق المتقدِّمة النمو | المناطق النامية

المستوى ١- النتائج الإنمائية العالمية (تابع)

› المؤشر ١-١٣/مؤشر هدف التنمية المستدامة ١٧-٣-٢

غاية هدف التنمية المستدامة: قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويُشجَّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص ٠,٢٠ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً.

المؤشر ١-١٣/
مؤشر هدف التنمية المستدامة ١٧-٢-١:
صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجموعها، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بمليارات دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة لعام ٢٠١٦)

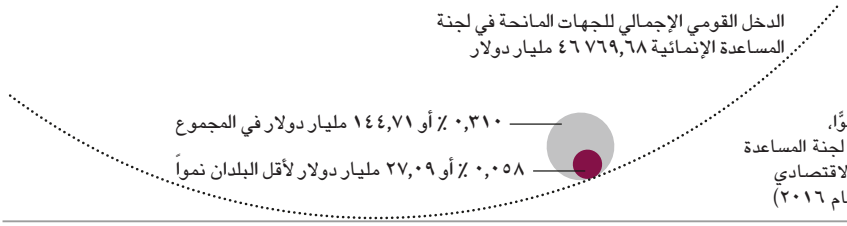

٢٠١٧

› المؤشر ١-١٥/مؤشر هدف التنمية المستدامة ١٧-١١-١

غاية هدف التنمية المستدامة: زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيَّما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠.

المؤشر ١-١٥/
مؤشر هدف التنمية المستدامة ١٧-١١-١:
حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية (٪)

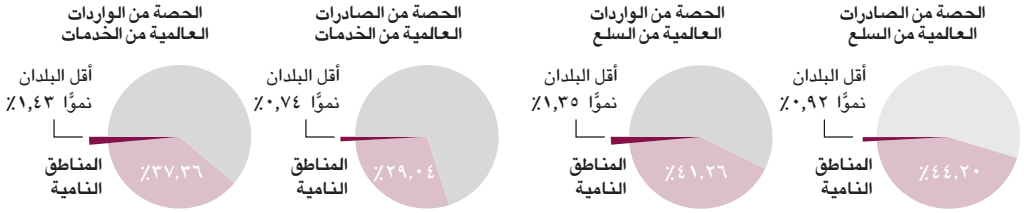

٢٠١٦

القدرة التنافسية الصناعية والقدرات الابتكارية:

› المؤشر ١-١٦

المؤشر ١-١٦:
مرحلة التصنيع (عدد البلدان)

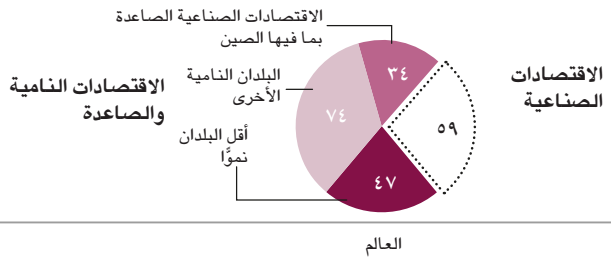

٢٠١٨

المستوى ٢- النتائج القُطرية المحقَّقة بدعم من اليونيدو في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

يبين المستوى ٢ قياسات الدعم الذي تقدمه اليونيدو إلى دولها الأعضاء في تحقيق النتائج التي ترجوها في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، ويرسي الصلة بين مستوى تنفيذ التعاون التقني لليونيدو وأولوياتها الاستراتيجية. وتعمل اليونيدو حاليًّا على إعداد مجموعة جديدة من مؤشرات النتائج المؤسسية. وتجسد المجموعة الحالية لمحات للتغطية القُطرية، التي لا تدل على حجم حافظة المنظمة في كل بلد، كبديل لقياسات أكثر دقة للنتائج.

وقد شهد عام ٢٠١٨ توسعاً طفيفاً في حضور اليونيدو البرنامجي في البلدان المدعومة، مع انتقال التوجه الاستراتيجي لحافظتها الخاصة بالتعاون التقني نحو البرامج المتعددة الأقطار والأكبر حجماً، من أجل زيادة كفاءة وفعالية عملياتها.

ورغم محدودية التمويل المتاح، فإن بناء القدرات الإحصائية **(مؤشر الإطار المتكامل ٢-١)** لا يزال يمثل أولوية بالنسبة للمنظمة. ويتضح مكوِّن الشمول الاجتماعي لدعمها البرنامجي في حافظتها المتصلة بنوع الجنس، التي لا تزال عند مستويات ثابتة في عام ٢٠١٨ **(مؤشر الإطار المتكامل ٢-٣)**. وشهد العام زيادة في عدد البلدان المدعومة في مجال الأعمال التجارية الزراعية والمجالات ذات الصلة بالأمن البشري **(مؤشر الإطار**

المتكامل ٢-٢)، بما مجموعه ٣٠ بلداً. كما زاد الدعم المقدم للبلدان الخارجة من أزمات **(مؤشر الإطار المتكامل ٢-٤)**.

وتكمِّل اليونيدو خبراتها وخدماتها بالموارد والدراية الفنية من القطاع الخاص. وفي عام ٢٠١٨، كانت مشاريع دعم مستويات أعلى من القدرات المؤسسية والتجارية في تنظيم المشاريع والابتكار وتطوير المؤسسات نشطة في ٢٤ بلداً، أي أكثر بثلاثة بلدان من عام ٢٠١٧. ويشير **مؤشر الإطار المتكامل ٢-٦** إلى حدوث انخفاض في عدد البلدان التي تتلقى الدعم من أجل إدماج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الوطنية والعالمية. ومن المتوقع أن يؤدي التركيز الشديد على الصياغة هذا العام إلى تحسين هذه الأرقام خلال السنوات القليلة المقبلة: لا تشمل النتائج المبلَّغ عنها في هذه الوثيقة ٢٢ بلداً إضافيًّا ومنطقتين إضافيتين مشمولة بمشاريع توجد بالفعل في مراحل الموافقة النهائية قبل التنفيذ.

وفي عام ٢٠١٨، كانت اليونيدو تشغل برامج في ٩٢ بلداً للمساعدة على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف **(مؤشر الإطار المتكامل ٢-٨)**، ما يمثل زيادة قدرها ٧ بلدان منذ عام ٢٠١٧. وشهد الدعم المقدم إلى البلدان بشأن الاستراتيجيات المنخفضة الانبعاثات وتكنولوجيات الانبعاث **(مؤشر الإطار المتكامل ٢-٩)** زيادة طفيفة، ليصل إلى ٥٣ بلداً. كما زادت أنشطة بروتوكول مونتريال في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهو ما يعزى جزئيًّا إلى مشاريع جديدة لمساعدة البلدان على التصديق على تعديل كيغالي.

القدرات الإحصائية الصناعية:

المؤشر ٢-١

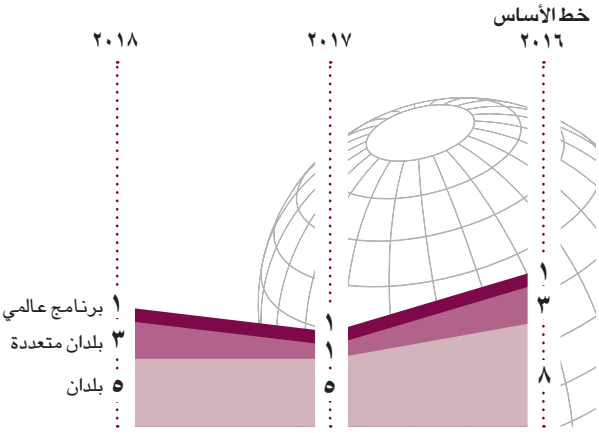

بلدان تتعزَّز فيها نظم الإحصاءات الصناعية وما يتصل بها من قدرات مؤسسية (عدد البلدان)

البلدان التي لديها برامج مع اليونيدو تحقِّق الرخاء المشترك:

المؤشر ٢-٢

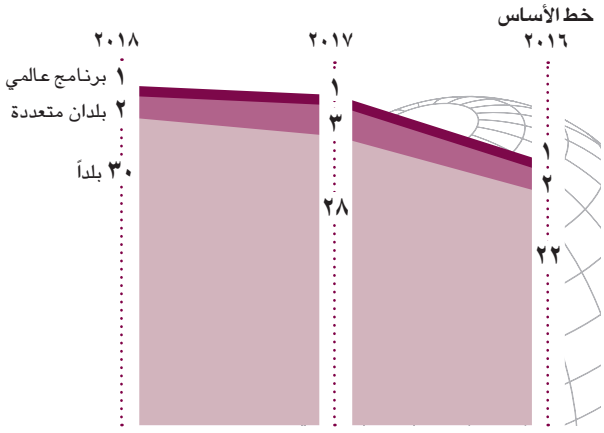

بلدان تزداد قدرتها على التصدِّي لتهديدات الأمن الغذائي وسائر التهديدات المحدقة بأمن الإنسان من خلال الحلول الصناعية (عدد البلدان)

البلدان التي لديها برامج مع اليونيدو تحقِّق الرخاء المشترك:

المؤشر ٢-٣

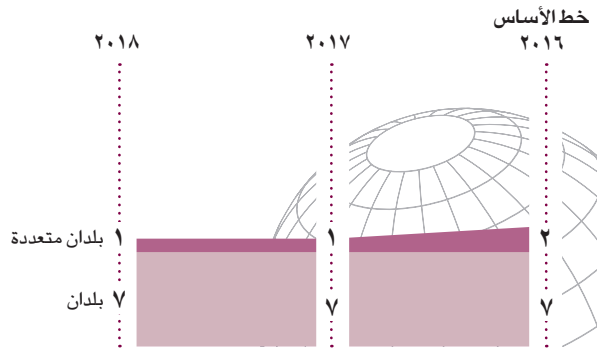

بلدان تتعزَّز فيها مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة وتتمتَّع فيها المرأة بتكافؤ الفرص (عدد البلدان)

المؤشر ٢-٤

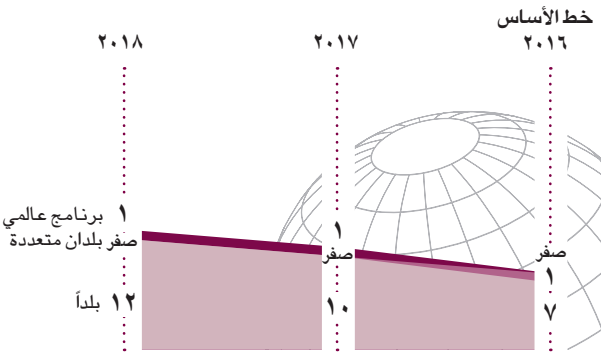

بلدان تمرُّ بمرحلة تالية لأزمة وتزداد فيها فرص كسب العيش للمجموعات السكانية المتضرِّرة من خلال إصلاح المنشآت الصغرى والصغيرة وإعادة تأهيل البنية التحتية الزراعية أو الصناعية التالفة وإيجاد فرص العمل (عدد البلدان)

المستوى ٢- النتائج القُطرية المحقَّقة بدعم من اليونيدو في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة (تابع)

البلدان التي لديها برامج مع اليونيدو تنهض بالقدرة التنافسية الاقتصادية

المؤشر ٢-٥

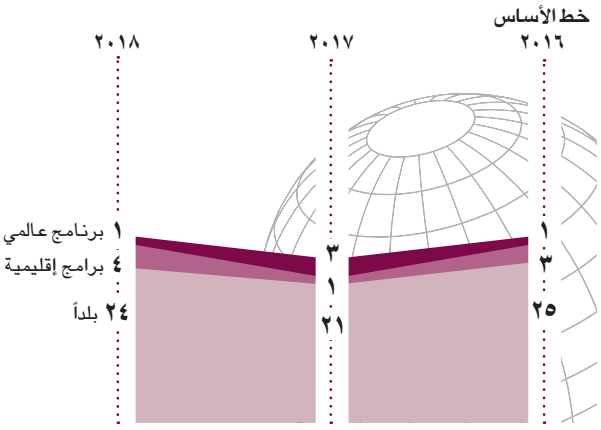

بلدان تتعزَّز لديها مستويات التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة المتحقَّقة من خلال تنظيم المشاريع والإبداع والابتكار وإضفاء الطابع الرسمي على المنشآت ونموِّها أو من خلال رفع مستويات استثمارات القطاع الخاص (عدد البلدان)

المؤشر ٢-٦

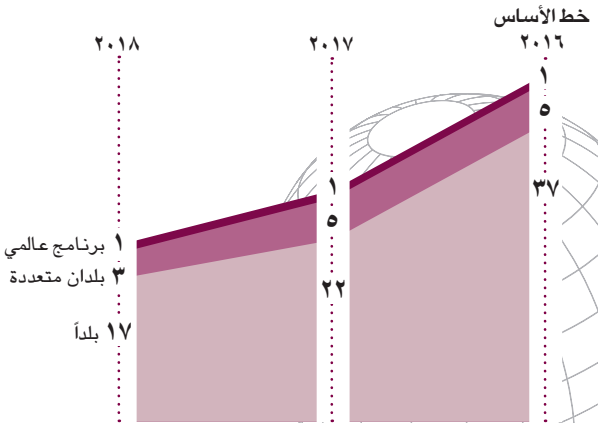

بلدان تزداد قدرتها على إدماج المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وغيرها، في سلاسل القيمة والأسواق الوطنية والعالمية (عدد البلدان)

البلدان التي لديها برامج مع اليونيدو تحمي البيئة

المؤشر ٢-٨

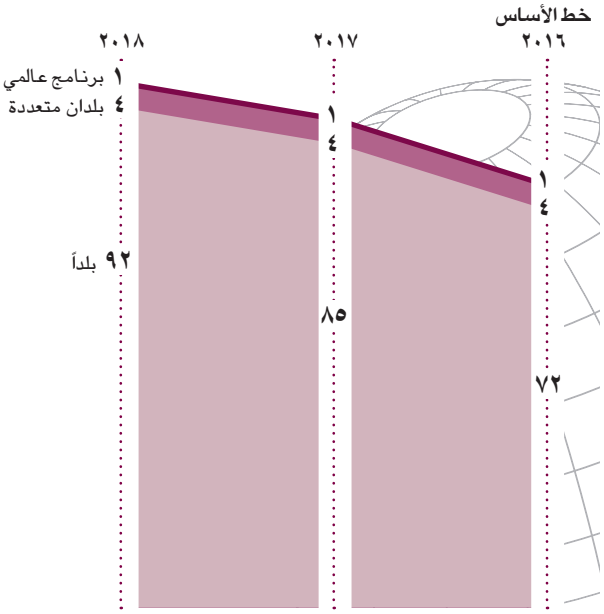

بلدان تتعزَّز قدرتها على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعدِّدة الأطراف وإدماجها في الأطر السياساتية والتخطيطية والمالية والقانونية على المستويين الوطني ودون الوطني (عدد البلدان)

المؤشر ٢-٩

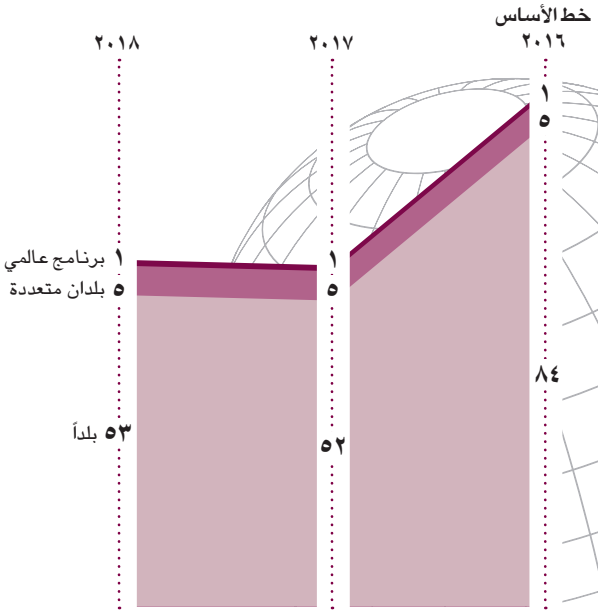

بلدان تتعزَّز قدرتها على إدارة التحوُّل نحو مسار تنمية يتَّسم بانخفاض الانبعاثات والمرونة، بما في ذلك من خلال التكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات (عدد البلدان)

الشق الثاني- أداء المنظمة

المستوى ٣- فعالية إدارة البرنامج

يقيس المستوى ٣ أداء المنظمة في إدارة البرامج، استناداً إلى رصد نوعية البرامج والمشاريع عند البدء وعند الإنجاز، ومدى تعميم اليونيدو لاستراتيجية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعبئة الشراكات، والأولويات الشاملة الأخرى.

وفي عام ٢٠١٨، شهد التوزيع الجغرافي لتدخلات اليونيدو **(مؤشر الإطار المتكامل ٣-١)** زيادة حادة، حيث زادت الموافقات على المشاريع في أمريكا اللاتينية والكاريبي بأكثر من الضعف لتصل إلى ١٧ مشروعاً جديداً. وشهدت نوعية التصميم الشاملة للبرامج والمشاريع المصنَّفة إيجابيًّا تراجعاً طفيفاً في عام ٢٠١٨، وإن ظلت أعلى بكثير من مستويات خط الأساس لعام ٢٠١٦. ومما يؤسف له أن البيانات المتعلقة بالنوعية عند الإنجاز **(مؤشر الإطار المتكامل ٣-٤)**، المقرَّر جمعها من تقييم تجميعي مخطَّط يجرى كل ثلاث سنوات، لم تكن متاحة وقت إعداد هذا التقرير في صورته النهائية.

ومن النتائج المهمة لأنشطة اليونيدو حشد الاستثمارات أو التمويل المشترك. ويبين **المؤشر ٣-٦** أن برامج الشراكات القُطرية ساهمت في حشد مبلغ تراكمي قدره ٨٥٤,٥ مليون دولار منذ عام ٢٠١٥، مقابل هدف عام ٢٠١٨ وقدره ٨٢٧,٥ مليون دولار. ومن المتوقع أن يُحشَد مبلغ إضافي قدره ٨٧٠,٦ مليون دولار خلال عام ٢٠١٩، بحيث يصل الإجمالي التراكمي المتوقع إلى أكثر من ١,٧ مليار دولار.

وأسفر تنفيذ سياسة المنظمة واستراتيجيتها بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن الإلزام بإدراج وتقييم العناصر الجنسانية في مرحلة تصميم المشاريع. وقد أدى ذلك إلى زيادة مطَّردة في جودة التصاميم على وجه الإجمال من حيث فئات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة **(المؤشران ٣-٨ و٣-٩)**، حيث بلغ مؤشر ٣-٩ نسبة ٨٩ في المائة في عام ٢٠١٨. وزادت بدرجة كبيرة المشاريع التي تعمِّم مراعاة المنظور الجنساني على نحو أكثر شمولاً في تصميمها ("اهتمام كبير"). ويُعزى هذا جزئيًّا أيضاً إلى زيادة المتطلبات التنظيمية ومتطلبات الجهات المانحة من حيث تعميم مراعاة المنظور الجنساني منذ عام ٢٠١٥.

وأدَّت التحسينات في عمليات وأدوات الاتصال إلى زيادة كبيرة في عدد زوار الموقع الشبكي لليونيدو (unido.org) **(مؤشر الإطار المتكامل ٣-١٢)**.

المستوى ٤- فعالية المنظمة وتحديثها

يركز المستوى ٤ على أداء المنظمة الداخلي. ويرصد هذا المستوى قدرة اليونيدو على إدارة عملياتها بفعالية، وكذلك قدرتها على مواجهة التصدي للتحديات والتكيف مع التغيير.

وقد أكدت البيانات المنشورة في منصة المبادرة الدولية لشفافية المعونة في عام ٢٠١٨ التحسن الإضافي في شفافية أنشطة المنظمة وفي إدارتها للموارد **(مؤشر الإطار المتكامل ٤-١)**، حيث بلغت درجتها المسجلة ٤,٧/٥. وفي عام ٢٠١٨، واصلت اليونيدو زيادة الكفاءة في مخططات سير العمل فيما يتعلق بدورات أجهزتها المعنية بتقرير السياسات، حيث بلغ **مؤشر الإطار المتكامل ٤-٣** نسبة ٨٩ في المائة، أي أعلى من الهدف بنسبة ٩ في المائة.

وبفضل تواصل المنظمة مع الدول الأعضاء، وخصوصاً عن طريق الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية، تحققت في عام ٢٠١٨ تحسينات متواضعة على معدل تحصيل الاشتراكات المقررة **(مؤشر الإطار المتكامل ٤-٤)**. ونتيجة للجهود التي بذلت لتحسين مستويات ملاك الموظفين، انخفض معدل الشغور **(مؤشر الإطار المتكامل ٤-٦)** ١ في المائة في عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن ينخفض هذا المعدل أكثر في عام ٢٠١٩.

ويعزى تراجع مؤشر الإطار المتكامل ٤-٧ إلى تحويل دورات تمويل مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال إلى عام ٢٠١٩. أما الانخفاض الكبير في مؤشر الإطار المتكامل ٤-٨ فيعزى إلى انخفاض نسبة تنفيذ مشاريع الاتحاد الأوروبي بحوالي ١٤ مليون دولار.

وقد بقيت مؤشرات الموارد البشرية **(مؤشرات الإطار المتكامل ٤-١٠ و٤-١١ و٤-١٢)** عند الهدف المحدد لعام ٢٠١٧ من حيث التنوع الجغرافي لرأس المال البشري، في حين شهدت زيادة طفيفة في مجال التدريب الإداري والتقني. وتتجلى جهود التكافؤ بين الجنسين في الموظفات المعيَّنات دوليًّا (ما يشكل زيادة بنسبة ٢,٥ في المائة)، حيث تحقق التكافؤ بين الجنسين في مستوى ف-٢.

وتفسِّر أوجه الكفاءة المكتسبة من إطلاق دليل المشتريات الجديد في تموز/يوليه ٢٠١٨، إلى جانب ما يرتبط بذلك من تحسُّن العمليات، جزئيًّا الأداء الممتاز الذي سجله **مؤشر الإطار المتكامل ٤-١٣** (بلغ متوسط الوقت اللازم للشراء ٨٧ يوماً فقط)، بالاقتران بتحسين رصد أداء متعاقدي اليونيدو **(مؤشر الإطار المتكامل ٤-١٥)**.

الشق الثاني- أداء المنظمة

المستوى ٣- فعالية إدارة البرنامج

المؤشر			سنة الأساس ٢٠١٥	الغاية لسنة ٢٠١٨	المبلَّغ عنه لسنة ٢٠١٧	سنة ٢٠١٨	الوضع
إدارة الحافظات، الإدارة القائمة على النتائج، الرصد والتقييم							
٣-١: عدد البرامج/المشاريع التي أقرَّها المجلس التنفيذي بحسب المنطقة*		أفريقيا	٣٩	غير منطبق	٣٤	٢٠	–
		البلدان العربية	١٧		١٥	٢٠	
		آسيا والمحيط الهادئ	٢٢		١٩	٢١	
		أوروبا	٩		١١	١٢	
		أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٠		٨	١٧	
		دولية وعالمية	١٩		٣٣	٣٣	
		المجموع	١١٦		١٢٠	١٢٣	
٣-٣: النسبة المئوية للبرامج/المشاريع التي اعتُبرت نوعية تصميمها مُرضية عند البدء (٪)		نوعية التصميم الشاملة	٦٧**٪	–	٨٦	٧٩	–
		الفائدة	٨٧**٪		١٠٠	٩٦	
		التصميم التقني	٧٤**٪		٩٥	١٠٠	
		الإطار المنطقي والمخاطر والرصد والتقييم	٣١**٪		٤٨	٥٠	
		الكفاءة	٨٢**٪		٧١	٩٣	
		ترتيبات التنفيذ	٨٢**٪		٩٠	٨٩	
		الاستدامة	٥١**٪		٤٨	٧٩	
		الاعتبارات الجنسانية	٥٩**٪		٨٠	٨٩	
٣-٤: نوعية برامج/مشاريع التعاون التقني: البرامج/المشاريع التي اعتُبرت نوعيتها مُرضية بدرجة معتدلة أو بدرجة أعلى، عند الإنجاز (٪)	٢٠١٥-٢٠١٧	الفائدة (مُرضية بدرجة عالية + مُرضية بدرجة طفيفة/معتدلة)	٦/٩١	≤ ٢٠١٢-٢٠١٥	–	غير منطبق	–
		الفعالية (مُرضية بدرجة عالية + مُرضية بدرجة طفيفة/معتدلة)	٣٢/٦١		–		
		الكفاءة (مُرضية بدرجة عالية + مُرضية بدرجة طفيفة/معتدلة)	٢٨/٥٣		–		
		احتمال الاستدامة (مُرضية بدرجة عالية + مُرضية بدرجة طفيفة/معتدلة)	٥٦/٣٠		–		
		إدارة البرامج/المشاريع (مُرضية بدرجة عالية + مُرضية بدرجة طفيفة/معتدلة)	٢٥/٦٦		–		
		الرصد والتقييم (مُرضية بدرجة عالية + مُرضية بدرجة طفيفة/معتدلة)	٢٢/٤٦		–		
تعبئة الشراكات وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية وإدارة المعارف							
٣-٦: مقدار التمويل المشترك/التعزيز القائم على الشراكات المحقَّق (بملايين دولارات الولايات المتحدة). المبلغ بين قوسين تراكمي منذ سنة الأساس (٢٠١٥).			صفر	(٨٢٧,٥)	٣٩٠ (٤٩٧,٣)	٣٥٧,٢ (٨٥٤,٥)	●
٣-٨: النسبة المئوية للبرامج/المشاريع التي يراعي تصميمها الاعتبارات الجنسانية، حسبما يتضح من مؤشر اليونيدو للمساواة بين الجنسين (٪)		الاعتبارات الجنسانية محور رئيسي	٠,٨	≤ خط الأساس	٠,٩	٠,٨	●
		اهتمام كبير بالاعتبارات الجنسانية	١٦,٦		٢١,٣	٢٢,٩	
		بعض الاهتمام بالاعتبارات الجنسانية	٥٣,٥		٦٥,٤	٦١,٧	
		لا يوجد اهتمام بالاعتبارات الجنسانية	٦,٩		٤,٥	٥,٥	
		يتمُّ التقييم لاحقاً	٢٢,٢		٧,٨	٩	
٣-٩: النسبة المئوية للبرامج/المشاريع التي اعتُبر تصميمها الخاص بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية مُرضياً عند البدء (٪)		المنظور الجنساني عموماً		≤ العام السابق	٨٠	٨٩	●
		الفائدة الجنسانية			٩٠	١٠٠	
		التحليل الجنساني			٨٠	٨٩	
		التدابير التنفيذية لضمان العدالة بين الجنسين في المشاركة وتخصيص الموارد			٩٥	٨٩	
		المؤشرات والغايات المصنَّفة حسب نوع الجنس			٧٥	٨٦	
٣-١٢: عدد زوَّار موقع اليونيدو الشبكي المتاح للجمهور في الشهر (زائر/الشهر)		متوسط عدد الجلسات/الشهر (الزيارات)	٨٢ ٠٠٠	٧٣ ٠٠٠	٧١ ٠٠٠	٧١ ٠٠٠	●
		متوسط عدد المستعملين/الشهر (الزوار)	٥٧ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	٤٢ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠	●

* لا يشمل المؤشر ٣-١ مشاريع بروتوكول مونتريال، لأنها لا تتبع نفس عملية الموافقة.

** أرقام عام ٢٠١٦.

المستوى ٣- فعالية إدارة البرنامج (تابع)

		سنة الأساس ٢٠١٥	المبلَّغ عنه لسنة ٢٠١٧	سنة ٢٠١٨
مشاريع بروتوكول مونتريال	أفريقيا	٧	١٢	١٩
	آسيا والمحيط الهادئ	٦	٥	٤
	أوروبا	١٨	١٢	١٣
	الدول العربية في غرب آسيا	١٦	٢	٦
	الدول العربية الأفريقية	١٢	٤	١٠
	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٢	١٢	٢٤*
	دولية وعالمية	٣	٢	١
	المجموع	٨٤	٤٩	٧٧

* مشروع واحد مموَّل من صندوق استئماني تابع لأطراف ثالثة: أُقِرَّ فيما يتعلق بأحد المانحين الثنائيين (مثل: إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، اليابان) وتنفِّذه اليونيدو نيابة عن البلد.

الشق الثاني- أداء المنظمة

المستوى ٤ - فعالية المنظمة وتحديثها

المؤشر		سنة الأساس ٢٠١٥	الغاية لسنة ٢٠١٨	المبلَّغ عنه لسنة ٢٠١٧	سنة ٢٠١٨	الوضع
الحوكمة والإدارة						
٤-١: شفافية الأنشطة وإدارة الموارد (الرقم القياسي، صفر-٥)		٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٧	
٤-٣: وثائق دورات أجهزة تقرير السياسات تصدر وفقاً للموعد النهائي التشريعي والمتطلبات اللغوية (٪)		٥٤	٨٠	٨٥,٢	٨٩	
إدارة الموجودات والموارد ومواءمتها وتعبئتها واستقرارها						
٤-٤: معدَّل تحصيل الاشتراكات المقرَّرة (٪)		٨٧,٨	غير منطبق	٨٨	٨٩,٥	
٤-٦: نسبة الشغور (٪)		١٠,٧	غير منطبق	١٣	١٢	
٤-٧: التبرُّعات (بملايين دولارات الولايات المتحدة، صافي الموافقات)		٢٠٤,٩٦	غير منطبق	٢١٧,٩٠٣	٢٠٤,٢٠	
٤-٨: تركيز أنشطة التعاون التقني بحسب المجال المواضيعي (٪)	النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية	–	غير منطبق	٢٤	٢٠	
	تحقيق الرخاء المشترك	–		١٧	١٧,٧	
	حماية البيئة	–		٥٣	٥٩	
	الخدمات الشاملة	٢		٧	٣,٤	
٤-٩: معدَّل استخدام الميزانية (٪)		٨٣	غير منطبق	٨٥,٧	٨٦,٤	
تنمية القدرات وإدارة المعارف						
٤-١٠: التنوُّع الجغرافي لرأس المال البشري لليونيدو:	(أ) النسبة المئوية لمواطني الدول الأعضاء الممثَّلين الذين يعملون بموجب عقد موظفين (من أصل العدد الإجمالي للدول الأعضاء) (٪)	٤٦	٥٠	٥٧,٤	٥٠	
	(ب) النسبة المئوية لمواطني الدول الأعضاء الذين يعملون بموجب جميع أنواع العقود (الموظفون وأصحاب اتفاقات الخدمة الفردية) (من العدد الإجمالي للدول الأعضاء) (٪)	٨٢	٨٠	٨٤	٨١	
٤-١١: التكافؤ والمساواة بين الجنسين (في مختلف الرتب) (٪)	الموظفون المعيَّنون دوليًا (ذكور/إناث)	٣٣/٦٧	الموظفون المعيَّنون دوليًا، ≤ ف-٥، والخبراء/الخبراء الاستشاريون: +١٪ زيادة في نسبة الإناث مقارنة بخط الأساس؛ الموظفون المعيَّنون محليًا: الذكور/الإناث ٥٠٪/٥٠٪	٣٣,٣/٦٦,٧	٣٥,٨/٦٤,٢	
	≤ ف-٥ (ذكور/إناث)	٢٢/٧٨		٢١,٩/٧٨,١	٢٥,٥/٧٤,٥	
	الموظفون المعيَّنون محليًا (ذكور/إناث) بما في ذلك الخدمات العامة	٤٩/٥١		٤٨,٣/٥١,٧	٤٥,٥/٥٤,٥	
	الموظفون الوطنيون فقط	–		٣٦/٦٤	٣٣,٩/٦٦,١	
٤-١٢: تصنيف برامج اليونيدو التدريبية (٪)	تحقيق الأهداف الاستراتيجية بفعالية من خلال تحسين المهارات الإدارية والتقنية	٤٠,٧	غير منطبق	٦٢,٤	٦٢,٧	
	تعزيز الهياكل والاتصالات الداخلية	٥٩,١		٣٦,٣	٢٤,٣	
	الارتقاء بالكفاءات العامة الأخرى	٠,٢		١,٣	١٢,٣	
تحديث الأعمال والإدارة التشغيلية						
٤-١٣: متوسط الحدود الزمنية لعمليات الاشتراء (بالأيام التقويمية)		٨١,٢٠	تبقى في حدود +١٠٪	١٠٤	٨٧	
٤-١٤: متوسط عدد الشركات التي تقدِّم عطاءات لأيِّ عملية اشتراء في اليونيدو (عدد الشركات)		٤,٨٠	تبقى دون تغيير، مقرَّبة إلى ٥	٣,٦	٣,٥	
٤-١٥: تقييم مُرضٍ للعقود ولأداء المتعاقدين (٪)		٩٨,٤٨	٩٠<	٩٨	٩٩,٤	
٤-١٦: نسبة معاملات الاشتراء المستدامة (٪)		غير منطبق	غير منطبق	–	غير منطبق	–
٤-١٧: نوعية نظام تخطيط الموارد المؤسسية، استناداً إلى استقصاءات الزبائن (الرقم القياسي)		٢٠١٤-٢٠١٥ ٦٦٪	٢٠١٨-٢٠١٩ ٧٠٪	–	٧٠٪	

المختصرات

الإطار المتكامل	الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء
الأونكتاد	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأيزو	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
الإيكواس	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
الفاو	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
مجموعة البريكس	الاتحاد الروسي، البرازيل، جنوب أفريقيا، الصين، الهند
اليونيدو	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

هيكل اليونيدو التنظيمي

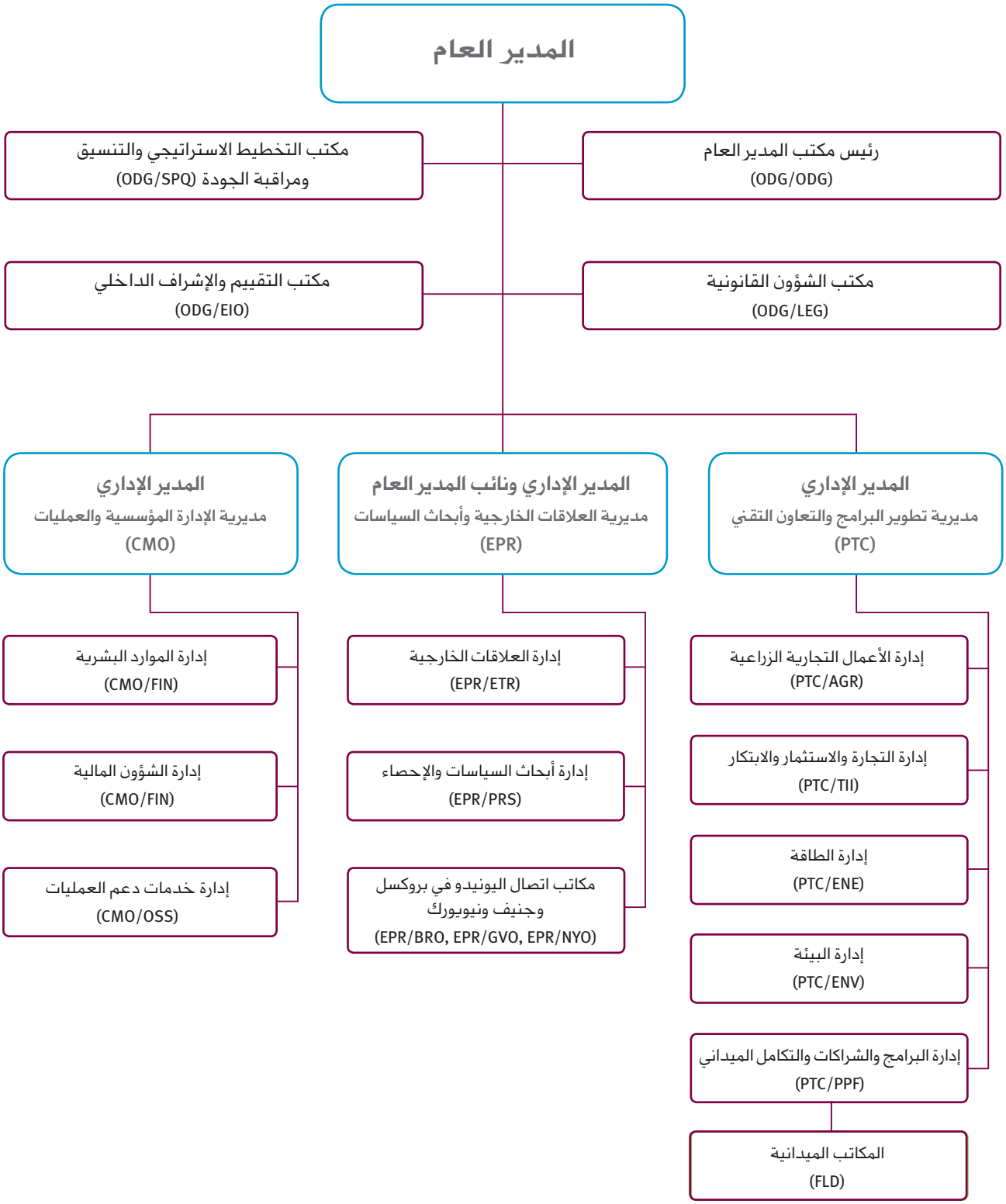

حتى ١ شباط/فبراير ٢٠١٨.

Facebook
@UNIDO

Twitter
@UNIDO.HQ

Instagram
@unido_newsroom

Youtube
UNIDO

LinkedIn
@UNIDO

Flickr
UNIDO

WeChat
UNIDO_

Printed in Austria
V.19-00612—40

ISSN 1020-7708
IDB.47/2-PBC.35/2

”تكتسي التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة أهمية بالغة من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أفريقيا. فهي تؤدي إلى تهيئة فرص العمل والحد من الفقر والجوع وعدم المساواة، وإلى تمكين المرأة وتوسيع نطاق الفرص المتاحة للشباب، وفي نفس الوقت إلى تحسين الصحة، وحماية البيئة، ومعالجة تغير المناخ.“

أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة يوم التصنيع في أفريقيا لعام ٢٠١٨

”أعتقد حقًا أن على اليونيدو والمجتمع الدولي والسلطات الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني استكشاف مجالات التعاون الوثيق، من جميع الجوانب، بحيث يمكننا معاً النهوض بالتنمية الصناعية المستدامة، وفي نفس الوقت، وعلى الدوام، مراعاة الأهداف التي حددتها خطة عام ٢٠٣٠ وغاياتها العالمية من أجل التنمية المستدامة.“

ماري لويز كوليرو بريكا، رئيسة مالطة، بمناسبة قبولها بأن تصبح سفيرة للنوايا الحسنة لليونيدو

”إنه ليسرُّنا كلَّ السرور أن نقيم شراكة مع اليونيدو، حيث نعمل معاً لتعزيز القاعدة الصناعية في أفريقيا والفرص المتاحة من أجل تنمية القطاع الخاص على نحو شامل. إن تمويل أساليب الإنتاج المبتكرة سيحسِّن المخرجات والكفاءة. ويمكن للاستثمار على نطاق سلاسل القيمة أن ينشئ مراكز امتياز نشطة في جميع أنحاء القارة ويساعد أفريقيا على الوفاء بوعدها المتمثل في تحقيق النمو والعمالة الشاملين.“

فيرنر هُوير، رئيس المصرف الأوروبي للاستثمار، بمناسبة يوم أفريقيا لعام ٢٠١٨ في أديس أبابا

منظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية

Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Telephone: (+43-1) 26026-0 Email: unido@unido.org
Internet: www.unido.org